(28)

تقرير معلومات

واقع اللاجئين الفلسطينيين في سورية

2011 – 2015

إعداد

قسم الأرشيف والمعلومات

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير معلومات
(28)

واقع اللاجئين الفلسطينيين في سورية
2015–2011

رئيس التحرير

د. محسن محمد صالح

مدير التحرير

باسم جلال القاسم

هيئة التحرير

ربيع محمد الدنّان

سامر حسين

صالح الشنّاط

قسم الأرشيف والمعلومات

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

بيروت – لبنان

Information Report (28)
The Conditions of the Palestinian Refugees in Syria 2011–2015

Prepared By:
Archives & Information Department, Al-Zaytouna Centre
Editor:
Dr. Mohsen Moh'd Saleh
Managing Editor:
Basem Jalal Elkassem

حقوق الطبع محفوظة ©

2015م – 1436 هـ
بيروت – لبنان

ISBN 978-9953-572-07-9

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطّي من الناشر.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
تلفون: 44 36 80 1 961+
تلفاكس: 43 36 80 1 961+
ص.ب.: 5034–14، بيروت – لبنان
بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net
الموقع: www.alzaytouna.net

تصميم وإخراج
ربيع معروف مراد

طباعة
CA s.a.r.l |Beirut, Lebanon| +961 1 304444

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 3

المقدمة 5

أولاً: الخلفية التاريخية (1948–2011): 7

1. بدايات اللجوء الفلسطيني في سورية 7
2. سياسة الحكومات السورية تجاه اللاجئين الفلسطينيين 10
3. التنظيمات الفلسطينية التي تواجدت على الساحة السورية 13

ثانياً: اللاجئون الفلسطينيون في سورية (2011–2015): 17

1. سياسة الحكومة السورية وفصائل المعارضة تجاه الفلسطينيين 17
2. التهجير الداخلي والخارجي للاجئين الفلسطينيين في سورية 24
3. اللاجئون المتبقون في سورية 44

ثالثاً: أبرز المواقف من معاناة اللاجئين الفلسطينيين في سورية: 56

1. الأداء الفلسطيني 56
2. المواقف العربية والإسلامية 75
3. الموقف الدولي 79

الخاتمة 84

المقدمة

ظلّ اللجوء الفلسطيني في سورية حتى سنوات قليلة مضت، أفضل حالاً مقارنة مع أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في بلدان عربية أخرى. فقد حظي الذين شردتهم نكبة 1948 إلى سورية وتضاعفت أعدادهم لتناهز ستمئة ألف، بشروط حياة أفضل نسبياً مما وجده أقرانهم في دول أخرى في المحيط، حتى ساد الانطباع بأنهم يتمتعون بالامتيازات ذاتها المتاحة للسوريين أنفسهم ضمن سقف الحقوق السياسية والمدنية القائمة.

انعكست الأحداث التي وقعت في سورية بعد 2015/3/15، سلباً على اللاجئين الفلسطينيين هناك، فتعرضوا للقتل والاعتقال والتهجير الداخلي والخارجي، ودمرت المخيمات، في ظلّ تقصير فلسطيني وعربي ودولي تجاه هؤلاء، وأغلقت معظم الدول العربية حدودها في وجه من لجأ إليها هارباً من الموت والدمار، وتخلى المجتمع الدولي عنهم؛ وباتت قضيتهم ثانوية حتى أنها لم تطرح في المؤتمرات واللقاءات التي عقدت لبحث الأزمة في سورية، كمؤتمري جنيف 1 وجنيف 2، وفرضت هذه التطورات تساؤلات حول مستقبل وجود اللاجئين هناك.

وانطلاقاً من أهمية الموضوع، اختار قسم الأرشيف والمعلومات بمركز الزيتونة أن يتناول إصداره الـ 28 من سلسلة تقرير معلومات موضوع اللاجئين الفلسطينيين في سورية في الفترة 2011/3/15–2015/4/15. يسلط هذا التقرير الضوء، في قسمه الأول، على المراحل الأولى لعملية لجوء الفلسطينيين إلى سورية، ويتحدث عن تطور أوضاعهم السكانية، كما يعرض سياسة الحكومات السورية المتعاقبة تجاه اللاجئين الفلسطينيين قبل الأحداث. ثم يتحدث التقرير عن التنظيمات الفلسطينية التي تواجدت على الساحة السورية.

أما القسم الثاني من التقرير فيتناول أوضاع اللاجئين بعد 2011/3/15، وما ترتب عليها من معاناة ومن قتل وتهجير، ثم يعرض لسياسة الحكومة السورية وفصائل المعارضة السورية تجاه اللاجئين الفلسطينيين، كما يتحدث التقرير عن اللاجئين الذين نزحوا إلى الدول العربية المجاورة وتركيا، وعن سياسات هذه الدول تجاههم، وعن معاناتهم وأوضاعهم فيها، معرجاً على رحلات الموت في البحر الأبيض المتوسط وهجرتهم نحو الغرب، أوروبا تحديداً. إلى جانب ذلك، يتطرق لأداء السلطة الفلسطينية، ومنظمة التحرير، والفصائل الفلسطينية في هذا الملف، بالإضافة لمواقف الدول العربية والأجنبية من اللاجئين الفلسطينيين في سورية.

أولاً: الخلفية التاريخية (1948–2011)

1. بدايات اللجوء الفلسطيني في سورية:

تعود أصول معظم اللاجئين الفلسطينيين، الذين لجأوا إلى سورية بعد نكبة فلسطين سنة 1948، إلى الجزء الشمالي من فلسطين، وخصوصاً من مدن صفد وحيفا ويافا. ولقد كان عدد اللاجئين الفلسطينيين في سورية بعد النكبة أكثر من 80 ألف لاجئ. وقد فرّ نحو مئة ألف شخص إضافي، بمن فيهم بعض اللاجئين الفلسطينيين، من مرتفعات الجولان إلى أجزاء أخرى من سورية عندما تمّ احتلال المنطقة من قبل "إسرائيل" في سنة 1967. وأنشئت في سورية تسعة مخيمات رسمية للاجئين الفلسطينيين هي: جرمانا، وقبر الست، وسبينة، وحمص، ودرعا، وخان الشيح، وحماه، وخان دانون، والنيرب، وثلاثة غير رسمية هي، اليرموك واللاذقية وعين التل[1].

ويبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) في سورية نحو 560 ألف لاجئ[2]، وتتركز الكتلة الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين في سورية في العاصمة دمشق وريفها (نحو 80%)[3]. وتشير التقديرات إلى أن عدد اللاجئين —المسجلين لدى الأونروا وغير المسجلين— يبلغ زهاء 600 ألف لاجئ[4].

وهناك مصدران رئيسيان لإحصاء عدد اللاجئين الفلسطينيين في سورية هما: وكالة الأونروا، ومؤسسة اللاجئين الفلسطينيين والعرب، التي أنشئت في 1949/1/25، بهدف تنظيم شؤون الفلسطينيين وتوفير مختلف حاجاتهم وإيجاد الأعمال المناسبة لهم، واقتراح التدابير اللازمة لتسهيل حياتهم.

والجدول التوضيحي التالي يرصد تطور تعداد اللاجئين الفلسطينيين في سورية بأرقام تقديرية مستخلصة من المقارنة بين أرقام وكالة الأونروا، والهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب[5].

جدول رقم (1): أعداد اللاجئين الفلسطينيين في سورية – سنوات مختارة[6]

السنة	العدد
1950	85,192
1960	126,662
1970	192,512
1980	249,319
1990	331,614
2000	401,912
2011	533,932

جدول رقم (2): توزيع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في مخيمات سورية[7]

المخيم	الموقع	سنة التأسيس	عدد اللاجئين
مخيم درعا (عبارة عن مخيمين متجاورين)	مدينة درعا	مخيم (درعا) القديم: 1950–1951 مخيم (الطوارئ) الجديد: 1967	أكثر من 13 ألف لاجئ
مخيم اليرموك	8 كم عن وسط دمشق	1957	أكثر من 144 ألف لاجئ
مخيم سبينة	قرب مدينة سبينة، 14 كم جنوب دمشق	1948	أكثر من 21 ألف لاجئ

المخيم	الموقع	سنة التأسيس	عدد اللاجئين
مخيم قبر الست	قرب حي السيدة زينب، 15 كم عن دمشق	1948	أكثر من 22 ألف لاجئ
مخيم النيرب	مدينة حلب	1948	نحو 19 ألف لاجئ
مخيم اللاذقية (الرمل)	مدينة اللاذقية	1956–1955	أكثر من 10 آلاف لاجئ
مخيم خان الشيح	مدينة خان الشيح، 27 كم جنوب غرب دمشق	1948	أكثر من 19 ألف لاجئ
مخيم خان دنون	قريب من آثار خان دنون، 23 كم جنوب دمشق	1951–1950	أكثر من 9,500 لاجئ
مخيم جرمانا	مدينة جرمانا، 8 كم جنوب شرق دمشق	1948	أكثر من 8,500 لاجئ
مخيم حمص (الوليد)	وسط مدينة حمص	1949	أكثر من 22 ألف لاجئ
مخيم حماة (العائدون)	وسط مدينة حماة	1950	أكثر من 8 آلاف لاجئ
مخيم عين التل (حندرات)	13 كم شمال شرق حلب	1962	أكثر من 5,500 لاجئ

توزيع المخيمات الفلسطينية في سورية[8]

2. سياسة الحكومات السورية تجاه اللاجئين الفلسطينيين:

عملت الحكومة السورية على قوننة التواجد الفلسطيني منذ بداية اللجوء، بما يكفل الحقوق الأساسية لهم من حقّ العمل وحرية الإقامة والتنقل. كما تمّ فتح مجال الاندماج في المجتمع السوري على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. واستفاد اللاجئون الفلسطينيون في سورية من التشريعات التي أصدرتها الحكومة السورية، والتي نظمت الوجود الفلسطيني في سورية من الناحية القانونية. فالفلسطيني اللاجئ في سورية يساوي المواطن السوري في كافة الحقوق والواجبات ما عدا حقَّي الترشح والانتخاب؛ وهو الأمر الذي سهّل اندماج اللاجئ الفلسطيني في

سوق العمل السوري، وحفز اللاجئين الفلسطينيين في مناحي كثيرة، منها القدرة على التحصيل الدراسي والأكاديمي[9]. وفي حين أن وكالة الأونروا تعهدت تقديم خدمات تعليمية وصحية واجتماعية، تحملت الحكومة السورية مسؤولية توفير المرافق الأساسية في المخيمات[10].

بعد أشهر من اللجوء الفلسطيني إلى سورية أصدر الرئيس السوري شكري القوتلي في 1949/1/25 قراراً بإنشاء مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين والعرب، والتي أصبح من مهامها الرئيسية تنظيم شؤون اللاجئين الفلسطينيين، ومعونتهم، وتأمين مختلف حاجاتهم، وإيجاد الأعمال المناسبة لهم، واقتراح التدابير الخاصة بإقامتهم، وأوضاعهم في الحاضر والمستقبل[11]. وبعد أن أنشأت الأمم المتحدة United Nations وكالة الأونروا في سنة 1950 لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم في أماكن اللجوء، وقّعت الحكومة السورية اتفاقاً مع الأونروا كي تمارس عملها في سورية بالتنسيق والتعاون مع مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين والعرب[12].

كما أصدرت السلطات السورية القرارات والمراسيم والقوانين الخاصة باللاجئين الفلسطينيين لصالح تحسين أحوالهم، ومعاملتهم معاملة السوريين مع احتفاظهم بجنسيتهم. ويمكن اعتبار القانون رقم 260 الصادر في 1956/7/10 الأساس الناظم للأوضاع القانونية للاجئين الفلسطينيين في سورية، وينص على ما يلي: "يعتبر الفلسطينيون المقيمون في أراضي الجمهورية العربية السورية بتاريخ نشر هذا القانون كالسوريين أصلاً في جميع ما نصت عليه القوانين والأنظمة النافذة وبحقوق التوظيف والعمل والتجارة وخدمة العلم، مع احتفاظهم بجنسيتهم الأصلية"[13]. وجاء في المادة 3 من القانون: "تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون. وبموجب هذا القانون فإن للاجئ الفلسطيني المقيم في سورية الحق في:

- التوظيف في جميع ملاكات الدولة.
- الانتساب لجميع النقابات المهنية.
- العمل بالتجارة والصناعة"[14].

وأعطى هذا القانون للفلسطينيين أغلب الحقوق المدنية التي يمنحها القانون للمواطن السوري. وبقيت الحقوق السياسية ممنوعة على الفلسطينيين. كما تمّ تقييد بعض الحقوق المدنية، مثل حقوق التملك، والتي حصرها في منزل واحد للفلسطيني المتزوج[15]. ولكنه أعطى الفلسطيني الحق في تملك عدة شقق وأراضٍ زراعية، لكن بعقود غير مسجلة في السجل العقاري، أي عن طريق كاتب عدل. وللفلسطيني في سورية حق تملك وسائل النقل بكافة عناصره ومشتملاته، كما أن له حقّ التقاضي وحقّ توكيل المحامين، وله مطلق الحرية في التنقل داخل الأراضي السورية، والسكن. ويؤدي اللاجئون الفلسطينيون في سورية خدمة إلزامية عسكرية في جيش التحرير الفلسطيني[16].

وصدر في 1963/10/2 القرار رقم 1311 لتنظيم وثائق سفر اللاجئين الفلسطينيين في سورية، حتى يتسنى إعطاء اللاجئين الفلسطينيين وثائق سفر بناءً على طلبهم، ويشترط عليهم أن يكونوا مسجلين لدى مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين والعرب، وحائزين على تذكرة إقامة من المديرية العامة للأمن العام. وتتولى وزارة الداخلية السورية (إدارة الهجرة والجوازات والجنسية وفروعها في المحافظات) إصدار وثيقة السفر للاجئين الفلسطينيين وتمديدها وتجديدها، وتتولى البعثات القنصلية أو أي جهة تُعهد إليها رعاية المصالح السورية في الخارج إصدار الوثيقة المذكورة وتمديدها وتجديدها. كما يخول القرار 1311 اللاجئين الفلسطينيين حقّ العودة إلى سورية دون تأشيرة عودة، على عكس وثيقة السفر الممنوحة للفلسطينيين من قبل السلطات المصرية، التي لا تخوِّل صاحبها العودة إلى مصر دون تأشيرة[17].

لذلك، تبدو الحقوق المدنية للاجئ الفلسطيني كاملة في سورية، ما عدا حقّ الترشّح والانتخاب لعضوية مجلس الشعب، فيما يترشح الفلسطيني لرئاسة وعضوية كافة النقابات السورية.

كان المجتمع الفلسطيني في سورية قبل اندلاع الاحتجاجات الشعبية الداخلية في بدايات سنة 2011، والتي تحولت إلى ثورة فيما بعد، من أكثر مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين في الشرق العربي استقراراً واندماجاً في مجتمعهم المضيف[18]. فمخيم اليرموك —على سبيل المثال— بات منذ زمن طويل أكبر تجمع فلسطيني في سورية، وأصبح بامتداده العمراني حياً جنوبياً من أحياء العاصمة السورية دمشق، يضم بين ثناياه أكثر من 144 ألف شخص مسجل لدى الأونروا[19]. أما العدد الحقيقي للكتلة السكانية الكلية (الفلسطينية والسورية) المقيمة في مخيم اليرموك وحدوده الإدارية فتبلغ نحو مليون نسمة، حيث يتركز الفلسطينيون في وسط المخيم أو فيما يُطلق عليه بـ"لُبِّ المخيم". ومع هذا، فإن السمة العامة والصبغة الرئيسية لمخيم اليرموك تبقى سمة وصبغة فلسطينية صرفة. وتلك السمة جعلت من شخص رئيس بلدية اليرموك وعموم مجلس إدارتها من الفلسطينيين، ولم يحدث أن ترأس بلدية اليرموك شخص غير فلسطيني منذ قيام المخيم في سنة 1957، بالرغم من تبعية تلك البلدية لمحافظة دمشق[20].

هذا الواقع سبّب تداخلاً اجتماعياً بين أبناء مخيم اليرموك الفلسطينيين والسوريين الذي أوجد نوعاً من الألفة والتفاعل، وساعد على اتساع حالة المصاهرة والزيجات المختلطة. وما ينطبق على مخيم اليرموك يتكرس في بقية المخيمات الفلسطينية في سورية[21].

3. التنظيمات الفلسطينية التي تواجدت على الساحة السورية:

لم يغترب الفلسطينيون في عيشهم في سورية، ولم يشعروا، أيضاً، بأنهم سوريون، كانوا حالة من الاندماج والانفصال معاً، الاندماج إلى حدّ

كبير على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، والانفصال على مستوى الحياة السياسية. فلم يتوقف اللاجئون الفلسطينيون عن الإسهام الفعال في الحياة السياسية الفلسطينية. ووصلت حالة الاحتضان السوري للقضية الفلسطينية، في حالاتٍ كثيرة إلى حالة الاندماج في الحياة السياسية الفلسطينية[22].

واهتم النظام في سورية بوجود فصائل العمل الوطني الفلسطيني فوق الأرض السورية من أقصاها إلى أقصاها؛ فهو بحاجة لوجود فلسطيني وطني مقاوم، وذلك تكريساً لموقفه المعلن من القضية الفلسطينية. والمصلحة الوطنية السورية تفترض وجود علاقات إيجابية مع جميع ألوان الطيف الفلسطيني، بما فيه حركتا حماس والجهاد على وجه الخصوص، اللتان تمثلان من وجهة نظر النظام في سورية "الإسلام المقاوم الحقيقي" في مواجهة العدو الإسرائيلي. كما أن المناخ العام في سورية على المستوى الشعبي يساند وبقوة وجود فصائل العمل الفلسطيني في الساحة السورية. فلم تمنع السلطات السورية وجود أي تنظيم فلسطيني في الساحة السورية سوى تنظيم واحد من تنظيمات منظمة التحرير، هو تنظيم جبهة التحرير العربية الذي كان يمثل الجناح الفلسطيني لحزب البعث العراقي[23].

وفي الوقت الذي وصل فيه حزب البعث الاشتراكي للحكم في سورية في آذار/ مارس 1963، كانت القوى الفلسطينية قد بدأت تتبلور وفق تشكيلات واتجاهات أكثر وضوحاً. وعلى الرغم من كون كل من النظام الجديد في سورية والفصائل الفلسطينية يشتركون في هدف تحرير فلسطين وفق إعلان الطرفين، إلا أن العلاقة بينهما لم تتسم بالودية غالباً. ومن ملامح هذا التوتر اعتقال ياسر عرفات وخليل الوزير وعشرة آخرين من قيادات حركة فتح في شباط/ فبراير 1966، بعد مقتل يوسف عرابي وهو بعثي فلسطيني وكان ضابطاً في الجيش السوري، ومحمد حشمة وهو فلسطيني ينتمي إلى حزب البعث

(الجناح العراقي) في مقر لحركة فتح في دمشق[24]، واعتقال مؤسس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وأحد رموز حركة القوميين العرب جورج حبش في سنة 1968. كما أن العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والنظام السوري غالباً ما كانت متوترة، وقد انعكس هذا الأمر على وضع حركة فتح في سورية، التي كانت تتمتع بنفوذ كبير داخل المنظمة[25]. وفي أواسط السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن العشرين، وبعد التدخل السوري في لبنان، زادت حالة التوتر بين حركة فتح والنظام في سورية بعد قيام النظام السوري بدعم الانشقاق في صفوف حركة فتح، بعد خروج الثورة الفلسطينية من بيروت سنة 1983[26].

وبعد خسارة القوى الفلسطينية لساحتي الأردن ولبنان، وجدت مجموعة من القوى والفصائل الفلسطينية من النظام السوري مظلة لها، كالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، وحركة فتح – الانتفاضة، وعدة فصائل أخرى. وتمتعت بعض هذه الفصائل وخصوصاً الجبهة الشعبية – القيادة العامة بعلاقة جيدة مع الحكومة السورية، ولا سيّما مع أجهزتها الأمنية[27]. وبعد إغلاق الأردن لمكاتب حركة حماس في سنة 1999، وجدت الحركة في سورية مستقراً لها، وبدأت الحركة تنشط في أوساط اللاجئين، وأخذ وضع الحركة يتعزز، إلا أن وجودها في سورية لم يصل إلى مرحلة التنظيم، بل اقتصر على بناء العلاقات وتأطير الأنصار في أطر عامة وتنفيذية دون بنية تنظيمية، مع ثقل واضح لحضور مكتبها السياسي[28].

وكان عدد القوى والفصائل الفلسطينية الموجودة في سورية 15 فصيلاً عند بداية الأزمة في آذار/ مارس 2011. تنطوي سبعة من هذه الفصائل في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وهي: حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، وجبهة النضال (سمير غوشة)، وحزب الاتحاد الديمقراطي

الفلسطيني (فدا)، وجبهة التحرير الفلسطينية (أبو العباس)، وحزب الشعب الفلسطيني. أما باقي الفصائل فكانت ضمن إطار فصائل التحالف، وهي: حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وحركة الجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية – القيادة العامة، وجبهة النضال (خالد عبد المجيد)، ومنظمة طلائع حرب التحرير الشعبية (قوات الصاعقة)، وحركة فتح – الانتفاضة، والحزب الشيوعي الفلسطيني، وجبهة التحرير الفلسطينية (أبو نضال الأشقر)[29].

أما عن حجم هذه الفصائل وتأثيرها في الشارع الفلسطيني، فلا يكاد يختلف عما هو عليه الحال في الداخل الفلسطيني، مع حضور واضح لحركتي حماس وفتح، وحضور متفاوت وضعيف في بعض المناطق للفصائل الأخرى كالجهاد الإسلامي والجبهتين الشعبية والديموقراطية. وإن كان لتنظيم الصاعقة حضور قوي في الأطر والاتحادات نتيجة دعم النظام السوري، إلا أن تأثيره في الشارع ضعيف يعكس حجمه الطبيعي[30]. وكان قد تمّ العمل على تأسيس "منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية"، والتي عرفت باسم "قوات الصاعقة"، لتشكل الفصيل الفدائي المسلح التابع للتنظيم الفلسطيني لحزب البعث السوري، بعد تبني المؤتمر القومي التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي لحرب التحرير الشعبية في مواجهة الكيان الإسرائيلي في أيلول/ سبتمبر 1966. وهكذا تأسست الصاعقة في أثناء حرب 1967، ونفذت مجموعاتها أولى عملياتها في 1967/6/8[31].

ثانياً: اللاجئون الفلسطينيون في سورية (2015–2011)

1. سياسة الحكومة السورية وفصائل المعارضة تجاه الفلسطينيين:

انعكست الأحداث التي شهدتها سورية بعد 2011/3/15 سلبياً على العلاقات السورية الفلسطينية، ومع تصاعد هذه الأحداث باتت المكونات الفلسطينية من لاجئين وفصائل أكثر تأثراً بهذه الأحداث، على الرغم من محاولاتها الوقوف على الحياد.

ومع خروج أول تظاهرة سورية في 2011/3/18، انطلقت من المسجد العمري في درعا بعد صلاة الجمعة، تنديداً باعتقال 11 طفلاً سورياً من أبناء حي درعا البلد كانوا قد كتبوا شعارات معارضة للنظام السوري، وُجهت أصابع الاتهام إلى اللاجئين الفلسطينيين بأنهم شاركوا في الاحتجاج وساعدوا على تأجيج الصراع. لم يأتِ هذا الاتهام انطلاقاً من أدلة مادية، بل بسبب وجود مخيم درعا للاجئين الفلسطينيين بالقرب من المسجد العمري، الذي كان يصلّي فيه عدد من الفلسطينيين[32].

ومع اتساع دائرة الاحتجاج إلى الحد الذي أحرق فيه آلاف المتظاهرين السوريين من أبناء محافظة درعا عدداً من المقارّ الحكومية في 2011/3/21، كان أبرزها القصر العدلي في المحافظة الذي يبعد مسافة مئتي مترٍ تقريباً عن مخيم درعا، وجهت صحيفة الوطن السورية الاتهام إلى اللاجئين الفلسطينيين الذي يقطنون مخيم درعا، مدعيةً أنهم من كان خلف أعمال الشغب التي شهدتها المحافظة، من دون أن تذكر الصحيفة اسماً، ولو لشخص واحد مطلوب في هذه الأحداث، حيث كتبت في 2015/3/21 "وتبين لاحقاً لوجهاء درعا أن أغلبية

من شارك في إحداث الفوضى والخراب كان من المتطرفين الفلسطينيين وأن أبناء درعا كانوا أقلية"، وتابعت "ومن العاصمة دمشق أكد مصدر فلسطيني مسؤول رفضه لأعمال الشغب التي حركها بعض الفلسطينيين في مخيمات درعا"، مع أن الصحيفة ذكرت في بداية الخبر أن القوى الأمنية لاحظت أن عدداً كبيراً من الذين قاموا بالشغب كان "ملثماً"، فكيف تمّ التعرف عليهم[33].

وفي اليوم التالي أي في 2015/3/22، نشرت الصحيفة خبراً، بدا وكأنه تراجعاً عن الاتهام الذي وجهته للفلسطينيين دون أدلة مادية، جاء فيه "ويوم أمس تلقت "الوطن" عدة اتصالات من فلسطينيين مقيمين في سورية ومن ممثلين عن الفصائل أكدوا خلالها أنه لم يشارك أي فلسطيني في عمليات التخريب التي جرت أول أمس في درعا، وأصدرت الفصائل بياناً جاء فيه "تنفي الفصائل الفلسطينية ما أشيع عن معلومات عن مشاركة عناصر فلسطينية في التظاهرات وأحداث الشغب التي حدثت في مدينة درعا""[34].

وأضافت الصحيفة "وفي تصريح لـ"الوطن" قال عضو المكتب السياسي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة أنور رجا: "... نستغرب ما تناولته بعض وسائل الإعلام عن مشاركة فلسطينيين في أحداث الشغب التي وقعت في درعا، ويهمنا هنا أن ننفي نفياً قاطعاً أن تكون هناك أي مشاركة فلسطينية""[35].

مثّل اتهام الفلسطينيين ناقوس خطر منذ بداية الأزمة، وأدركوا أنهم الحلقة الأضعف فيها. ومع محاولات يائسة لدفع الاتهام من جانب الفلسطينيين في درعا، وبعض الفعاليات الفلسطينية في العاصمة دمشق، تدحرجت كرة الاحتجاجات ضدّ النظام لتصل خلال أيام حي الرمل الجنوبي في مدينة اللاذقية الواقعة شمال غرب البلاد، حيث يوجد مخيم الرمل الفلسطيني المتاخم لحي الرمل هناك، ورافق أحداث الاحتجاج أعمال حرق لبعض المقار الحكومية

والحزبية وتمّ اقتحامها، فأصبح وجود العنصر الفلسطيني في الأحداث أقرب إلى التصديق، وهو ما بلورته بثينة شعبان المستشارة السياسية والإعلامية للرئيس السوري بشار الأسد في مؤتمرها الصحفي في 2011/3/26، حين قالت "أتى أشخاص البارحة من مخيم الرمل (للاجئين الفلسطينيين) إلى قلب اللاذقية وكسروا المحال التجارية وبدأوا بمشروع الفتنة"[36].

كان هذا التصريح أول تصريح رسمي من مسؤول سوري بهذا المستوى وفي هذا الوقت المبكر، في توجيه الاتهام على نحو واضح ومباشر للفلسطينيين. إلا أن رواية تورط الفلسطينيين في أحداث درعا واللاذقية لم تصمد طويلاً، حين عمّت الاحتجاجات مدناً وقرى سورية لم يكن للفلسطينيين وجوداً فيها.

على الرغم من هذا الاتهام، أكد الرئيس السوري بشار الأسد في 2013/10/7، خلال لقائه عباس زكي المبعوث الشخصي لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، أن "الهجمة الشرسة التي تتعرض لها سورية لن تغير من ثوابتها ومبادئها القومية"، موضحاً أن "مركزية القضية الفلسطينية والتمسك بالحقوق التاريخية المشروعة للشعب الفلسطيني سيبقى أولوية بالنسبة لسورية". وأكد الأسد "أن الأحداث التي تشهدها سورية لم ولن تغير نهج الشعب السوري إزاء أشقائه الفلسطينيين الموجودين في سورية، بل زادتهما لحمة وتماسكاً في مواجهة الاعتداءات الإرهابية، التي تستهدفهما معاً"[37].

كما أكد نائب الرئيس السوري في حزب البعث هلال الهلال، الأمين القطري المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي السوري، أن القضية الفلسطينية تشكل "المكون المركزي لوعي الشعب السوري بفعالياته وقواه الوطنية كلها"؛ وأن السوريين لا يمكن أن يكونوا حياديين في دفاعهم عن أشقائهم الفلسطينيين. وأشار الهلال إلى أن "الإرهابيين وحماتهم استهدفوا

الفلسطينيين في سورية كما استهدفوا السوريين بأوامر من الكيان الصهيوني، لتحقيق أهدافه في إلغاء حقّ العودة، وفكّ التلاحم الكفاحي بين الشعبين السوري والفلسطيني". كما أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية السورية كندة الشماط على أن الوزارة تعامل اللاجئين في سورية معاملة المواطن السوري في كافة الحقوق، وأن الوزارة ستضع الآليات المناسبة لضمان إدخال المساعدات الغذائية والطبية للمخيمات الفلسطينية[38].

وفي هذا السياق، أكدت السلطات السورية على ضرورة تحييد العامل الفلسطيني في سورية عن الأحداث، وأكدت وزارة الخارجية والمغتربين السورية، أن الطريق الوحيد أمام اللاجئين الفلسطينيين في سورية وفي كل مكان لجأوا إليه، هو طريق فلسطين والتمسك بالحقوق الثابتة وفي مقدمتها حقّ العودة. واتهمت الوزارة المجموعات المسلحة التابعة للمعارضة السورية "بتصعيد هجماتها وأعمالها الإرهابية في كل أنحاء سورية بما في ذلك ضدّ أبناء شعبنا الفلسطيني، وخاصة في مخيماته في دمشق ودرعا.. وقد حصدت هجمات المجموعات الإرهابية المسلحة الساعية إلى توريط أبناء المخيمات الفلسطينية أرواح العديد من الأبرياء الفلسطينيين..."[39].

وأضافت الوزارة: "لقد حددت سورية مواقفها إزاء الكارثة التي ألمت بالشعب الفلسطيني، وجعلت من القضية الفلسطينية بوصلتها في تحديد سياساتها ومواقفها، ولم تتوانَ عن تقديم التضحيات المادية والبشرية لدعم هذا الشعب الشقيق للوصول إلى حقوقه المشروعة، وإن ما تعانيه سورية الآن يأتي في جزء كبير منه لمواقفها الداعمة لنضال هذا الشعب ورفضها لتصفية القضية الفلسطينية"[40].

وطالبت الوزارة "كافة فصائل الشعب الفلسطيني وتنظيماته وقياداته بالابتعاد عن ما يخطط لها من قبل المجموعات الإرهابية المسلحة التي أعلنت

ارتباطها بالمخططات المعادية لتطلعات الفلسطينيين وحقوقهم المشروعة خدمة لمصالح إسرائيل وداعميها"[41].

وعبّر إيهاب حامد، المندوب السوري في اجتماع اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي تناقش عمل وأولويات الأونروا، عن أسفه لتعرض اللاجئين الفلسطينيين للاعتداءات في سورية، على الرغم من محاولة الحكومة حمايتهم. وقال حامد إن:

> سورية تستضيف أكثر من نصف مليون لاجئ فلسطيني كأخوة أعزاء لحين عودتهم لديارهم المغتصبة، وتقدم لهم كل أنواع الدعم وتعاملهم معاملة المواطنين السوريين دون تمييز، حيث بلغ مجموع ما أنفقته الحكومة السورية على مساعدة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين فيها نحو مائتي مليون دولار عام 2011، وبزيادة تبلغ 8 ملايين دولار عن عام 2010، رغم الأوضاع الصعبة التي تمر بها البلاد، خاصة في ظلّ العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها[42].

وتابع حامد: "إننا نؤكد على أنه لولا الإجراءات المتخذة من قبل الجهات المختصة في سورية لحماية اللاجئين الفلسطينيين ومنشآت الأونروا وموظفيها، لكانت الخسائر في صفوفهم أكبر بكثير نتيجة للاعتداءات التي تقوم بها المجموعات الإرهابية المسلحة ضدهم، وخاصة خلال الأيام القليلة الماضية". وشدد حامد على أن "سورية عملت وستعمل جاهدة على الوقوف ضدّ أي محاولة لتوريط اللاجئين الفلسطينيين فيما يجري في سورية"[43].

وأكد نائب وزير الخارجية السوري فيصل المقداد، أن الحكومة السورية مستعدة لتذليل أي عقبة لإيصال المساعدات إلى مخيم اليرموك، من أجل تخفيف المعاناة عن أبنائه[44].

وذكرت بثينة شعبان أن وزير الخارجية الأمريكي الأسبق كولن باول Colin Powell طرح على الرئيس السوري بشار الأسد سنة 2003 ترحيل فلسطينيي سورية إلى قطر، ولكن الأسد رفض ذلك وقتها[45].

ومع إقحام العامل الفلسطيني أكثر فأكثر في الصراع، برزت قضية مشاركة عناصر وفصائل فلسطينية في أعمال عسكرية سواءً إلى جانب النظام السوري، أم إلى جانب المعارضة السورية؛ مما انعكس سلباً على أوضاع وحياة اللاجئين الفلسطينيين في سورية، وبدا وكأنه بات لزاماً على اللاجئين الفلسطينيين والفصائل الفلسطينية أن تقف إلى جانب هذا أو ذاك.

وفي هذا السياق وُجِّهت اتهامات، إلى عناصر من فصائل فلسطينية، كحركة حماس، أنها تشارك في المعارك العسكرية إلى جانب الفصائل السورية المعارضة، لم تصدر هذه الاتهامات، الفاقدة للأدلة الدامغة، عن مصادر أو مسؤولين رسميين، بل كان أكثرها اتهامات سياسية صادرة عن وسائل وجهات إعلامية أساسها تسريبات مجهولة المصدر، بدا وكأنها وُظفت من أجل الضغط على حماس من أجل الحصول على مواقف أكثر انخراطاً بالأزمة السورية. ولم يؤكد وزير الخارجية السوري وليد المعلم مشاركة حماس بأي أعمال مسلحة ضدّ النظام السوري، إلا أنه قال "سورية وضعت في قائمة الإرهاب الأمريكية بسبب دعم سورية واستضافتها لحركة حماس، وإن خالد مشعل ودعني في آخر لقاء، وقال لي إن حماس سترحل من سورية بسبب ضيق الاتصالات بالعالم الخارجي وستقيم في قطر"[46].

وأكد المعلم أن "ما يجري في سورية لا يجعلنا نضيع بوصلتنا الأساس وهي فلسطين والجولان"، وأضاف أن "سورية تجدد دعمها للحقوق الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطيني وخاصة حقه في العودة وتقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس"[47].

مع استمرار الأزمة في سورية، بدأت الحكومة السورية تتخذ بعض الإجراءات التي تطال غير السوريين، من ضمنهم اللاجئين الفلسطينيين في سورية، الأمر الذي فاقم من وضعهم وزاد من معاناتهم. فعلى سبيل المثال، منع الفلسطينيين تسلم الأموال من ذويهم المغتربين عن طريق مركز التحويل المالي وسترن يونيون Western Union، بسبب قانون يمنع تسليم أيّ حوالات مالية لغير السوريين[48].

كما صدر قرار عن وزارة التربية السورية لمسابقة وظيفية في مديرية تربية دمشق في تشرين الأول/ أكتوبر 2012، منع الفلسطينيين من التقدم إليها. وكذلك صدر المرسوم الجمهوري رقم 11 لسنة 2013 الخاص بتحديد قواعد وشروط الابتعاث العلمي، وقد استثنى الفلسطينيين المقيمين في سورية من الاستفادة من البعثات العملية الحكومية، في مخالفة للمرسوم السابق رقم 20 لسنة 2004[49].

أما المعارضة السورية، فقد اتهمت عناصر من جيش التحرير الفلسطيني والجبهة الشعبية – القيادة العامة بالمشاركة في العمليات العسكرية إلى جانب النظام السوري، وقال العقيد عارف الحمود، نائب رئيس أركان الجيش السوري الحر، إننا "لا نستهدف الفلسطينيين بوصفهم فلسطينيين، بل نستهدف كل من يندرج في إطار (الشبيحة) أي يحمل السلاح ليقتل أهلنا. أما مشروعنا المستقبلي للاجئين الفلسطينيين في سورية فهو بالطبع السعي لإعادتهم إلى أرضهم". حديث الحمود جاء بعد العثور على جثث لـ 12 جندياً من جيش التحرير الفلسطيني في 2012/7/16، كانت قد اختفت سيارتهم في أثناء مغادرتها مركز التدريب العام للجيش في منطقة مصياف قرب مدينة حماه[50].

أما المجلس الوطني السوري المعارض، فقد دان قتل العناصر من جيش التحرير الفلسطيني في سورية، محذّراً من "سعي النظام لبثّ فتنة بين أبناء

الشعبين السوري والفلسطيني، ولتمزيق النسيج الاجتماعي في سورية". ونفى المجلس الوطني السوري المعارض ما نُشر عن أن مجموعة جيش التحرير تمّ قتلهم على يد الجيش السوري الحر وأهالي قرية النيرب السورية الملاصقة لمخيم النيرب قرب حلب[51].

وحول حصار مخيم اليرموك، اتهم الجيش السوري الحر، النظام السوري بمحاولة "إدخال العامل الفلسطيني في الأزمة السورية". وقال ضابط قيادي في الجيش السوري الحر، تعقيباً على مجزرة طالت اللاجئين الفلسطينيين في مخيم اليرموك؛ حيث قُتل 20 فلسطينياً على الأقل، وأصيب نحو 25 آخرين في قصف مدفعي بالهاون على المخيم في 2012/8/2: "منذ مدة قتل جنود (الرئيس السوري) بشار الأسد عناصر من منظمة التحرير الفلسطينية واتهم الجيش الحر بقتلهم، كما حاول تصدير الأزمة إلى الأردن ولم ينجح، والآن لم يعد يجد أمامه إلا مخيم اليرموك لينفس أحقاده فيه"، واتهم أحمد جبريل بـ"إقحام الشعب الفلسطيني في الأزمة السورية" للتخفيف عن حليفه بشار الأسد، مؤكداً أن "مجزرة اليرموك حصلت بتوقيع الأسد وأحمد جبريل معاً"[52].

وفي 2012/10/31 قام الجيش السوري الحر بتشكيل لواء عسكري يضم فلسطينيين متعاطفين معه في دمشق لمحاربة فلسطينيين موالين للحكومة السورية[53].

2. التهجير الداخلي والخارجي للاجئين الفلسطينيين في سورية:

بعد اندلاع الأحداث السورية في 2011/3/15، تعرض الفلسطينيون كغيرهم من السوريين لتأثيراتها المدمرة على نسيج مجتمعهم، وعلى مختلف أوجه حياتهم اليومية، خصوصاً في المخيمات، مما اضطرهم إما إلى النزوح داخل سورية بحثاً عن الأمان النسبي، أو إلى الهجرة خارجها بحثاً عن سقف

آمن. ومن اضطر منهم للهجرة خارج سورية تعرض لصنوف من المعاناة والتمييز في البلدان التي لجأوا إليها، كالأردن، ولبنان، وتركيا، ومصر، وليبيا، وغيرها. وغامر بعضهم بحياته وحياة أطفاله في قوارب الموت وعلى المعابر الدولية، بحثاً عن حياة آمنة، منهم من وصل إلى برّ الأمان، ومنهم من ابتلعته الأمواج ولم يبلغ غايته. وسقط الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين ضحايا الصراع الدائر في سورية بين قتيل، وجريح، ومعتقل، ومهجر، واضطر معظم لاجئي مخيم اليرموك للنزوح منه، فيما عانى الباقون من حصارٍ قاسٍ، ومن مجاعة أدت إلى وفاة العشرات من اللاجئين.

فعلى صعيد التهجير الداخلي، شهد مخيم الرمل للاجئين الفلسطينيين في مدينة اللاذقية أول عمليات النزوح والتهجير الداخلي والخارجي في 2011/8/16، حيث طلب الجيش السوري من سكان المخيم المغادرة وهدد كل من يبقى بأنه سيعدُّه معادياً للجيش. وقال متحدث باسم وكالة الأونروا كريس جانيس Chris Gunness "إن ما بين 5 و10 آلاف من سكان المخيم من اللاجئين الفلسطينيين غادروه، إما هرباً من إطلاق النار وإما بناءً على أوامر من السلطات السورية". وقال جانيس "لا نعرف مكان هؤلاء الأشخاص؛ لذا فالأمر يبعث على القلق البالغ"[54].

وزاد وضع اللاجئين الفلسطينيين في سورية سوءاً بعد صيف سنة 2012، وخصوصاً في مخيم درعا ومنطقتي الحجر الأسود والتضامن، غربي وشرقي مخيم اليرموك الذي هُجّر أكثر من ثلثي سكانه، بعد قصف طائرات الميج MiG الروسية الصنع لمسجد عبد القادر الحسيني، الكائن في وسطه، في 2012/12/16[55].

واستمر نزيف التهجير القسري من المخيمات بعد استهداف مخيمات خان الشيح والحسينية والسيدة زينب، فضلاً عن تهجير العائلات الفلسطينية

التي كانت تقطن في قرى غوطة دمشق، مثل عربين، وزملكا، وجوبر، والقابون. وفرّ العديد منهم في اتجاه مناطق أكثر أمناً في العاصمة دمشق، وسكن عدد قليل منهم في مراكز إيواء للأونروا مثل مدرسة حيفا في منطقة الشيخ سعد في المزة، ومعهد الأونروا في المزة أيضاً[56].

وذكرت وكالة الأونروا، في 2013/4/30، أن جماعات المعارضة المسلحة قامت باحتلال مخيم عين التل "حندرات" في حلب في 2013/4/26، وأعلنته منطقة عسكرية، وقامت بتهجير وتشريد كامل سكان المخيم والمقدر بنحو ستة آلاف فلسطيني[57].

وقدرت وكالة الأونروا، في شباط/ فبراير 2015، عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا داخلياً أكثر من 233 ألف لاجئ توزعوا كالتالي:

جدول رقم (3): توزيع اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا داخل سورية في شباط/ فبراير 2015[58]

المنطقة	دمشق	درعا	حلب	حمص	اللاذقية	حماة	المجموع
العدد	200,000	13,100	6,600	6,450	4,500	3,050	**233,700**

وقد أعلنت الأونروا أن نحو 90% من اللاجئين الفلسطينيين في سورية بحاجة للمساعدة العاجلة. هذا، وتجدر الإشارة إلى أن الأونروا لا تقدم خدماتها داخل المخيمات الفلسطينية في سورية، وذلك بحجة أنها مناطق غير آمنة، فيما تقتصر خدماتها على توزيع معونات غير دورية على اللاجئين الفلسطينيين في المناطق الآمنة داخل سورية، ويذكر أن الأونروا كانت تقدم الخدمات الصحية والطبية والتعليمية والخدماتية للفلسطينيين داخل مخيماتهم[59].

وكان مخيم الرمل للاجئين الفلسطينيين في مدينة اللاذقية أول من شهد تهجير لاجئين فلسطينيين[60]، تبعه مخيم درعا الذي كان من أوائل المخيمات

الفلسطينية التي دخلت في الأحداث الدائرة في سورية، نظراً لانطلاق شرارتها من درعا. ولحق المخيم دمارً كبير نتيجة تعرضه لغارات جوية عديدة وسقوط قذائف الهاون على معظم مناطقه، ما أدى إلى تشريد الغالبية العظمى من السكان، حيث توجهوا إلى الأردن، منهم من استطاع الدخول ومنهم من مُنع بسبب قرار الحكومة الأردنية منع استقبال اللاجئين الفلسطينيين الذين لجأوا من سورية. كما نزح جزء منهم إلى لبنان، لكن العدد الأكبر ظلّ في قرى درعا[61].

أما مخيمات دمشق فقد بدأت حركة النزوح منها بعد المجزرة التي وقعت لأبناء مخيم اليرموك يوم الخميس في 2012/8/2، ووصلت حركة النزوح ذروتها بعد استهداف مخيم اليرموك بطائرات الميج السورية في 2012/12/16 وتبعه استهداف آخر بالطائرات الحربية على مخيم الحسينية وحندرات[62].

وعلى صعيد التهجير الخارجي، لم يلقَ اللاجئين الفلسطينيين في سورية الذين لجأوا إلى الدول العربية الاهتمام الكافي من قبل تلك الحكومات، مما أدى إلى تفاقم أوضاعهم وزيادة معاناتهم، ما دفع بعضهم إلى العودة إلى مكان سكنه في سورية أو مناطق أكثر أمناً هناك، ما عرضهم مرة أخرى للخطر وَتكبُّد ويلات الحرب والدمار.

وذكرت وكالة الأونروا في شباط/ فبراير 2015 أن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين لجأوا إلى خارج سورية تعدى المئة ألف لاجئ وتوزعوا كالتالي:

جدول رقم (4): توزيع اللاجئين الفلسطينيين الذين لجأوا خارج سورية في شباط/ فبراير 2015[63]

البلد	لبنان	الأردن	مصر	غزة	تركيا وأوروبا	المجموع
العدد	44,000	15,000	4,000	1,000	40,000	**104,000**

وكان مكتب شؤون اللاجئين في حركة حماس قد ذكر في تقريره السنوي الثاني، أن عدد اللاجئين الفلسطينيين النازحين من سورية إلى لبنان بلغ نحو 80 ألفاً في بداية سنة 2013، ثم انخفض العدد إلى 44,431 في الربع الأخير من سنة 2014[64].

وذكرت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، أن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين فروا من سورية إلى أوروبا منذ بداية الأحداث حتى آذار/ مارس 2015 قد تعدى الـ 27,933 لاجئ[65]. وقد ساعدت التسهيلات والحوافز التي قامت الدول الإسكندنافية بتقديمها للفلسطينيين الذين لجأوا من سورية إليها في جعلها وجهتهم المفضلة؛ منها تقديم بعض هذه الدول حوافز لفلسطينيين مقيمين على أراضيها لإجلاء عائلاتهم وأقاربهم من سورية[66].

وفيما يلي نعرض لأوضاع الفلسطينيين الذين لجأوا من سورية إلى بعض الدول العربية وباقي دول العالم، والإجراءات التي اتخذت تجاههم:

لبنان: وجد اللاجئون الفلسطينيون في بداية الأزمة السورية في لبنان ملاذاً آمناً وسهلاً يأوون إليه، باعتباره البلد الأقرب الذي سمح بدخولهم دون وجود للتعقيدات التي فرضها لاحقاً عليهم، والتي أسهمت في ما بعد بخفض أعداد اللاجئين إلى النصف؛ فبعد أن أعلنت الإحصائيات الرسمية للأونروا في بداية حزيران/ يونيو 2013 أن عدد اللاجئين الفلسطينيين الفارين من سورية إلى لبنان قد تجاوز الثمانين ألفاً[67]، فإن أرقام الأونروا تحدثت عن نحو 44 ألف لاجئ في نهاية سنة 2014[68]، موزعين على المخيمات والمدن والقرى اللبنانية. وقالت وكالة الأونروا إن السلطات اللبنانية فرضت قيوداً مشددة على دخول اللاجئين الفلسطينيين من سورية منذ أيار/ مايو 2014، ولم تسمح بدخولهم إلا في استثناءات نادرة. وتشير الوكالة إلى أن اللاجئين الفلسطينيين من سورية، في لبنان، يتعرضون لمخاطر لا سيّما أن صفتهم

القانونية غير منتظمة في كثير من الأحيان، وأن خدمات الحماية الاجتماعية وفرص كسب العيش المتاحة لهم محدودة للغاية، وذكرت أنهم يعتمدون على المجتمعات المضيفة وعلى الأونروا لتأمين الخدمات الأساسية والمساعدات الطارئة والمأوى[69].

يؤكد هذا الأمر ما صدر عن هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch من أن الفلسطينيين الوافدين من سورية أصبحوا ممنوعين من الدخول إلى لبنان ابتداءً من آب/ أغسطس 2013، وأن السلطات اللبنانية أعادت قسراً عشرات من اللاجئين الفلسطينيين إلى سورية في 2014/5/4، ما يعرضهم لخطر شديد. وطالبت هيومن رايتس ووتش الحكومة اللبنانية بإلغاء قرارها بمنع اللاجئين الفلسطينيين من سورية من دخول لبنان، حيث يمثل ذلك انتهاكاً لمبدأ القانون الدولي القاضي بحظر الطرد أو الرد، والذي يمنع الحكومات من إعادة اللاجئين وطالبي اللجوء إلى أماكن تتعرض فيها حياتهم أو حريتهم للخطر[70].

لم تلتزم الحكومة اللبنانية بالمعايير الدولية لجهة حسن استقبال اللاجئين الفلسطينيين الفارين من القتال في سورية، ولم تصدر أرقاماً إحصائية رسمية دقيقة عن أعدادهم وأماكن انتشارهم وعن حاجاتهم الإنسانية، كما لم تقدم لهم مساعدات إنسانية بالحجم المطلوب. وهذا التقصير الدولي واللبناني تجاه هؤلاء اللاجئين جعل أوضاعهم الإنسانية تتفاقم بشكل غير مسبوق، وجعل العبء الأكبر يقع على جمعيات المجتمع المدني الفلسطيني، لا سيّما الخيرية منها[71].

عانى اللاجئون الفلسطينيون في سورية الذين لجأوا إلى لبنان من هشاشة وضعهم القانوني؛ فقد عاملت الحكومة اللبنانية الفلسطيني على أنه زائر يتوجب عليه المغادرة بعد انتهاء الفترة المسموح له الإقامة فيها. ونظراً للنظرة

الرسمية للاجئين ولطريقة التعاطي الأمني معهم فقد تدرجت القرارات اللبنانية في التعامل مع اللاجئ الفلسطيني من سورية بدءاً من إغلاق الحدود بوجهه دون قرار واضح، وانتهاءً بمنع دخوله رسمياً وفق طلبات تعجيزية لم يتمكن اللاجئ الفلسطيني من تحقيقها[72]. ولم يشهد الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين أي تغيير، باستثناء صدور قرار من مديرية الأمن العام اللبناني في 2014/9/25، يجيز للاجئين تجديد الإقامات مجاناً وتسوية أوضاع المخالفين منهم مجاناً[73].

أما بالنسبة للواقع المعيشي والصحي والتعليمي للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان، وفي ظل تراجع العمل الإغاثي عموماً، فقد صرفت الأونروا مبلغ 100 دولار للعائلة كبدل إيواء بشكل عام، دون التمييز بالصرف على اعتبار حجم الأسرة، وصرفت 30 دولاراً بدل السلة الغذائية للفرد.

واتهمت المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان "شاهد" الحكومة اللبنانية بالتهرب من مسؤولياتها عندما تعاملت مع فلسطينيي سورية كـ"نازحين"، وقال مسؤول العلاقات العامة والإعلام في "شاهد" محمد الشولي إن "الحكومة اللبنانية اعتبرت اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان نازحين"، مشيراً إلى أن هذا الأمر يسقط حقوقهم الواجبة على الدولة اللبنانية؛ فإذا عدّهم لبنان لاجئين، فإنه يلتزم عندئذ بالقوانين الدولية التي تراعي حقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وأشار إلى أن الحكومة اللبنانية لم تضع سياسة أو آلية واضحة للتعاطي مع هذا الملف[74].

وفي تشرين الثاني/ أكتوبر 2014، أوقفت الأونروا المساعدة المالية الشهرية بحق 1,100 عائلة من فلسطينيي سورية، بزعم أن شروط الحصول على المساعدة لا تنطبق عليهم بحسب نتائج المسح الاجتماعي الذي قامت به في

تموز/ يوليو 2014. ومن الناحية الصحية تابعت الأونروا تقديم خدماتها الصحية للفلسطينيين اللاجئين من سورية إلى لبنان والمسجلين لديها، أسوة بالفلسطينيين المقيمين والمسجلين في لبنان. واقتصرت الخدمات الصحية التي قدمتها بالدرجة الأولى على الرعاية الأولية، وكذلك الإحالة على المشافي المتعاقدة معها لإجراء بعض العمليات الجراحية وحالات الولادة.

ومن الناحية التعليمية، استوعبت مدارس الأونروا معظم الطلاب من أبناء اللاجئين الفلسطينيين من سورية، إلا أن العامل الاقتصادي واختلاف المناهج شكل معوقاً وعقبة كبيرة في وجه الطلاب. وزاد من معاناة هؤلاء الطلاب القرار الذي أصدرته وزارة التربية والتعليم اللبنانية بداية العام الدراسي 2015/2014، والذي تمّ منعهم بمقتضاه من التسجيل في المدارس والثانويات والمهنيات اللبنانية. ومع بداية سنة 2015 قررت الأونروا إلغاء برنامج التعليم الذي كان مخصصاً للطلاب الفلسطينيين اللاجئين في سورية وتحويله إلى برنامج يدمجهم مع الطلاب الفلسطينيين اللاجئين في لبنان[75].

الأردن: شددت السلطات الأردنية منذ بداية الأزمة السورية على منع دخول أي لاجئ فلسطيني إلى أراضيها، وعدّت هذا الأمر "خطاً أحمر" لن يسمح بتجاوزه، تحت حجج مخاوف الوطن البديل تارة وتصدير الأزمة السورية تارة أخرى، وعدم قدرة الأردن على تحمل المسؤولية تجاه اللاجئين الفلسطينيين. ويتركز وجود اللاجئين الفلسطينيين في الأردن في سكن سايبر ستي الواقع شمال البلاد بالقرب من الحدود السورية (المؤلف من بناية سكنية واحدة تتألف من ستّ طبقات تحوي 140 غرفة).

وقال رئيس الوزراء الأردني عبد الله النسور إن الأردن لن يسمح بتدفق لاجئين فلسطينيين إليه، حفاظاً على حقوقهم في وطنهم الأصلي فلسطين، فحقوقهم في فلسطين[76]، وأضاف النسور "هناك قرار أردني سيادي واضح

وصريح بعدم عبور الإخوة الفلسطينيين من حملة الوثائق السورية إلى الأردن. إخواننا الفلسطينيين في سورية أصحاب حقّ في بلادهم الأصلية، وعليهم البقاء هناك لحين انتهاء الأزمة"[77].

وذكرت تقارير أنه تمّ منع النساء السوريات المتزوجات من فلسطينيين من اصطحاب أولادهن إلى الأردن، كما لم يشفع حمل الزوجة الجنسية الأردنية في إدخال عائلتها (التي تحمل وثائق فلسطينية) إلى الأردن[78].

وتقدّم الأونروا دولاراً واحداً يومياً لكل شخص مقيم في سايبر ستي، وبالتأكيد هذا لا يكفي في ظلّ أوضاع مادية وإنسانية صعبة يعيشها اللاجئ. وتفرض السلطات على هؤلاء إقامة جبرية داخل المجمع المذكور، ولا يسمح لهم بالخروج إلا ضمن قيود مشددة وكفالات ليوم أو يومين، وفي ظلّ وجود كفيل أردني يلتزم أمام الدولة ويتحمل مسؤولية إرجاع اللاجئ الفلسطيني إلى السكن. وفي الوقت ذاته، يشتكي اللاجئون الفلسطينيون القادمون من الأراضي السورية من ظروف "غير إنسانية" داخل مجمع سايبر سيتي، الأمر الذي دفع الكثير من العائلات إلى الهرب خارج أسوار المجمع[79].

وقال المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان Euro-Mid Observer for Human Rights في 2014/1/13، إنه قام بجمع عدد من الإفادات من فلسطينيين لاجئين قدموا إلى الأردن من سورية، ووصف أوضاعهم الإنسانية بالصعبة، حيث يعيشون تحت تهديد الترحيل في أيّ لحظة إذا ما اكتشفت السلطات أنهم فلسطينيون. وقال الأورومتوسطي في تقرير ميداني له، إن أعداد اللاجئين الفلسطينيين الذين وصلوا إلى الأردن من سورية تقدّر بـ 11 ألف لاجئ، يقطن 173 لاجئاً منهم في مجمّع سايبر سيتي. أما معظم اللاجئين الآخرين فيعيشون داخل المدن الأردنية أو في مخيم الزعتري المخصص للاجئين السوريين، ويتظاهرون بأنهم لاجئون سوريون، وتقوم

السلطات بترحيل من يتبين أنه لاجئ فلسطيني، وتقوم بإعادته إلى سورية. وقد كان الدخول إلى الأردن في بداية الأزمة السورية سهلاً، والإجراءات بسيطة، إلا أن السلطات الأردنية بدأت تتشدد مع الفلسطينيين منذ سنة 2013، بحيث تقوم بإرجاع من يتبين أنه فلسطيني، ما دفع بالفلسطينيين إلى اللجوء لتزوير وثائق تظهر أنهم سوريون من أجل الدخول للأردن[80].

واتهمت منظمة هيومن رايتس ووتش الأردن، في تقرير لها في 2014/8/7، بترحيل مئة لاجئ فلسطيني قسرياً إلى سورية، بينهم سيدات وأطفال، كاشفةً إغلاق الدول المجاورة لسورية أبوابها في وجه الفلسطينيين الفارين من الحرب هناك. ويشير التقرير، الذي جاء بناء على مقابلات مع ثلاثين شخصاً، إلى أن الأردن أعلن بشكل رسمي حظر دخول الفلسطينيين القادمين من سورية في كانون الثاني/ يناير 2013[81]. وقالت هيومن رايتس ووتش إن ترحيل الأردن للاجئين الفلسطينيين إلى سورية يُعد انتهاكاً للقانون العرفي الدولي، وذلك لالتزام الأردن بمبدأ عدم الإعادة الذي ينص عليه، والذي يقضي بمنع إعادة اللاجئين أو طالبي اللجوء إلى أماكن تكون فيها حياتهم أو حريتهم معرضة إلى الخطر، ومنع إعادة أي شخص يكون عرضة إلى التعذيب[82].

مصر: بعد سنوات من إغلاق مصر لأبوابها أمام اللاجئين الفلسطينيين في سورية، فتحت ثورة 25 يناير أبواب مصر أمام اللاجئين الفلسطينيين الذين فروا من سورية هرباً من القتل والدمار والاعتقال. وكانت مصر من أولى الدول التي سهّلت على اللاجئين الفلسطينيين الدخول إليها؛ إذ كان شرطها الوحيد أن يكون عمر ربّ الأسرة أكثر من أربعين عاماً، والنساء لا يحتجن إلى تأشيرة دخول، والأبناء الذكور الذين فوق الـ 18 عاماً يحصلون على تأشيرة دخول شرط مرافقة العائلة[83].

نتيجة لهذه التسهيلات أصبحت مصر مقراً مؤقتاً لعدد من العائلات، ريثما تحين لهم فرصة الرجوع إلى سورية عند استقرار الأوضاع، أو لحين

تمكنهم من الوصول إلى أوروبا عبر ركوب مراكب بحرية غير آمنة، أو لحين تمكنهم من الدخول إلى ليبيا.

وبالرغم من سماح السلطات المصرية في عهد الرئيس محمد مرسي بدخول اللاجئين الفلسطينيين الهاربين من سورية إلى أراضيها، إلا أن الحكومة لم تسمح لهم بدخول الأراضي المصرية إلا عبر طريق واحد يصل مطار دمشق الدولي بمطار القاهرة[84]، ولم تعترف بالفلسطينيين الفارين من سورية لاجئين على أراضيها، حيث يؤهلهم ذلك الحصول على خدمات الرعاية الصحية المدعومة من الدولة وغيرها من الخدمات المشابهة، أسوة باللاجئين السورين، على الرغم من أن الأسباب ذاتها حملتهم على الفرار[85].

وبررت وزارة الخارجية المصرية ذلك أن القوانين المصرية لا تعدّ الفلسطيني لاجئاً، أياً كانت الدولة التي وفد منها، وبالتالي يصعب أن تتم مساواة اللاجئين الفلسطينيين بالسوريين؛ نتيجة لذلك لم يُعدّ اللاجئ الفلسطيني من سورية الذي لجأ إلى مصر لاجئاً، بل مقيماً، إما بغرض السياحة أو الدراسة أو العمل؛ وبذلك أصبح محروماً من رعاية المؤسسات الدولية أو الأهلية؛ كما لم تقدم الأونروا لهم أي مساعدات لأن مصر لا تدخل ضمن نطاق عمل الأونروا[86].

واتهم المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، في بيان مشترك مع تجمع "راصد فلسطينيي سورية" في 2013/3/29، السلطات المصرية بأنها تمارس تمييزاً واضحاً ضدّ الفلسطينيين من حملة الوثائق السورية، حيث لا تتم معاملتهم على قدم المساواة مع اللاجئ السوري، وذلك بصورة تهدد أمنهم وتوجد تعقيدات في وضعهم القانوني على المدى البعيد[87].

لم تقدم السلطة الفلسطينية المساعدة اللازمة لهؤلاء اللاجئين، وبعد احتجاجات قاموا بها أمام مقر البعثة الدبلوماسية الفلسطينية في

نيسان/ أبريل 2013، تعهدت البعثة الفلسطينية بتأمين حصول اللاجئين الفلسطينيين على خدمات الرعاية الصحية من خلال نقابة الأطباء المصرية، بما في ذلك شمول جميع الفلسطينيين القادمين من سورية بخدمات العلاج في المستشفيات والمراكز العلاجية التي تديرها النقابة. غير أن هذه الوعود لم تُترجم إلى واقع عملي بالنسبة لمعظم فلسطينيي سورية[88].

ازدادت معاناة اللاجئين الفلسطينيين الذين قدموا من سورية إلى مصر بعد عزل الرئيس مرسي، وتعرض اللاجئون للضرب والاعتقال بالعشرات، والخطف والقتل أحياناً (ما حصل في عرض البحر)، بالإضافة إلى توقف كل الإجراءات الإدارية التي منحت لهم، من تجديد إقامات وتصديق الأوراق الثبوتية، وتمّ التضييق على الطلاب في المدارس، ومَنْعُ من كان يعمل في الأعمال الحرة، وحجز المئات منهم في ظروف اعتقال قهرية، ورحّل العشرات بصورة تعسفية وسُلِّموا إلى السلطات السورية، ورحِّل آخرون إلى لبنان[89].

وبدأت مصر بترحيل اللاجئين الفلسطينيين من أراضيها إلى سورية في 2013/10/4، حيث قامت بترحيل 35 فلسطينياً عبر مطار القاهرة إلى سورية[90]. وواجه معظم اللاجئين مشكلات وصعوبات في التسجيل، سببها عدم وضوح الموقع القانوني للاجئ الفلسطيني من سورية؛ فهو تارة يحسب على سورية، وتُطلب منه أوراق من السفارة السورية، وتارة أخرى يحسب فلسطينياً وتُطلب منه الأوراق نفسها من السفارة الفلسطينية[91].

وأصبح من غير المسموح للاجئ الفلسطيني السوري الدخول إلى مصر دخولاً طبيعياً، فأصبح بذلك عرضة للنصب والابتزاز؛ فقد استطاع البعض الحصول على تأشيرة دخول بثمن مرتفع جداً، تراوحت ما بين 2,500–3,000 دولار تدفع لسماسرة، علماً بأنها في الوضع الطبيعي كان لا يترتب على الحصول عليها أيّ رسوم[92].

واتهم المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، ومجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، ومركز حقوق اللاجئ الفلسطيني، ومركز العودة الفلسطيني السلطات المصرية بالقيام بعملية استهداف ممنهج للفلسطينيين القادمين من سورية إلى أراضيها، داعية القاهرة إلى احترام التزاماتها تجاههم وفق ما يمليه القانون الدولي[93].

وقال طارق حمود، منسق مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، في 2013/11/27، إن السلطات المصرية تعتقل 296 لاجئاً في سجون القاهرة والإسكندرية، وإن العديد من اللاجئات الفلسطينيات والسوريات تعرضن لتحرش جنسي في سجن المنتزه بالإسكندرية[94]. وفي 2013/12/11، أطلقت السلطات الأمنية المصرية سراح 116 لاجئاً فلسطينياً من سجون الإسكندرية[95].

وفي 2014/11/1 اعتقلت السلطات المصرية 56 لاجئاً فلسطينياً من سورية، بعد مغادرتهم تركيا عن طريق القوارب في 2014/10/23 متوجهين إلى أوروبا، وبعد أن تمّ ترك اللاجئين على جزيرة نيلسون، على بعد أربعة كيلومترات شمال منطقة أبو قير، بمدينة الإسكندرية، بعد خلاف بين المهربين[96]. وأشار تقرير لمجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية في 2015/4/11، إلى أن السلطات المصرية خيرت هؤلاء اللاجئين بين ترحيلهم إلى سورية أو بقائهم في السجن، وذلك بعد أن رفضت جميع البلدان المحيطة بسورية استقبالهم[97].

وذكرت منظمة العفو الدولية Amnesty International، في تقرير لها في 2014/11/14، أن السلطات المصرية أعادت خلال سنة 2014 ما لا يقل عن 150 لاجئاً إلى سورية أو رحلتهم إلى بلدان أخرى. كما أصدرت وزارة الداخلية في مصر أوامر بترحيل ما لا يقل عن 64 من اللاجئين، من ضمنهم الـ56 لاجئ المحتجزون لديها، وهددتهم السلطات بالإعادة قسراً إلى سورية، على الرغم

من أن مكتب النائب العام بالإسكندرية أمر بالإفراج عنهم. وقد طالبت منظمة العفو الدولية من السلطات المصرية الإفراج فوراً عنهم[98].

وذكرت مجموعة العمل في 2015/3/5، أن اللاجئين الفلسطينيين الـ 56، المحتجزين في سجن كرموز بمدينة الإسكندرية، بدأوا في 2015/2/9 إضراباً مفتوحاً عن الطعام احتجاجاً على أوضاعهم[99].

قطاع غزة: لجأت بعض العائلات الفلسطينية، ممن كان يقطن في سورية إلى قطاع غزة عبر معبر رفح، هرباً من جحيم الحرب الدائرة في سورية؛ فقد كان هذا خيارهم الأخير بعد رفض مصر استقبالهم، ومعظمهم كان يسكن القطاع سابقاً، أو لديه أقارب فيه. لم يضق القطاع بأبنائه العائدين إليه، وجاء في تصريح عصام عدوان، مسؤول دائرة اللاجئين في حركة حماس، "شعبنا لن يقصّر بحق هؤلاء، فهم أبناء الوطن، وغالبيتهم أصلاً من سكان قطاع غزة، بالتالي هم ليسوا غرباء بل في وطنهم"[100].

وبحسب وزارة الشؤون الاجتماعية في غزة، فإن عدد الأسر الفلسطينية القادمة من سورية إلى القطاع بين شباط/ فبراير 2011 وتشرين الأول/ أكتوبر 2014، والمسجلة لدى الوزارة، بلغ 228 أسرة تتألف من 884 فرداً. ووفقاً لوكالة الأونروا فإن عدد العائدين من سورية، والمسجلين لديها، وصل إلى نحو ألف شخص. ويقول رئيس لجنة متابعة شؤون اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى غزة، عاطف العمّاوي، إن "الوضع الاقتصادي للاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية متردٍّ للغاية". وأن الأونروا توقفت عن تقديم المساعدة لهؤلاء العائدين ابتداء من شهر نيسان/ أبريل 2015، على الرغم من وضعهم الاقتصادية المتردي[101].

وقال وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية بغزة يوسف إبراهيم، إن "الوزارة خصصّت أكثر من ثمانية برامج اقتصادية واجتماعية

للفلسطينيين القادمين من سورية"، وتابع "من تلك البرامج برنامج الإغاثة العاجلة الذي يقدم مساعدات للعائدين فور وصولهم لغزة، وبرنامج الأثاث المنزلي، وبرنامج المنح الدراسية الجامعية والذي استفاد منه نحو 50 عائلة، وبرنامج التمكين الاقتصادي الداعم للمشاريع الاقتصادية الصغيرة، والبرنامج الوطني للحماية الاجتماعية، وآخر للدعم النفسي والاجتماعي للأطفال". ويقدر إبراهيم إجمالي المساعدات التي قدّمتها الوزارة منذ بدء وصول العائلات من سورية إلى غزة بـ"مليون دولار أمريكي"[102].

ليبيا: تشير المعطيات إلى أن العائلات الفلسطينية التي لجأت من سورية إلى مصر ومن ثم إلى ليبيا، واجهت صعوبات جمة، منها معاناتهم في الانتظار على المعبر لساعات طويلة بالبرد والمطر حتى سمح لهم دخول الأراضي الليبية. ويشار أن السلطات الليبية أصدرت في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 قراراً تمنع بموجبه دخول الفلسطينيين الذين يحملون وثائق سفر سورية إلى ليبيا[103]. وحسب إحصاءات الأونروا الصادرة في شباط/ فبراير 2015 يوجد في ليبيا 1,100 لاجئ فلسطيني من سورية[104].

وبحسب مجموعة العمل فإن هؤلاء اللاجئين يعيشون أوضاعاً معيشية قاسية، وذلك بسبب عدم الاستقرار الأمني الليبي. وأكدت المجموعة تعرض اللاجئين في ليبيا للخطف والقتل من قبل الأطراف المتناحرة فيها، ما يدفعهم للتفكير بركوب البحر من أجل الهجرة إلى الدول الأوروبية[105].

تركيا: بدأ اللاجئون الفلسطينيون المقيمون في سورية باللجوء إلى تركيا مع بداية الأحداث التي شهدتها مدينة اللاذقية ومخيم الرمل في سورية، في شهر آب/ أغسطس 2011. لم يكن دخولهم بالأمر السهل، فقد كانوا معرّضين لخطر الاعتقال والملاحقة الأمنية في حال عودتهم، ولم يسمح لهم بالخروج خارج المخيمات الحدودية إلى داخل تركيا، بسبب متطلبات تأشيرة الدخول

بخلاف السوري الذي لا يحتاج لتأشيرة لدخول تركيا[106]. وقد سمح بداية للاجئين الفلسطينيين بالدخول إلى تركيا بتأشيرة دخول سياحية، يحصل بموجبها على إقامة لمدة ستة أشهر غير قابلة للتجديد[107].

وبعد إغلاق السفارة التركية أبوابها في دمشق، بدأت العائلات والأسر الفلسطينية تلجأ إلى تركيا بطرق غير مشروعة عن طريق ريف إدلب وحلب؛ ما عرضهم للقتل أو الاعتقال، فضلاً عن عمليات الابتزاز والاحتيال من قبل عصابات التهريب[108]، وبعد صدور قانون منع التأشيرات عن اللاجئين الفلسطينيين من سورية مطلع سنة 2014، التي كانوا يحصلون عليها من خلال السفارات التركية في بلدان أخرى، أصبحت الطرق غير المشروعة السبيل الوحيد لدخول اللاجئين إلى تركيا[109].

لم تكن تركيا بلد استقرار للاجئ الفلسطيني من سورية بقدر ما كانت محطة من محطات اللجوء إلى أوروبا، لذلك لا يوجد أي وثيقة رسمية تحدد بدقة أعداد الفلسطينيين في تركيا. وتشير التقديرات إلى أن العدد الرسمي والتقريبي للاجئين الفلسطينيين السوريين المتواجدين في تركيا يتراوح بين ثلاثة آلاف وخمسة آلاف شخص يقيمون في ثلاث محافظات رئيسية، هي إسطنبول، وغازي عنتاب، وهاتاي أو ما يُعرف بأنطاكية. ويتوزع اللاجئون الفلسطينيون في العديد من المخيمات التابعة للحكومة التركية، مثل مخيم "كلس 1"، و"كلس 2"، و"فيران شهير"، و"جيلان بينار"[110].

تميز التعامل التركي الرسمي مع اللاجئين الفلسطينيين بحالة من عدم الوضوح؛ فمصطلح "وثيقة السفر للفلسطينيين" ليس مدرجاً ضمن النظام المعمول به لدى الحكومة التركية، وبالتالي سبّب هذا حالة من الضبابية في التعامل مع الملف، كانت نتيجتها أن اللاجئ الفلسطيني من سورية لا يعامل معاملة السوري، وبالتالي لا توجد إقامات لهم، في حين أن المستوصفات

والمشافي والجهات غير الرسمية تتعامل معهم كالسوريين، غير أن مؤسسات فلسطينية مدنية، مثل مركز العودة الفلسطيني ومجموعة العمل، إضافة إلى الجمعية التركية للتضامن مع فلسطين – فيدار Filistin Dayanisma Dernegi، استطاعت في شباط/ فبراير 2014، تحريك هذا الملف لدى الحكومة التركية، ونتج عن ذلك صدور قرار في 2014/2/19، يسمح للفلسطينيين الداخلين إلى تركيا بطريقة غير شرعية بالحصول على تسوية وضع، أي ختم دخول مع إقامة لمدة ستة أشهر أو سنة[111].

الهجرة إلى أوروبا: وقع أبناء الشعب الفلسطيني اللاجئ من سورية والذين اضطروا للهجرة إلى أوروبا، فريسة لتجار البشر الذين وجدوا فيهم مادة وفرة وغالية الثمن، فتعاملوا معهم كسلع وبضائع يراد نقلها من مكان إلى آخر[112].

وشكلت كل من ليبيا ومصر وتركيا أشهر المحطات التي ينطلق منها اللاجئون بحراً نحو السواحل الإيطالية. وفي ظلّ المنع الممارس تجاه اللاجئين الفلسطينيين السوريين حيال الدخول إلى الدول العربية ولا سيّما المجاورة لسورية، يسلك اللاجئون طرقاً متعددة غالبها غير قانوني، ما يجعلهم عرضة للاعتقال والتوقيف، أو النصب والاحتيال[113]. ومن هذه الطرق:

تركيا: نتج عن الأحداث والانفلات الأمني الذي شهدته الأراضي السورية وانهيار النظام في المناطق الحدودية، عبور الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين الحدود الشمالية السورية إلى تركيا، من طريق إدلب أو حلب. وبعد الوصول إلى الأراضي التركية، يتوجه اللاجئون نحو أوروبا عبر طريقين رئيسيين:

الطريق البري: يكون العبور إما باتجاه الحدود البلغارية سيراً على الأقدام أو عبر الحدود اليونانية.

الطريق البحري: طريق اليونان، ويكون عبر ركوب قوارب مطاطية من مدينة أزمير غرب تركيا إلى إحدى الجزر اليونانية. تكلفة هذه الرحلات وسطياً هي 1,500 دولار للفرد، وفي حالة استخدام القوارب الخشبية تصبح التكلفة بحدود 3 آلاف دولار للفرد.

أو طريق إيطاليا، وهو طريق جديد ومماثل للرحلات التي تخرج من مصر وليبيا، تكلفة هذه الرحلات تصل إلى 7 آلاف دولار، ونقطة الانطلاق من مدينة مرسين أو أزمير[114].

مصر: دفعت الأحداث التي وقعت في مصر بعد عزل الرئيس مرسي اللاجئين الفلسطينيين الذين لجأوا من سورية إلى مصر، إلى البحث عن مختلف السبل للتوجه إلى أوروبا بسبب الإجراءات التي اتخذت ضدهم. وقد دفعت مبالغ مالية تراوحت بين 3,000–5,000 دولار لسماسرة مصريين مقابل نقلهم عن طريق البحر من السواحل المصرية إلى إيطاليا ومن هناك إلى أوروبا[115].

ليبيا: تمكن عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين السوريين من الوصول إلى ليبيا، عبر الحدود المصرية والجزائرية والسودانية، ومن هناك إلى السواحل الإيطالية عبر مدينة زوارة[116].

ضحايا عرض البحر: تتابعت رحلات اللجوء إلى أوروبا عبر السواحل التركية والمصرية والليبية إلى إيطاليا، ومنها إلى بقية دول الاتحاد الأوروبي European Union (EU) بعد نجاح بعض الرحلات بالوصول بسلام إلى إيطاليا. إلا أن البعض الآخر قد فشل بذلك، وألقي القبض عليه وزجّ في السجون بظروف احتجاز سيئة جداً، وتجاهل تام لنداءات الاستغاثة التي وجهها اللاجئون والجهات المعنية بحقوق الإنسان.

لقد تعددت حوادث غرق المراكب المنطلقة في البحر الأبيض المتوسط، وما ترافق معها من حالات التوقيف والترحيل والاعتقال. ففي 2014/9/6

غرق مركب يقلُّ نحو 400 مهاجر من اللاجئين الفلسطينيين من سورية، وسوريين، وفلسطينيين من قطاع غزة، لم ينجُ منهم سوى 11 شخصاً. وقد وثقت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية في شباط/ فبراير 2015 الكثير من حالات الاعتقال في كل من مقدونيا (300 شخصاً)، وبولندا (12 شخصاً)، وصربيا (29 شخصاً)، واليونان (108 شخصاً)، وألبانيا (21 شخصاً)، وقبرص (345 شخصاً). وتعاملت سلطات هذه الدول بطريقة غير إنسانية مع اللاجئين الفلسطينيين[117].

ففي قبرص على سبيل المثال، أنقذ خفر السواحل، في 2014/9/26، قارباً كان قد انطلق من مرفأ مدينة مرسين بتركيا يقل نحو 345 لاجئاً فلسطينياً من سورية وسوريين، ثم تمّ نقلهم إلى مخيم للاجئين خاص بهم في إحدى ضواحي العاصمة القبرصية نيقوسيا تحت مسمى "لاجئين غير شرعيين"، وتمّ إجبارهم على "البصم" في قبرص ومنعهم من الوصول إلى الدول الأوروبية[118].

وبعد قيام اللاجئين بمناشدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر International Committee of the Red Cross (ICRC) والمفوضية الأوروبية European Commission والقنصلية الفلسطينية للتدخل في حلّ مشكلتهم وإطلاق سراحهم، توصل سفير دولة فلسطين لدى جمهورية قبرص وليد الحسن، ووكيل الداخلية القبرصية نيكولاييديس كونستنتينوس Nicolaiedis Konstantinos، في 2015/2/3، إلى تفاهمات لمعالجة قضايا اللاجئين الفلسطينيين. وتمّ خلال الاجتماع الاتفاق والتأكيد على:

> ترحيب قبرص باللاجئين الفلسطينيين على أرضها، وعدم وجود توجه لترحيلهم، ودعوة كافة اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين على أراضيها للتقدم بطلبات اللجوء. غير الراغبين بالتقدم بطلب اللجوء في قبرص يمنحون إقامة لمدة ستة أشهر قابلة للتمديد، مع إذن

بالعمل، كما ستحول إقامتهم من حالة إنسانية إلى إقامة زائر وذلك بناء على رغبتهم، ويمنحون 500 يورو (نحو 569 دولار) للكبار و200 يورو (نحو 227 دولار) للصغار بدل سكن، ولهم الخيار في التقدم بطلب اللجوء لاحقاً. غير الراغبين في اللجوء أو الإقامة لهم الحرية في اختيار وجهتهم المقبلة بالطرق المناسبة والشرعية، كما يمنحون 500 يورو (نحو 569 دولار) للكبار و200 يورو (نحو 227 دولار) للصغار بدل سكن، ولهم الخيار في التقدم بطلب اللجوء لاحقاً[119].

البلدان الأوروبية التي يقصدها اللاجئون الفلسطينيون من سورية:

تعددت الدول الأوروبية التي توجه إليها اللاجئون الفلسطينيون من سورية وكان أبرزها:

السويد: تكاد تكون الوجهة الأولى للاجئين الفلسطينيين من سورية، وذلك لأسباب عديدة، أهمها أنها تعطي إقامة دائمة للقادمين من سورية، بالإضافة إلى سهولة الحصول على الجنسية. ويقدر عدد اللاجئين فيها منذ بدء الحرب في سورية إلى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2014 بنحو 16 ألف لاجئ، حسب إحصائيات دائرة الهجرة السويدية.

هولندا: من أهم الوجهات التي يقصدها اللاجئون، لأنها أسرع البلدان الأوروبية في إجراءات الإقامة ولمّ الشمل.

ألمانيا: هي المقصد الأول للاجئين الفلسطينيين الشبان غير المتزوجين، وذلك لما فيها من فرص عمل ودراسة. وهي المقصد الوحيد للاجئين الذين تركوا بصماتهم في الدوائر الرسمية الإيطالية عند عبورهم الأراضي الإيطالية.

الدانمارك: وضعها مشابهاً كثيراً لهولندا، إلا أنها أصدرت قراراً يقضي بأن تكون الإقامة لمدة عام، دون السماح بلمِّ الشمل خلال ذلك العام[120].

3. اللاجئون المتبقون في سورية:

على الرغم من موقف الحياد الذي اتخذته معظم الفصائل الفلسطينية المتواجدة في سورية من الأحداث الدائرة منذ آذار/ مارس 2011، تعرض غالبية اللاجئين الفلسطينيين في سورية بشكل عام والذين يسكنون في المخيمات الفلسطينية بشكل خاص، لأقسى أنواع المعاناة من قتل، وتهجير، وتجويع، وتعرضت معظم المخيمات للتدمير، والحصار، والتهجير، ولاقى مخيم اليرموك وسكانه الفلسطينيون الذين بلغوا قبيل بداية الأحداث بأكثر من 144 ألف لاجئ فلسطيني بحسب إحصاءات الأونروا، أشد أنواع المعاناة.

وضاعف غياب التمثيل السياسي الفلسطيني الحقيقي في سورية من حجم مأساة اللاجئين، وزاد من وتيرة استهدافهم على كافة الصعد. ولم تحظَ قضيتهم بتغطية إعلامية كافية من قبل الجهات الفلسطينية بشكل عام؛ وهذا ما دفع منسق مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية طارق حمود إلى القول "لو أن حجم الدماء النازفة في المخيمات كان في الضفة أو غزة، مع تقديرنا لهما، سيكون الإعلام مستنفراً بكامل طاقته"[121].

تعرضت أغلب المخيمات الفلسطينية، خصوصاً الواقعة في المناطق التي توجد فيها معارك عسكرية، إلى عمليات تدمير كلي وجزئي؛ ما أدى إلى نزوح سكان هذه المخيمات بشكل كلي أو جزئي إلى مناطق أكثر أمناً نسبياً، ومن بقي فيها عانى من الحصار، ونقص الخدمات والمواد الغذائية الأساسية، ويأتي على رأس هذه المخيمات المحاصرة مخيم اليرموك الذي بلغ عدد من بقي فيه أقل من 18 ألف فلسطيني بحسب إحصاء الأونروا، والعدد مرشح، للانخفاض بسبب استمرار الحصار والمعارك العسكرية هناك.

وعند الاطلاع على أعداد الضحايا، والمعتقلين، والمفقودين، يتضح لنا ما يكابده اللاجئون الفلسطينيون في سورية من استهداف ومعاناة، فقد بلغ

عدد الضحايا الفلسطينيين نتيجة للصراع القائم في سورية لغاية 2015/4/16 نحو 2,820 ضحية فلسطينية موثقة (إلى جانب عدد غير الموثقين)، فيما بلغ عدد المفقودين 272، أما عدد المعتقلين فبلغ 831 بحسب مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية[122]، انظر الجدولين التاليين:

جدول رقم (5): توزيع الضحايا والمفقودين والمعتقلين الفلسطينيين في سورية حتى 2015/4/16[123]

المنطقة	عدد الضحايا	عدد المفقودين	عدد المعتقلين
دمشق	1,223	247	143
ريف دمشق	711	6	137
درعا	293	–	36
حلب	175	–	114
حمص	97	1	157
حماة	36	2	39
اللاذقية	32	–	73
القنيطرة	30	2	–
إدلب	19	–	–
السويداء	15	–	–
طرطوس	–	6	2
المجموع	**2,631**	**264**	**701**

جدول رقم (6): واقع المخيمات الفلسطينية في سورية حتى 2015/4/15[124]

اسم المخيم	وضع المخيم
اليرموك	استمرار الحصار على المخيم لليوم 648 على التوالي، وانقطاع الكهرباء منذ أكثر من 728 يوماً، والماء لـ 218 يوماً على التوالي، عدد ضحايا الحصار 174 ضحية.
الحسينية	الجيش السوري يستمر بمنع الأهالي من العودة إلى منازلهم منذ نحو 549 يوماً على التوالي.
السبينة	الجيش السوري يستمر بمنع الأهالي من العودة إلى منازلهم منذ نحو 519 يوماً على التوالي.
عين التل (حندرات)	نزوح جميع الأهالي منذ نحو 721 يوماً، بعد سيطرة مجموعات المعارضة عليه.
درعا	نحو 365 يوماً لانقطاع المياه عنه، ودمار قرابة 70% من مبانيه.
جرمانا	الوضع هادئ نسبياً مع استمرار الأزمات الاقتصادية.
السيدة زينب	الوضع هادئ نسبياً مع استمرار الأزمات الاقتصادية.
الرمل	الوضع هادئ نسبياً مع استمرار الأزمات الاقتصادية.
العائدين	الوضع هادئ نسبياً مع استمرار الأزمات الاقتصادية.
خان الشيح	استمرار انقطاع جميع الطرقات الواصلة بينه وبين المناطق المجاورة باستثناء طريق (زاكية – خان الشيح).

مخيم اليرموك: من خلال الاطلاع على الجدولين السابقين نرى ما يكابده اللاجئون الفلسطينيون في سورية من قتل وتهجير وتعذيب ومعاناة، حيث لم تستثنَ منطقة من مناطق التواجد الفلسطيني في سورية بشكل عام من هذه المعاناة؛ إلا أن العنوان الأبرز هو ما لاقاه ويلاقيه سكان مخيم اليرموك؛ والسبب في ذلك يرجع إلى رمزية هذا المخيم الذي يُعدّ عاصمة الشتات الفلسطيني، فهو الأكبر من حيث عدد السكان مقارنة مع مخيمات اللجوء في داخل الأراضي الفلسطينية وفي خارجها.

وعلى الرغم من تواجد أكثر من ثلثي اللاجئين الفلسطينيين في سورية في باقي المخيمات الفلسطينية؛ إلا أن الأضواء بقيت مسلطة على مخيم اليرموك منذ بداية الأحداث في سورية وحتى كتابة هذه السطور.

من الممكن القول إن بداية إرهاصات التوتر في مخيم اليرموك بدأت في أعقاب تنظيم تظاهرتين، شارك فيهما آلاف اللاجئين الفلسطينيين في سورية، أقيمتا على الحدود مع الجولان السوري المحتل، التظاهرة الأولى كانت في 2011/5/15، في الذكرى الـ63 لنكبة فلسطين، استشهد فيها أربعة فلسطينيين، ثلاثة منهم من سكان مخيم اليرموك، وجرح نحو 170 آخرين برصاص الجيش الإسرائيلي[125]؛ والثانية كانت في 2011/6/5 في الذكرى الـ44 لما يسمى بالنكسة، حيث استشهد 23 فلسطينياً، 12 منهم من اليرموك والباقون من المخيمات الأخرى، وجرح نحو 447 برصاص الجيش الإسرائيلي والغاز المسيل للدموع[126].

أثار قرار السماح للاجئين الفلسطينيين المشاركين في المسيرتين في الوصول إلى مرتفعات الجولان شكوكاً لدى بعض الفلسطينيين بأن الحكومة السورية وبعض حلفائها يريدون استغلال الاحتجاجات لتوجيه رسالة إلى "إسرائيل" والمجتمع الدولي بأنهم مستعدون لنقل النزاع إلى عقر دار الكيان الإسرائيلي، خصوصاً أنه لم يكن يسمح للفلسطينيين منذ حرب حزيران/ يونيو 1967 وحتى تاريخ تنظيم مسيرة النكبة بالاقتراب أكثر من عشرين كيلومتراً من الحدود من دون الحصول على إذن عسكري[127].

ساد شعور لدى أهالي مخيم اليرموك في أعقاب التظاهرتين بأن النظام السوري استغلهم، وحمّلوه مسؤولية تسهيل الوصول إلى الحدود ثم التقصير في تقديم أيّ دعم، كما كانوا يشعرون أيضاً بسخط شديد تجاه الفصائل الفلسطينية لأنها لم تتدخل لوقف حمام الدماء.

شكلت التظاهرة التي شارك فيها عشرات الآلاف من الفلسطينيين في مخيم اليرموك لتشييع شهداء مسيرة النكسة من أبناء المخيم منعطفاً جديداً بالنسبة لسكان المخيم، حيث توجه مشيعوا الشهداء إلى مجمع "الخالصة" التابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة في شارع الثلاثيني في مخيم اليرموك، وهتفوا ضدّ قادة فصائل فلسطينية من بينهم أحمد جبريل، وقاموا باقتحام المجمع وإحراقه، فردّ عناصر القيادة العامة على المتظاهرين بالرصاص، مما أدى إلى مقتل 14 فلسطينياً وجرح ما يزيد عن 200 آخرين[128].

في أعقاب هذه الأحداث التي رافقت عملية التشييع، سادت مخاوف لدى سكان المخيم من وجود خطة تهدف إلى توريط المخيم بالأحداث الجارية في سورية، وظهرت انقسامات حادة لدى أبناء المخيم: فمن جهة هناك من يقدم دعماً للنظام، ومن جهة أخرى، هناك من يقدم دعماً للمعارضة. إلا أن الغالبية الكبرى من اللاجئين، كانت تحرص على البقاء على الحياد.

لم تنفع سياسة الحياد التي تبناها غالبية الفلسطينيين في سورية، وسكان اليرموك من ضمنهم، من تجنيب المخيم ويلات الحرب والصراعات الدموية والأحداث الجارية في سورية. وساعدت عدة عوامل باتجاه تورط أو توريط المخيم تدريجياً بالأحداث الدائرة في البلاد، منها هذه العوامل:

أ. الموقع الجيو–عسكري للمخيم، إذ يقع في الجهة الجنوبية للعاصمة دمشق، وأحد بواباتها الإجبارية لأي عملية اقتحام عسكري تُشن من قبل قوات المعارضة من تلك الجهة باتجاه مراكز النظام في دمشق، أو تلك التي تُشن من قبل النظام باتجاه مناطق المعارضة، كمنطقة الحجر الأسود المحاذية للعاصمة من الجهة الجنوبية للمخيم.

ب. نزوح آلاف السوريين إلى مخيم اليرموك وجواره في بداية الأحداث؛ حيث بدأت جموع النازحين بتنظيم تظاهرات ضدّ النظام استقطبت أعداداً قليلة من الفلسطينيين.

ج. مشاركة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة إلى جانب الجيش السوري في بعض المعارك العسكرية ضدّ المعارضة السورية، ومحاولة التنظيم السيطرة على مخيم اليرموك؛ ما عدته فصائل المعارضة السورية مكسباً للنظام فعملت على إفشاله، ما أدى في نهاية المطاف إلى جعل مخيم اليرموك ساحة حرب بين الجيش السوري وتنظيم القيادة العامة من جهة، وفصائل المعارضة السورية المسلحة من جهة أخرى.

د. عدم وجود موقف سياسي فلسطيني موحد تجاه الأحداث الجارية في سورية، على الرغم من تبني غالبية القوى والفصائل الفلسطينية موقف الحياد تجاه الأحداث، إلا أن غياب الرؤية الواضحة والآلية الفاعلة للتصدي لانعكاسات الأحداث على الفلسطينيين أفرغ هذا الحياد من مضمونه، ما انعكس سلباً على واقع ومستقبل اللاجئين في سورية عموماً، وفي مخيم اليرموك خصوصاً.

هـ. غياب طرح موضوع اللاجئين الفلسطينيين في سورية، عدا عن التمثيل الفلسطيني، ضمن الآليات التي نوقشت لوضع حدّ للأحداث في سورية، سواءً في مؤتمري جنيف 1 وجنيف 2، أم في الأجندات التي طُرحت في سياق مساعي حلّ الأزمة السورية خارج نطاق مؤتمري جنيف.

تسارعت الأحداث في سورية، في ظلّ ما ذكر من عوامل، فخلال صيف 2012 أصبحت قوى المعارضة السورية، التي بدا أنها تحقق مكاسب في بعض المناطق في سورية، أكثر تصميماً على دخول المخيم، عاجلاً وليس آجلاً، وكان هدفها في الظاهر طرد أتباع تنظيم القيادة العامة، إلا أنها كانت تخطط للسيطرة عليه للتوغل من خلاله نحو العاصمة. عندما تبين أن دخول الجيش السوري الحر وفصائل المعارضة السورية بات أمراً محتماً، بدأ بعض الفلسطينيين يناقشون فيما بينهم إمكانية تشكيل ألوية فلسطينية مستقلة داخل المخيم، لم

يكن الهدف من هذه الألوية القتال إلى جانب الجيش السوري الحر أو إلى جانب النظام بل الحفاظ على المخيم منطقة آمنة. أصر الجيش السوري الحر خلال نقاشاته مع القوى الفلسطينية في المخيم على خضوع كل لواء فلسطيني خضوعاً كاملاً له، وهو ما قوبل بالرفض من الجانب الفلسطيني.

في 2012/12/16، وفي غارة قالت الحكومة السورية لاحقاً إنها وقعت عن طريق الخطأ، قصفت مقاتلة ميج سورية المخيم، ما أسفر عن استشهاد 36 مدنياً من سكان المخيم كانوا يحتمون داخل مسجد عبد القادر الحسيني[129]. في اليوم التالي، وبعد معارك عنيفة بين الجيش السوري وعناصر الجبهة الشعبية – القيادة العامة من جهة والجيش السوري الحر تؤازره بعد فصائل المعارضة من جهة أخرى، تمكن الأخير من السيطرة بشكل كامل على المخيم[130]. ومع دخول الجيش السوري الحر إلى المخيم، ضاعت كل الآمال بالحفاظ على الحياد.

مع خروج الجبهة الشعبية – القيادة العامة من أغلب أحياء المخيم وتمركزها في المدخل الشمالي من المخيم وإقامتها حاجزاً لها هناك[131]، باتت تتحكم بحركة الدخول والخروج، وأصبح هناك صعوبة في دخول مواد الإغاثة والمساعدات الإنسانية والمواد الأساسية إلى المخيم.

حاولت الفصائل والقوى الفلسطينية التوصل مع الحكومة السورية والفصائل السورية المعارضة إلى اتفاق يقضي بتحييد مخيم اليرموك من الصراع الدائر، ومنع تواجد أي عناصر مسلحة من الطرفين، وعودة اللاجئين الفلسطينيين الذي فروا من المخيم إليه، والتي قُدرت أعدادهم في شهر كانون الأول/ ديسمبر 2012 بأكثر من 100 ألف لاجئ[132].

توصلت الفصائل الفلسطينية والأطراف السورية المتنازعة في 2012/12/20، إلى أول اتفاق يقضي بانسحاب كافة المسلحين من مخيم

اليرموك، سواءً الموالين للمعارضة أم للحكومة السورية، حيث أكد السفير الفلسطيني في دمشق محمود الخالدي، التوافق مع الأطراف السورية على عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى المخيم، وذلك بعد سحب جميع المسلحين من هناك[133]. لم يصمد الاتفاق سوى أيام تخللتها اشتباكات بين الجيش السوري وفصائل المعارضة أدت إلى مقتل عشرات الفلسطينيين من سكان المخيم.

وفي مطلع تموز/ يوليو 2013، فُرِض حصار كامل على المخيم، وبات من غير المسموح دخول الأشخاص أو السلع الغذائية، وبدأ السكان يصنعون الخبز من الأرز أو العدس. ومع نفاد أغلب المواد الغذائية، أصدر إمام المسجد الرئيسي في اليرموك فتوى تجيز للأشخاص أكل لحم القطط والكلاب والحمير[134].

حاولت القوى والفصائل الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية خلال سنة 2013، التوصل إلى اتفاقات جديدة بشأن تحييد مخيم اليرموك، إلا أن كافة المحاولات باءت بالفشل وبقي الوضع على حاله. وفي 2014/1/5 أعلن حسام عرفات، مسؤول الجبهة الشعبية – القيادة العامة في الأراضي الفلسطينية، خلال مؤتمر صحفي في مكتبه في رام الله، أن الفصائل الفلسطينية والجماعات المسلحة في مخيم اليرموك وقَّعت على وثيقتين مهمتين تتعلقان بأزمة مخيم اليرموك في 2013/12/28، إلا أنها لم تطبق. وأضاف عرفات أن الاتفاق قضى بأن يتم البدء بتنفيذ المبادرة وانسحاب المسلحين الغرباء ابتداء من 2014/1/1. وكان من المقرر أن تعقد الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق مع لجنة المصالحة الشعبية مؤتمراً صحفياً بعد صلاة الجمعة في 2014/1/3، إلا أن المؤتمر ألغي بسبب تفجير الوضع العسكري من قبل الجماعات المسلحة التي لم توقّع على الاتفاق.

وقال عرفات إن جميع الفصائل الفلسطينية وقعت على هذا الاتفاق باستثناء حركة حماس التي لا يوجد لها ممثل رسمي في سورية، مشيراً إلى أنه لا يعرف حقيقة موقف حماس من هذا الاتفاق، وكذلك وقعت على الاتفاق عشر جماعات مسلحة متواجدة في مخيم اليرموك، باستثناء تنظيم جبهة النصرة، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وتنظيم أحرار الشام، وتنظيم أكناف بيت المقدس، وكتائب ابن تيمية؛ الذين قال إنهم ما زالوا يرفضون الالتزام ببنود الاتفاق ويرفضون الخروج من المخيم[135].

وكغيره من الاتفاقات لم يطبق هذا الاتفاق، وبقي المخيم محاصراً، ومنعت أكثرية الشاحنات المحملة بالمواد الإغاثية من دخول المخيم بعد تعرضها في كل مرة تحاول فيها الدخول، لإطلاق نار عند مداخل المخيم من جهات غير معروفة.

وفي بداية آذار/ مارس 2014 فشل اتفاق آخر بين النظام السوري وفصائل المعارضة تمّ توقيعه في 2014/2/9[136]، لتحييد مخيم اليرموك، في ظلّ تراشق الاتهامات بين الفريقين بـ"عدم الالتزام بأي بند من بنود اتفاقية تحييد مخيم اليرموك"[137].

وفي 2014/6/21، تمّ التوصل إلى اتفاق جديد، تحدث عنه السفير أنور عبد الهادي: "توصلنا السبت إلى اتفاق قضى بخروج جميع المسلحين من المخيم برعاية الدولة السورية ومنظمة التحرير الفلسطينية ووافق عليه المسلحون". ونصّ الاتفاق على انتشار المسلحين في محيط المخيم، وتسوية أوضاع من يرغب من المسلحين، ورفع الحواجز، وإزالة الأنقاض والسواتر الترابية، ودخول ورش الصيانة تمهيداً لعودة السكان وبدء مؤسسات الدولة بالعمل[138]. لم يمضِ على توقيع الاتفاق سوى بضعة أيام حتى كان مصيره كباقي الاتفاقات التي وقِّعت من قبل، وهذه المرة دخلت مجموعة مسلحة هددت مجمل الموقِّعين على التسوية بالقتل في حال نفذوا الاتفاق[139].

انعكست المصالحات التي بدأ يعقدها النظام السوري، في نهاية سنة 2014، مع فصائل المعارضة في بعض المناطق في دمشق لتحييدها من الصراع، على الوضع في مخيم اليرموك، حيث بدأت مفاوضات جديدة لتحييد المخيم كما حدث في القريتين القريبتين من المخيم، بيت سحم وببيلا، إلا أن عدة اغتيالات طالت شخصيات بارزة في المخيم، لم يتبنَّ مسؤوليتها أحد، عكرت صفو هذه المفاوضات، وقد رأى الكثير من سكان المخيم أن من يقوم بذلك يهدف إلى زرع الفتنة ووأد أيّ محاولة لإحلال السلام، والبعض ألقى بالمسؤولية على خلايا نائمة قال إنها تتبع النظام أو المعارضة[140].

استمرت محاولات إبرام الاتفاقيات التي تحيّد مخيم اليرموك من الصراع الدائر وتفكّ الحصار عنه، ولكن وكما حصل في الاتفاقيات السابقة كان هناك دائماً من لا يريد لمثل هذه الاتفاقيات أن تنجح؛ فبينما كان يحضَّر لتطبيق اتفاق جديد في نيسان/ أبريل 2015، قام مجهولون، يُعتقد أنهم عناصر من تنظيم داعش، في 2015/3/30، باغتيال أحد عناصر حركة حماس، وهو يحيى حوراني المعروف بـ"أبو صهيب"، الذي يقطن المخيم. وقد قامت الحركة بنعيه رسمياً في بيان لها، وقالت إن حوراني كان له دور إغاثي وطبي مميز، أسعف فيه المئات من الجرحى والمصابين من أبناء المخيم[141]. ورأى مقربون من حوراني أن داعش هو المستفيد الأكبر من قتله، لأن داعش كان يسعى دائماً للدخول إلى المخيم والسيطرة عليه، وكان يتصدى له في كل مرة عناصر تنظيم "أكناف بيت المقدس"، الذي يقال إنه مقرب من حركة حماس، إلا أن الحركة دائماً ما كانت تنفي صلتها به وتنفي أيّ تواجد عسكري لها في سورية منذ بداية الأحداث[142]. وقد عارض تنظيم داعش أيّ تسوية مع النظام، تُخرج المخيم من دائرة الصراع، لذا عمل في الفترة التي سبقت عملية الاغتيال، كما قالت بعض القيادات داخل المخيم، على تصفية الكثير من الكوادر المتواجدة فيه، وفي مقدمتهم مسؤول حركة فتح في اليرموك أحمد طراوية، ومسؤول حركة الجهاد الإسلامي في المخيم أبو العبد عريشة[143].

وعلى أثر هذا الاغتيال وقعت اشتباكات عنيفة بين تنظيم أكناف بيت المقدس وتنظيم داعش إثر محاولة الأكناف التقدم نحو منطقة الحجر الأسود المحاذية لمخيم اليرموك من جهة الجنوب، في محاولة لطرد مقاتلي داعش الذين قاموا باقتحام المخيم بالتواطؤ مع تنظيم جبهة النصرة في بلاد الشام؛ الذي فتح الطريق أمام مقاتلي داعش لاقتحام معظم أحياء المخيم[144].

بالتوازي مع هذه الاشتباكات، قام سلاح الجو التابع للجيش السوري بقصف عدة أحياء من المخيم بالبراميل المتفجرة أدت إلى وقوع عدد من الشهداء والجرحى الفلسطينيين، وإلى عمليات نزوح جديدة عن المخيم[145].

دخلت منظمة التحرير على خطّ الأزمة في اليرموك، وأرسلت مبعوثها عضو اللجنة المركزية في منظمة التحرير الفلسطينية أحمد مجدلاني، للتفاوض مع الحكومة السورية لوضع حلّ لها. وبعد لقائه وزير المصالحة الوطنية في الحكومة السورية علي حيدر، في دمشق في 2015/4/8، قال مجدلاني "على ضوء تغيّر الوضع في مخيم اليرموك، أصبح من الصعب جداً الحديث الآن عن إمكانية حلّ سياسي في المخيم، على الأقل في المستقبل المنظور"[146]. هذه التصريحات تقاطعت مع تصريحات حيدر، الذي قال عقب اللقاء إن "الأولوية الآن لإخراج ودحر المسلحين والإرهابيين من المخيم، وفي المعطيات الحالية لا بدّ من حلّ عسكري ليست الدولة هي من تختاره، ولكن من دخل المخيم وكسر كل ما قد توصلنا إليه"[147]؛ ما عُدّ إيذاناً ببدء عملية عسكرية تشارك فيها أو تغطيها على الأقل منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل المنضوية في إطارها[148]. إلا أن منظمة التحرير الفلسطينية أكدت في بيان لها، في اليوم التالي في 2015/4/9، وخلافاً لتصريحات مبعوثها في دمشق، "موقفها الدائم برفض زجّ شعبنا ومخيماته في أتون الصراع الدائر في سوريا الشقيقة، وأنها ترفض تماماً أن تكون طرفاً في صراع مسلح على أرض مخيم اليرموك، بحجة إنقاذ المخيم الجريح". وأضاف البيان: "إن منظمة التحرير الفلسطينية في الوقت

الذي تحرص فيه على علاقاتها مع كل الأطراف، تؤكد رفضها الانجرار إلى أيّ عمل عسكري، مهما كان نوعه أو غطاؤه، وتدعو إلى اللجوء إلى وسائل أخرى حقناً لدماء شعبنا، ومنعاً للمزيد من الخراب والتهجير لأبناء مخيم اليرموك"[149].

يبدو أن هذا الموقف للمنظمة، والذي جاء متطابقاً إلى حدٍّ ما مع موقف حركة حماس الداعي إلى تحييد المخيم وحقن فوري لدماء الأهالي في المخيم، وإلى تحييد المخيم وأبناء الشعب الفلسطيني عن الصراع بحسب تصريح نائب رئيس المكتب السياسي للحركة إسماعيل هينة[150]، جنَّب المخيم، إلى حين، ويلات التدمير والتهجير الناجم عن الحسم العسكري الذي كان من المتوقع أن يقوم به الجيش السوري بمشاركة بعض الفصائل الفلسطينية.

انعكس هذا الموقف على الوضع العسكري في المخيم، وأكد أمين عام جبهة النضال الشعبي الفلسطيني وأمين سر تحالف فصائل المقاومة الفلسطينية في سورية خالد عبد المجيد أن مقاتلي داعش انسحبوا "وتراجعوا من بعض أحياء المخيم [اليرموك]" بعد معارك مع تنظيم أكناف بيت المقدس[151].

أدت هذه الأحداث إلى حدوث موجة نزوح جديدة من المخيم، وقد تضاربت الأنباء حول أعداد من بقي من الفلسطينيين داخله، ففي حين ذكر وزير الإعلام السوري عمران الزعبي أن من تبقى في مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين هم أقل من ستة آلاف شخص[152]، أشارت وكالة الأونروا، في 2015/4/17، إلى أنها تسعى للحصول على 30 مليون دولار، لتقديم مساعدة كفيلة بإنقاذ حياة 18 ألف مدني من سكان مخيم اليرموك، بينهم 3,500 طفل[153].

ثالثاً: أبرز المواقف من معاناة اللاجئين الفلسطينيين في سورية

1. الأداء الفلسطيني:

أ. أداء منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية:

مع بداية الأحداث في سورية، اتخذت منظمة التحرير الفلسطينية موقفاً حيادياً من الأزمة، وطالبت على لسان رئيس دائرة شؤون اللاجئين الفلسطينيين في المنظمة زكريا الأغا السلطات السورية في 2011/8/15، بوقف القصف المدفعي على مخيم الرمل في اللاذقية، وتحييد المخيمات من كافة الأحداث التي تجري داخل الأراضي السورية، وأكد أن "اللاجئين الفلسطينيين في سورية هم ضيوف على أرض سورية الشقيقة، لحين عودتهم إلى ديارهم التي شردوا منها عام 48 طبقاً للقرار 194، وعلى السلطات السورية أن تتعامل معهم على هذه القاعدة مشدداً على أن اللاجئين الفلسطينيين لم يتدخلوا بالشأن السوري الداخلي"[154].

وحمّل ياسر عبد ربه، أمين سرّ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، "النظام في سورية المسؤولية التامة عن مجزرة مخيم اليرموك [التي قُتل فيها أكثر من 20 فلسطيني في قصف بقذائف الهاون في 2012/8/2]، التي تضاف إلى سلسلة المجازر التي تعرض لها السوريون والفلسطينيون في سورية"[155].

غير أن هذه الدعوات لم تلقَ تجاوباً، واستمر استهداف فلسطينيي سورية، في مخيمات اللجوء، ومخيم اليرموك على وجه الخصوص.

ثم انتقلت المنظمة من التنديد والاستنكار إلى خطوة عملية تمثلت بزيارة ميدانية لسورية، لمتابعة قضايا المخيمات الفلسطينية وما تتعرض لها من حصار ودمار. ففي 2013/2/10 وصل دمشق وفد فلسطيني برئاسة

زكريا الأغا وعضوية أحمد مجدلاني، عضوَي اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، والتقى الوفد بمسؤولي الفصائل الفلسطينية في سفارة فلسطين بدمشق، وذلك للاتفاق على آلية التحرك مع كافة الأطراف السورية لتأمين حيادية المخيمات وإبعادها عن الصراع الداخلي، كما التقى الوفد نائب وزير الخارجية السوري فيصل المقداد، وبحث معه آلية عودة النازحين إلى مخيماتهم[156].

على الرغم من الآمال التي كانت معقودة على هذه الزيارة، إلا أن ملاحظات نقدية مُختلفة سجلت عليها من قبل بعض القوى الفلسطينية الموجودة في إطار المنظمة ومن خارجها، ومعها بعض المؤسسات الأهلية الشعبية التي كانت تأمل بقيام الوفد بزيارة بعض المخيمات الفلسطينية في سورية، ومنها مخيم اليرموك على سبيل المثال، بقصد الاطلاع على الواقع العام للمخيم بشكل مباشر وعن قُرب.

وقد رفض الوفد في حينها تلبية دعوات البعض بزيارة مخيم اليرموك انطلاقاً من موقف سياسي أفصَحَ عنه بشكل صريح رئيس الوفد زكريا الأغا، الذي قال أمام اجتماع عام لمجموع القوى والفعاليات الفلسطينية عُقد في حينها بمقر المجلس الوطني الفلسطيني بحي المزرعة بدمشق، إن برنامج زيارته الميداني رهن بيد الطرف الرسمي المستضيف للوفد، وهو ما عدّه البعض بمثابة إعلان عن موقف سياسي، فيما اتجه آخرون للقول بأنه موقف هروبي من استحقاق بعينه لا تريد قيادة المنظمة دفعه.

ومع هذا، لقد تمخضت زيارة الوفد الأولى عن نتائج أولية في أكثر من موضوع تمّ طرحه مع الجهات المعنية المختلفة، كان منها الكلام العام عن ضرورة تحييد التجمعات الفلسطينية عن نيران الأحداث المشتعلة، والعمل من أجل تخفيف معاناة المواطنين الفلسطينيين في المخيمات التي باتت ساحة للمعارك العسكرية الطاحنة ومنها مخيم اليرموك على وجه الخصوص.

من الجدير بالذكر أن الوفد الفلسطيني في زيارته الأولى لدمشق، طلب رسمياً من الجهات السورية المسؤولة بإرجاع بعض ممتلكات حركة فتح والمنظمة، وهو ما رآه البعض محاولة من المنظمة لاستثمار الحالة السورية من أجل تحقيق مكاسب بعينها، بدلاً من التركيز على البحث في أحوال اللاجئين الفلسطينيين في سورية الذين باتوا في مهب رياح الأزمة. فقد قال أمين سر تحالف القوى الفلسطينية في سورية خالد عبد المجيد، إن "الوفد الفلسطيني، الذي غادر دمشق أمس [في 2013/2/12] متوجهاً إلى بيروت، طلب من السلطات السورية استعادة بعض العقارات والأملاك، ونقل مقر السفارة إلى مكان آخر من العاصمة"[157].

ويُشار هنا إلى أن ممتلكات حركة فتح في سورية، هي ممتلكات عقارية لمقرات ومكاتب كانت سيطرت عليها حركة فتح – الانتفاضة في أثناء انشقاقها عن حركة فتح الأم منتصف سنة 1983، بقيادة عضو اللجنة المركزية لحركة فتح نمر صالح (أبو صالح) والعقيد أبو موسى، والعقيد أبو خالد العملة.

وبالفعل تمت إعادة تسليم المقر المعروف بمكتب التعبئة والتنظيم التابع لحركة فتح، والكائن وسط مدينة دمشق وبالقرب من ساحة عرنوس، إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وتحديداً لمدير الدائرة السياسية للمنظمة بدمشق أنور عبد الهادي، بعد أن تمّ إخراج حركة فتح الانتفاضة منه[158].

وبما أن الزيارة لم تسفر عن تغير على أرض الواقع لصالح اللاجئين الفلسطينيين في سورية، أعاد الوفد الفلسطيني برئاسة الأغا زيارة سورية في 2013/5/25 لمتابعة أوضاع اللاجئين فيها[159].

والعنوان الأساسي الذي طغى على لقاءات وفد منظمة التحرير الفلسطينية مع مختلف الجهات السورية الرسمية، والفصائلية الفلسطينية بمجموع قواها الـ14 فصيلاً في الساحة السورية (بعد غياب مندوب حركة حماس)، ومع

الهيئات الفلسطينية المجتمعية، ومع المدير الإقليمي لوكالة الأونروا في سورية مايكل ماكنزي Michael Makenzie، كان يتعلق بضرورة تقديم المعونات العاجلة للاجئين الفلسطينيين في سورية، والتخفيف من حدة الانعكاسات المتوقعة لما جرى ويجري في البلاد على عموم اللاجئين الفلسطينيين، خصوصاً في المخيمات والتجمعات الفلسطينية المنكوبة في سورية.

إن الإنجاز الملموس للوفد الفلسطيني الرسمي من قيادة منظمة التحرير في زيارته الثانية تمثَّل بتأكيد قرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والقاضي بضخ مليون دولار أمريكي شهرياً من موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية في رام الله لفلسطينيي سورية، بواقع 1,500 ليرة سورية لكل فرد شهرياً على بطاقة العائلة[160].

وعلى الرغم من قيام وفد المنظمة بزيارة ثالثة في 2014/5/5 للأراضي السورية، إلا أن الزيارات الثلاث لم تستطع إيقاف ما تتعرض له مخيمات الفلسطينيين من حصار ومأساة لا سيّما مخيم اليرموك[161].

هذا الموقف الحيادي للمنظمة عكس ضعفها عندما تتجنب تحميل المسؤولية للجهات المسؤولة عما تتعرض له المخيمات من قصف ودمار وتهجير[162].

أما المجلس الوطني الفلسطيني فقد دان "الاعتداء غير المبرر للقوات السورية على مخيم الرمل الفلسطيني في اللاذقية"[163]، ودعا رئيس المجلس سليم الزعنون أطراف النزاع في سورية إلى "النأي بالمخيمات الفلسطينية وتجنيبها ويلات الصراع والحرب وعدم الزج بها في أتون الصراع الدائر هناك"، معرباً عن أمله بعودة الاستقرار والأمان للشعب السوري. وناشد الزعنون في تصريح صحفي، في 2012/9/7، المنظمات الدولية الإنسانية وعلى رأسها الأمم المتحدة، توفير الحماية للاجئين الفلسطينيين في مخيماتهم وتأمين متطلباتهم من الغذاء والدواء[164].

أما السلطة الفلسطينية فلم يختلف موقفها عن موقف منظمة التحرير فيما يخص مقاربة ما يتعرض له اللاجئون الفلسطينيون في سورية من معاناة وتهجير وقتل؛ فقد طالب الناطق باسم رئاسة السلطة الفلسطينية، نبيل أبو ردينة، السلطات السورية باتخاذ الإجراءات التي تحول دون المساس بحياة اللاجئين الفلسطينيين في مخيم الرمل باللاذقية[165]، بعد تعرضه لقصف من قبل الجيش السوري الذي كان يتعقب عناصر المعارضة في جواره.

أما رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس فقد أكد على مبدأ الحياد تجاه الأحداث التي وقعت في سورية بعد 2011/3/15، وقال في 2012/7/18:

> نحن ننأى بأنفسنا عما يحدث في سورية، فنحن لدينا 500 ألف مواطن فلسطيني، وقد اتخذنا قراراً بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة عربية، فقد اكتوينا كثيراً بتدخلاتنا في شؤون هذه الدولة العربية أو تلك، ولا يجب أن نكرر هذه الأخطاء، فنحن نقف بمنأى عن هذا الفريق أو ذاك، وهناك من يحاول أن يجذبنا إلى هذا الطرف أو الطرف الآخر، ولكننا ثابتون على هذا الموقف[166].

حاولت رئاسة السلطة الفلسطينية إبعاد اللاجئين الفلسطينيين في سورية عن تأثيرات الأحداث الدائرة هناك، من خلال التوصل إلى تفاهمات مع الحكومة السورية وقوى في المعارضة السورية من أجل تحييد اللاجئين الفلسطينيين والمخيمات[167]، إلا أن هذه الجهود والمحاولات لم تصل إلى النتيجة المرجوة؛ ما عُدّ إخفاقاً في معالجة ملف بالغ الحساسية بالنسبة للقضية الفلسطينية.

فقد دانت الرئاسة "الجريمة النكراء التي ارتكبت بحق أبناء الشعب الفلسطيني في مخيم اليرموك، والتي راح ضحيتها العشرات من المواطنين العزل" في 2012/8/2، جراء قصف سلاح الجو السوري للمخيم، وأكدت على موقف رئيس السلطة الفلسطينية بعدم التدخل في الشأن الداخلي السوري، وتحييد المخيمات سواء في سورية أم لبنان أم أي مكان آخر من دول الشتات،

وطالبت بوقف فوري لجميع أعمال القتل والتدمير في المخيمات، وتوفير الحماية لسكانها[168].

وفي مسعى منه لتخفيف معاناة اللاجئين الفلسطينيين في سورية، طلب محمود عباس من الحكومة الروسية "التدخل لدى جميع الأطراف في سورية بتوفير الحماية لأبناء المخيمات الفلسطينية هناك وتجنيبهم ويلات المعارك الدائرة والنأي بهم عن الصراع الداخلي"[169]. كما طلب من أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون Ban Ki-moon والمجتمع الدولي تمكين اللاجئين الفلسطينيين الفارين من سورية بالعودة للأراضي الفلسطينية، وذلك من خلال الضغط على "إسرائيل" للسماح لهم بالعودة[170].

ودعا عباس جميع الأطراف إلى تسهيل دخول المواد التموينية إلى مخيم اليرموك، كذلك دعا الأطراف التي تعيق وصول هذه المساعدات بالعمل الفوري على إدخالها. وأوضحت الرئاسة الفلسطينية في 2014/1/3، أن منظمة التحرير والقيادة الفلسطينية وعلى رأسها الرئيس عباس تبذل كل الجهود المطلوبة من أجل حلّ مشكلة حصار مخيم اليرموك[171].

وفي 2014/3/27 بحث الرئيس الفلسطيني محمود عباس، مع رئيس الائتلاف السوري المعارض أحمد الجربا مستجدات الأزمة السورية، وذلك على هامش القمة العربية الـ 25 التي انعقدت في الكويت في 2014/3/25[172].

إلا أن هذه التحركات من جانب السلطة في جميع الاتجاهات، لم تفلح بشكل فاعل وجدي في وضع حدّ لمعاناة اللاجئين الفلسطينيين في سورية؛ ويبدو أن هذا الإخفاق يرجع إلى تعقيدات الوضع في سورية من جهة، وعدم فاعلية تحرك السلطة من جهة أخرى.

حاولت السلطة إيجاد حلّ لمسألة اللاجئين الفلسطينيين الهاربين من سورية، من خلال استقبالهم في أراضي السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية؛

إلا أن القيود التي فرضتها اتفاقيات أوسلو Oslo Accords على السلطة، والتي حددت وفق بنودها، سكان السلطة بالفلسطينيين الذين يقطنون فقط الضفة الغربية وقطاع غزة، حالت دون استقبالهم إلا بعد موافقة الجانب الإسرائيلي على ذلك، وقد أكد محمود عباس أنه طلب من "إسرائيل" تسهيل عودتهم، لكنها رفضت ذلك ما لم يتنازلوا عن حقهم في العودة إلى الأراضي الفلسطينية التي هجروا منها سنة 1948، وهذا ما رفضته السلطة الفلسطينية[173].

لم يرقَ تعامل السلطة الفلسطينية مع قضية اللاجئين الفلسطينيين في سورية الذين نزحوا إلى البلدان العربية إلى المستوى المطلوب، ولم تتصد لإجراءات الدول العربية التي حرمت هؤلاء النازحين من حقّ اللجوء إلى أماكن آمنة بعد تعرض حياتهم للخطر، مساواة بالسوريين الذين لجأوا إلى هذه البلاد؛ حيث اعترفت هذه الدول بهم كلاجئين لهم حقّ المكوث في أراضيها إلى حين انتهاء الأسباب التي أدت إلى لجوئهم.

هذا التقصير من جانب السلطة يدفعنا إلى النظر إلى طبيعة مسؤولية السلطة الفلسطينية التي تأسست نتيجة اتفاقات أوسلو، تجاه "مواطنيها"، والتي لا يدخل —على ما يبدو— مكون اللاجئين الفلسطينيين ضمن تعريف "مواطنيها". فالسكرتير الأول في السفارة الفلسطينية في عمّان بسام حجاوي أكد أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية إلى الأردن مع الحكومة الأردنية، وليس مع سفارته في عمّان، أو السلطة الفلسطينية[174]. لم يمنع هذا الموقف المتخلي عن المسؤولية تجاه اللاجئين، سفير السلطة لدى الأردن عطا الله خيري، من التأكيد على أنه لا توجد أيّ نوايا لتوطين اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية في الأردن[175].

هذا، ودان رئيس الحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية سلام فياض القصف الذي استهدف مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين في سورية، في

2012/12/16، وطالب المجتمع الدولي بالوقوف عند مسؤولياته في حماية اللاجئين الفلسطينيين وتوفير الدعم اللازم لهم، ودعا أطراف النزاع في سورية إلى تحييد المخيمات الفلسطينية عن الصراع الدائر هناك[176].

وحذرت الحكومة في الضفة في 2013/1/2، من تردي خطير في الخدمات الصحية بعد أسابيع من اشتداد القتال في مخيم اليرموك، وطالبت المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية بتحمل مسؤولياتها الإنسانية تجاه المتضررين الفلسطينيين من آثار الصراع السوري[177]، وقررت في رام الله في 2013/3/5، توفير مليون دولار شهرياً لمساندة اللاجئين الفلسطينيين في سورية[178].

أما رئيس الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة، إسماعيل هنية، فقد استنكر تعرض مخيم اليرموك للقصف في 2012/12/13 بواسطة طائرات الميج السورية والذي أدى إلى مقتل وجرح عدد من الفلسطينيين، وقال: "نحتسب شهداء شعبنا الفلسطيني في مخيم اليرموك ونعبر بكل الغضب وبكل الألم عن استنكارنا وتنديدنا لهذه المجزرة"، وأضاف: "لقد طالبنا وما زلنا نؤكد على طلبنا بضرورة تحييد المخيمات الفلسطينية وحماية الشعب الفلسطيني من آثار ما يجري داخل الساحة السورية". وأشار هنية إلى أن "الشعب الفلسطيني هو شعب ضيف على الشعب السوري وعلى الأراضي السورية وهو ينتظر لحظة العودة إلى أرض فلسطين"، وقال "هذه دماء غالية ودماء عزيزة علينا كفلسطينيين بل إن الدماء السورية أيضاً دماء غالية وعزيزة علينا". وشدد هنية على ضرورة حقن الدماء واحترام إرادة الشعوب العربية الإسلامية "خاصة وأن حركة حماس والحكومة في غزة هي حركة خرجت من رحم الشعب الفلسطيني ومن رحم شعوب الأمة، وهي تتحرك في دائرة هذه الإرادة العربية الإسلامية"[179]. ودانت الحكومة "استهداف اللاجئين الفلسطينيين في مخيم اليرموك داخل سورية بالطيران الحربي مما أدى إلى شهداء وجرحى"[180].

سارعت الحكومة في غزة إلى اتخاذ إجراءات لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين في سورية الذين تمكنوا من الوصول إلى لبنان وقطاع غزة[181]، وجمعت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية 60 ألف دولار أمريكي، كتبرعات من مواطني قطاع غزة المحاصر، إلى اللاجئين الفلسطينيين المشردين من مخيمات اللجوء في سورية، في حملة استمرت أربعة أيام[182]. وتوجه وزير الأوقاف والشؤون الدينية في غزة إسماعيل رضوان في 2013/1/23 إلى لبنان لتقديم التبرعات[183].

وأرسلت الحكومة في غزة وفداً طبياً فلسطينياً مكوناً من ثمانية أطباء وممرضين من قطاع غزة إلى الحدود السورية – التركية، في مهمة إنسانية تستهدف المساعدة في علاج الجرحى الفلسطينيين والسوريين[184].

وحاولت وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية في غزة، حلّ مسألة منع اللاجئين الفلسطينيين في سورية من دخول لبنان، من خلال اتصالات وخطابات أرسلتها الخارجية الفلسطينية إلى أطراف عديدة في الجمهورية اللبنانية، منها وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، مؤكدة على ضرورة مراعاة السلطات اللبنانية لظروف الفلسطينيين وما يتعرضون له من مخاطر وأحوال أمنية ومعيشية صعبة، مع مناشدة السلطات اللبنانية السماح للاجئين الفلسطينيين بدخول الأراضي اللبنانية، وتوفير ما أمكن لهم من حماية وفق قواعد القانون الدولي الإنساني[185].

وعلى خلفية غرق مركب في البحر الأبيض المتوسط كان يقل لاجئين فلسطينيين من سورية، دعا إسماعيل هنية اللاجئين الفلسطينيين في سورية الذين يركبون البحر للهجرة إلى أوروبا، بالقدوم للعيش في قطاع غزة، وقال هنية: "أناديكم وأقول لكل أبناء شعبنا الذين يركبون البحر ليبحثوا عن اللجوء (..) أقول لهم غزة بلدكم وأهلكم وتحتضنكم، لا تخاطروا بأنفسكم لا تخاطروا بأبنائكم ولا تخاطروا بأطفالكم، وإذا ضاقت عليكم الدول وأغلقت عليكم الأرض فإن غزة تتسع لكم"[186].

وقدمت الحكومة الفلسطينية في غزة مساعدات مادية لأسر اللاجئين الفلسطينيين النازحين من سورية الذين قدموا إلى غزة، وقال هنية خلال لقائه معهم في 2013/11/17 "إن عودة اللاجئين الفلسطينيين النازحين من سورية إلى قطاع غزة لا تعني توطينهم،.. ولا بدّ من العودة لصفد واللد والرملة وحيفا ويافا". وأكد هنية أنه سيتم صرف مبلغ 500 دولار، وتوفير منزل ووظيفة لكل أسرة فلسطينية نازحة، فضلاً عن إعفاء الطلبة النازحين من رسوم التعليم، وعدَّ ذلك واجباً وطنياً على الرغم من الظروف الصعبة التي تعصف بحكومة قطاع غزة[187]. ودعا هنية السلطات المصرية بضرورة الإفراج العاجل عن اللاجئين الفلسطينيين والسوريين المعتقلين في سجونها، كما دعا الدول العربية لاحتضانهم ورعايتهم[188].

أما حكومة التوافق الفلسطينية التي شكلت في 2014/6/2، فقد حثّ رئيسها رامي الحمد الله المفوض العام للأونروا بيير كراهينبول Pierre Krähenbühl الذي التقاه في 2014/5/9 في رام الله، على بذل المزيد من الجهود وتخصيص المساعدات لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سورية، واللاجئين الفلسطينيين النازحين من سورية إلى لبنان إضافة لقطاع غزة[189]. وحتى كتابة هذه السطور لم تتخذ هذه الحكومة أي إجراءات أو مبادرات لتخفيف معاناة اللاجئين الفلسطينيين في سورية سواء الذين نزحوا خارج سورية، أم بقوا داخلها.

ب. أداء الفصائل الفلسطينية:

لم يكن أداء الفصائل الفلسطينية تجاه أزمة اللاجئين الفلسطينيين في سورية بعد أحداث 2011/3/15 فاعلاً ومؤثراً بشكل عام؛ حيث افتقر إلى رؤية واضحة ضمن استراتيجية شاملة تنطلق من مقاربة موحدة للملف الفلسطيني في سورية، مما أدى إلى تفاقم أزمة اللاجئين سواءً الذين بقوا داخل

سورية، أم الذين فروا منها. وقد جاء فعل الفصائل في سياق ردة الفعل تجاه التطورات المتلاحقة هناك، وقد تميز بضعف التنسيق فيما بينها، وقد عكست بعض المواقف حالة تباين في مواقفها نتيجة الخلافات السياسية التاريخية القديمة والمستجدة.

حاولت الفصائل الفلسطينية بشكل عام، اتخاذ موقف محايد تجاه الأحداث في سورية، انطلاقاً من المصلحة الوطنية للشعب الفلسطيني وقضيته، خصوصاً مع وجود أكثر من نصف مليون لاجئ فلسطيني في سورية؛ حيث رأت أن أي موقف منحاز لهذا الطرف أو ذاك سوف يؤثر سلباً على اللاجئين الفلسطينيين هناك، كما دعت إلى تحييد الوجود الفلسطيني والمخيمات الفلسطينية من تداعيات الأحداث في سورية.

على الرغم من هذا التوجه العام بالحياد والتحييد، وجدت بعض الفصائل نفسها تنغمس تدريجياً في الأحداث الدائرة في سورية، كالجبهة الشعبية – القيادة العامة، التي بررت تدخلها من أجل حماية المخيمات الفلسطينية، والحفاظ على الحياد الفلسطيني هناك.

لم تأتِ مواقف الفصائل المنضوية في إطار منظمة التحرير مغايرة عن الموقف العام لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية فيما يخص معالجة أزمة اللاجئين الفلسطينيين في سورية؛ فهي وإن اختلفت أحياناً في مقاربة بعض الملفات، خصوصاً دعوة بعض الفصائل إلى التدخل العسكري في معالجة أزمة مخيم اليرموك، إلا أنها جاءت ضمن الرؤية العامة للمنظمة والسلطة. فقد أكدت فصائل المنظمة موقفها بعدم عسكرة المخيمات الفلسطينية، ودعت إلى عدم تحويل هذه المخيمات إلى ساحة قتال وإلى خطّ تماس يومي، وقالت:

إن الموقف المشترك لفصائل منظمة التحرير هو تحييد المخيمات وعدم الزج بالفلسطينيين في مصلحة أي طرف من طرفي الصراع في سورية. وترى أن حلّ الأزمة السورية هو حلّ سياسي، وليس أمنياً، ومن الداخل السوري وليس من الخارج. كما تحرص على علاقة إيجابية مع النظام وتجنب ما يمكن أن يوتر هذه العلاقة معه[190].

كما دعت الفصائل إلى "التوقف عن استهداف الفلسطينيين الذين يحملون قضيتهم الوطنية، قضية العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم، ومقاومتهم المستمرة ضدّ الاحتلال الصهيوني"، وعدت "أي استهداف للفلسطينيين إنما يستهدف إضعاف مقاومتهم للاحتلال، وإضعاف نضالهم المتواصل من أجل العودة إلى ديارهم"[191]. وجاء عنها: "إن فصائل منظمة التحرير الفلسطينية تدعو الجميع إلى التوقف عن العبث بأمن شعبنا وسلامته وأمن مخيماته من خلال عمليات تجييش عبثية لن تحمل إلا مزيداً من الويلات على شعبنا، ولن تسهم إلا في إضعاف وحدة مجتمعه وتماسكه"[192].

هذا الموقف الحيادي، أو النأي بالنفس، وإن كان قد لقي قبولاً في الشارع الفلسطيني، إلا أنه عكس ضعفها عندما تتجنب تحميل المسؤولية للجهات المسؤولة عن ما تتعرض له المخيمات من قصف مدفعي بين الحين والآخر، وما ينتج عنه من قتل للناس وتدمير للبيوت، أو مطالبتها بوقف الاعتقالات أو تفتيش منازل أهالي المخيمات. وينعكس هذا الضعف في بياناتها التي تصدر عنها عندما تتعرض المخيمات للقصف[193].

وقد قالت اللجنة المركزية لحركة فتح، في 2012/12/9، إن الهجمة الشرسة على الشعب الفلسطيني في المخيمات في سورية لا تنسجم مع الرفض الفلسطيني للاقتتال السوري الداخلي وتجنيب الشعب الفلسطيني أي محاولة للزج به في هذه المأساة. وشددت المركزية "على أن المخيمات شكلت

مناطق آمنة لكل الأطراف المتصارعة في سورية وحازت بذلك احترام وتقدير الجميع"، وأضافت: "إن دمنا الفلسطيني ليس رخيصاً ولن يخضع لتجار الصراعات، وللبنادق المأجورة ونرفض أن يزج به لمصالح فئوية أو قطرية أو إقليمية"[194].

ورفضت فتح منذ بداية الأزمة "أي تدخل خارجي على سورية يستهدف وحدة الأرض السورية وتقسيمها إلى دويلات لأن هذا بالتأكيد سيصب في صالح أعداء الأمة العربية"[195].

عجزت، أو ربما نأت بنفسها، حركة فتح وباقي فصائل منظمة التحرير عن إيجاد آلية حقيقية تعمل على حماية الوجود الفلسطيني في سورية، وتجنيبه ارتدادات الصراع هناك. وقد عكس هذه الحالة، ما صرح به القيادي في فتح في مخيم عين الحلوة، منير المقدح، في سياق شرحه لأسباب فشل تشكيل قوة أمنية مهمتها حماية المخيمات الفلسطينية في سورية، حيث قال:

> حاولنا جاهدين تحييد مخيمات الفلسطينيين في سورية ولكن لم تتوفر لنا الإمكانات التي طلبناها من القيادة الفلسطينية، لم تحظَ جهودنا بالدعم الكافي، فمن أجل تحييد المخيمات نحتاج لقوة أمنية تابعة للمنظمة للمحافظة على المخيم وأمن الجوار، ولاقى هذا المقترح ترحيب المعارضة السورية والنظام، ولكن للأسف لم يتم توفير الإمكانات المطلوبة، طلبنا من الرئيس أبو مازن دعم فكرة تشكيل قوة أمنية بالمخيمات ولكن الرئيس أبو مازن لا يريد التدخل بالشأن السوري، هو يرى أن المخيمات مسؤولية الحكومة السورية[196].

لا بدّ من الإشارة هنا إلى أن فصائل منظمة التحرير بما فيها حركة فتح لم تعد تملك قوات عسكرية أو وجود عسكري في سورية منذ نشوء الخلاف السياسي التاريخي مع النظام السوري. وفي هذا الإطار يمكننا وضع عدم فاعلية الأداء السياسي والعسكري لفصائل المنظمة في أعقاب الأحداث التي

انطلقت في 2011/3/15. وقد برز عجز الفصائل في لعب دور فعال في معالجة الأزمة التي نتجت عن اجتياح تنظيم داعش لمخيم اليرموك في مطلع نيسان/ أبريل 2015، خصوصاً بعد تراجع منظمة التحرير عن تبني الحل العسكري بالتعاون مع الجيش السوري لطرد داعش، وكانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قد دعت في تلك الفترة، إلى تشكيل قوة مشتركة من الفصائل الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطيني بهدف تحرير المخيم[197].

لم يكن أداء فصائل التحالف تجاه اللاجئين الفلسطينيين في سورية أحسن حالاً من فصائل المنظمة، على الرغم من العلاقة الوطيدة التي كانت تجمع هذه الفصائل بالنظام السوري من جهة، والاحترام الذي تلقاه بعض هذه الفصائل كحركتي حماس والجهاد الإسلامي، لدى فصائل المعارضة السورية بشكل عام.

وقد أبدت فصائل التحالف موقفاً محايداً في بداية الأحداث في سورية، داعية إلى تجنيب اللاجئين الفلسطينيين ويلات الصراع، برز ذلك في بيانها الذي نفت فيه تصريحات الناطق بلسان وكالة الأونروا حول قصف مخيم الرمل للاجئين الفلسطينيين في مدينة اللاذقية في آب/ أغسطس 2011، داعية "قيادة الأونروا وكل الجهات المختصة بعدم زجّ الفلسطينيين في الأحداث المؤسفة في سورية وعدم توظيف أو استثمار الموقف الفلسطيني لمصلحة جهات معادية تسعى لتشويه موقف سورية وقوى المقاومة الفلسطينية والعربية"[198].

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن قيادة حماس التي أتمت خروجها تدريجياً من سورية في مطلع شباط/ فبراير 2012، لم تعد تحضر، بعد هذا التاريخ، اجتماعات التحالف التي تعقد في دمشق، ولم تعد وجهة نظرها ممثَّلة في بيانات التحالف، التي أصبحت تعبّر بشكل عام، عن تصورات الجبهة الشعبية – القيادة العامة، خصوصاً بعد أن اتبعت حركة الجهاد الإسلامي سياسة الاستماع دون طرح وتبني مواقف خلال مشاركاتها في اجتماعات التحالف.

حاولت فصائل التحالف الدخول على أزمة مخيم اليرموك وإيجاد حلّ لها، وقد عقدت اجتماعاً مع 15 شخصية يمثلون الهيئات والفعاليات الشعبية في المخيم، في 2012/10/23، حيث أكد بيان صدر عن التحالف على استمرار العمل لتحييد المخيمات وعدم السماح للمجموعات المسلحة بالدخول إليها، ودعم خطوات الإصلاح التي تقوم بها القيادة السورية[199].

وأشارت فصائل التحالف إلى أن "الجيش العربي السوري أكد مرات عدة أنه لن يدخل المخيم وترك موضوع المعالجة للفصائل الفلسطينية التي لم تستطع لغاية الآن الوصول إلى نتيجة مع متزعمي هذه المجموعات"، وأضافت أن "المجموعات المسلحة داخل مخيم اليرموك تتبع لما يسمى "جبهة النصرة" وما يسمى "الجيش الحر" ومترابطة مع "مجموعات مسلحة" موجودة في يلدا والحجر الأسود ويتلقون أوامرهم من أطراف عربية وإقليمية ودولية"[200].

أكدت حركة حماس منذ بداية الأحداث في سورية على "أن سورية قيادة وشعباً وقفت مع مقاومة الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة، واحتضنت قوى المقاومة الفلسطينية، وخاصة حماس، وساندتها في أحلك الظروف وأصعبها، وأخذت الرهانات والتحديات والمخاطر الكبيرة، وصمدت أمام كل الضغوط من أجل التمسك بدعم نهج الممانعة والمقاومة في المنطقة، وإسناد فلسطين وشعبها ومقاومته بشكل خاص، والوقوف في خندق الأمة ومصالحها".

كما عدّت حماس "ما يجري في الشأن الداخلي يخص الإخوة في سورية"، وأضافت في بيان لها: "إلا أننا في حركة حماس، وانطلاقاً من مبادئنا التي تحترم إرادة الشعوب العربية والإسلامية وتطلعاتها، فإننا نأمل بتجاوز الظرف الراهن بما يحقق تطلعات وأماني الشعب السوري، وبما يحفظ استقرار سورية وتماسكها الداخلي ويعزز دورها في صف المواجهة والممانعة"[201].

وقد دانت حماس القصف الذي تعرض له مخيم اليرموك في 2012/8/3، وأدى إلى استشهاد عشرين لاجئاً فلسطينياً[202]. وقال مسؤول العلاقات الدولية في حركة حماس أسامة حمدان إن هناك من يريد توريط فلسطينيي سورية بأزمتها الراهنة، على الرغم من اتفاق مختلف الفصائل على أن ما يجري إنما يمثل "أزمة سورية داخلية". ولفت حمدان النظر إلى أن الموقف الفلسطيني منذ بداية الأزمة في سورية ارتكز على عدم التورط فيها لسببين: الأول التقدير الذي لقيه الشعب الفلسطيني في سورية، والثاني التجربة المريرة التي انعكست على شعبنا عندما انخرط البعض في الشؤون الداخلية لبعض الدول. وعبّر حمدان عن إدانته للقصف الذي طال الفلسطينيين بسورية وخلّف قتلى وجرحى، خصوصاً في مخيم اليرموك، وقال "حماس أدانت هذا الفعل وتدينه وستبقى، من أي جهة كان"[203].

وأكدت حماس موقفها "بضرورة تحييد المخيمات الفلسطينية، وتجنيب إقحام أبناء شعبنا الفلسطيني في الأزمة السورية"، معبّرة عن "الألم الشديد لاستمرار نزيف دماء الشعب السوري العزيز ونطالب بوقفه فوراً"[204].

ودعت دائرة شؤون اللاجئين في حركة حماس وكالة الأونروا إلى مضاعفة جهودها في توفير الحماية الدولية لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سورية، وتأمين كل احتياجاتهم المعيشية، وتأمين سبل لجوئهم إلى مناطق أخرى خارج سورية أياً كانت، وشمولهم بخدماتها المقدمة في أماكن لجوئهم الجديدة، وجاء في تصريحها إن اللاجئ الفلسطيني "لن يجد مكاناً يستحق هذه المخاطرة أفضل من العودة إلى دياره التي هُجِّر منها من فلسطين عام 1948"[205].

ودانت دائرة شؤون اللاجئين في حركة حماس، منع السلطات اللبنانية اللاجئين الفلسطينيين في سورية من دخول لبنان، ودعتها إلى "التعامل

الإنساني معهم". وقالت الدائرة إنه "يمكن ترتيب دخولهم (اللاجئين) بإشراف الأونروا والفصائل الفلسطينية بما يضمن ألا يتم توطين هؤلاء المهجرين في لبنان وبما لا يؤثر في سلامتهم الأمنية"[206]. كما عبّرت الدائرة عن رفضها التصريحات التي صدرت عن بعض الجهات اللبنانية الداعية إلى عدم مواساة المنكوبين المهجرين من مخيم اليرموك بسورية في محنتهم من خلال رفض استقبالهم وإقفال الحدود بوجههم، وأكدت أن عودة اللاجئين النازحين من مخيم اليرموك إلى سورية وشيكة وحتمية[207].

وفي محاولة منها لتخفيف معاناة الفلسطينيين الذين نزحوا إلى لبنان، قامت حركة حماس بعدة زيارات لمسؤولين وقيادات لبنانية، من أجل العمل على تحسين الأوضاع القانونية للاجئين الفلسطينيين، وأكد ممثل الحركة في لبنان علي بركة، إثر زيارته رئيس حزب "الكتائب اللبنانية" أمين الجميل، على أن قضية النازحين الفلسطينيين "إنسانية ونرفض تسييسها، ووجودهم هنا مؤقت وسيعودون إلى مخيماتهم في سورية ريثما تنتهي الأزمة السورية، أو يتم الاتفاق على تحييد المخيمات الفلسطينية في سورية عن الأزمة الداخلية". وأضاف بركة: "الفلسطينيون في لبنان لن يكونوا إلا إلى جانب لبنان الواحد الموحد، ولن نقبل أن نكون طرفاً في أي نزاع لبناني داخلي أو أن نستخدم في الصراعات الداخلية"[208].

وفي أعقاب قيام البحرية المصرية في 2013/9/18، بإطلاق النار على قارب كان يقل لاجئين فلسطينيين سوريين كانوا في طريقهم إلى أوروبا، أدى إلى مقتل ثلاثة منهم وإصابة آخرين، طالبت حركة حماس بضرورة محاسبة المسؤولين عن مقتل اللاجئين الفلسطينيين على يد البحرية المصرية[209].

أما حركة الجهاد فقد دانت "العنف بحق شعبنا العزيز في سورية وشعبنا الفلسطيني في مخيمات اللجوء في سورية"، وأشارت إلى أن "الاعتداءات طالت الإخوة الفلسطينيين في مخيمات اليرموك وفلسطين في سورية"[210].

على خلاف باقي التنظيمات الفلسطينية المتواجدة في سورية، تتمتع الجبهة الشعبية – القيادة العامة بحضور تنظيمي سياسي وعسكري كبير في الأراضي السورية. ومع بداية الأحداث السورية التزمت الجبهة موقفين من الأزمة السورية؛ الأول موقفها الفردي الذي أيدت من خلاله الحكومة السورية، والثاني الموقف الجماعي الذي يصدر عن فصائل التحالف، أو الفصائل الفلسطينية عموماً، وكانت الجبهة تلتزم فيه موقف الحياد الذي يمثل الموقف الفلسطيني العام.

وبسبب طبيعة العلاقة الوثيقة بين القيادة العامة والنظام السوري، وجدت القيادة العامة نفسها منخرطة تدريجياً بالصراع المسلح في سورية؛ من خلال المشاركة العسكرية في بعض المعارك الدائرة هناك، خصوصاً في مخيم اليرموك، وقد بررت القيادة العامة موقفها هذا على أنه من أجل حماية اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات.

بعد اقتحام الفلسطينيين الغاضبين الذين شاركوا في تشييع شهداء ذكرى النكسة —الذين استشهدوا في مدينة القنيطرة السورية وموقع عين التينة في 2011/6/5— مبنى الخالصة التابع للجبهة الشعبية – القيادة العامة في مخيم اليرموك، والذين حمّلوا القيادة العامة والفصائل الفلسطينية المسؤولية عن سقوط الشهداء في ذكرى النكسة[211]، اقترحتْ القيادة العامة على الفصائل التي اجتمعت معها، تشكيل لجان أمنية مسلحة في المخيمات لمنع تكرار هذا الحدث، فقوبل الطلب بالرفض القاطع من الجميع.

في 2012/7/11، لم تكن الأحداث في سورية قد تفاقمت بعد، وكانت دمشق ما تزال على بُعد أكثر من سنة عن صيفها الساخن حين استشهد 17 جندياً فلسطينياً من جيش التحرير الفلسطيني في حلب بعد أن اختطفهم مجهولون، وكان الحدث صادماً للمخيمات، التي خرجت تنديداً بالمجزرة المروعة، وكان

نصيب اليرموك حينها عدداً من الشهداء بعد تظاهرة حاشدة في حدث دقّ ناقوس الخطر في المخيم؛ إذ إنها المرة الأولى التي يسقط فيها شهداء برصاص الأمن السوري داخل المخيم منذ بداية الأحداث. فالتهب المخيم، وتدخلت مجموعات للجيش الحر من أحياء التضامن، واشتبكت مع الأمن السوري داخل المخيم، وهو ما قاد النيران إلى الأحياء المجاورة، التي أعلنت معها بداية اشتعال دمشق، فعادت الجبهة الشعبية – القيادة العامة إلى مشروعها القديم، وطالبت في اجتماع فصائلي بتشكيل لجان مسلحة تحت شعار "حماية المخيم"، إلا أن جميع الفصائل رفضت الطلب، وتحملت الجبهة الشعبية – القيادة العامة مسؤولية تشكيل هذه اللجان على عاتقها، وتحملت مسؤولية النتائج وحدها، كما قال أمينها العام أحمد جبريل في خطاب له بعد رفض الفصائل المشاركة[212].

وتشكلت اللجان وخلال خمسة أشهر (أواخر شهر تموز/ يوليو – منتصف كانون الأول/ ديسمبر 2012)، سقط من أبناء المخيمات الفلسطينية أكثر من 700 شهيد، أقل من نصفهم من مخيم اليرموك، فيما لم يتجاوز عدد الشهداء الفلسطينيين الـ 85 شهيداً قبل وجود هذه اللجان[213].

هذا الموقف من الجبهة وتورطها بالصراع الدائر هناك أدى إلى حدوث بعض الانشقاقات داخلها في أعقاب قيام سلاح الجوي السوري، في 2012/12/16، بقصف مخيم اليرموك بالطائرات، إذ أكد عضو المكتب السياسي للجبهة، حسام عرفات، أنه "حدثت انشقاقات في صفوف الجبهة في مخيم اليرموك وانضمام عدد من عناصرها والمجندين في اللجان الشعبية إلى صفوف الجيش السوري الحر"، لكنه أشار إلى أنها "انشقاقات ليست ذات وزن وتمّ تضخيمها في وسائل الإعلام، وأن عدد المنشقين لا يزيد عن خمسة وعشرين"[214].

على الرغم من تشكيل اللجان المسلحة في اليرموك، سيطرت فصائل المعارضة السورية على المخيم في كانون الأول/ ديسمبر 2012، وقال

أحمد جبريل إن المخيم سقط بسرعة في أيدي الجيش الحر وجبهة النصرة التابعة للقاعدة وبعض المتطوعين العرب "لأنه ببساطة أصدرنا تعليماتنا لكل المقاتلين من القيادة العامة بالانسحاب وعدم إطلاق النار، وذلك حقناً للدماء ولتفويت الفرصة على من يريد إقحام المخيم بالصراع والأزمة السورية"[215].

ومع استمرار الأزمة في مخيم اليرموك وفشل مساعي الحل السلمي له، دعا أنور رجا، المسؤول الإعلامي للجبهة الشعبية – القيادة العامة، الفصائل الفلسطينية إلى تشكيل قوة عسكرية مشتركة لحسم الأمر عسكرياً في مخيم اليرموك وإنهاء الأزمة فيه[216]. إلا أن الفصائل رفضت الانخراط في العمل العسكري تحت أيّ مسمى أو هدف.

لم يستقر الوضع في مخيم اليرموك حتى كتابة هذه السطور، وبقيت فصائل المعارضة تسيطر على أجزاء واسعة منه، أما الجبهة الشعبية – القيادة العامة فانحسرت سيطرتها على منطقة ليست كبيرة من الجزء الشمالي من المخيم.

على الرغم من وجود تنظيمي الصاعقة وحركة فتح – الانتفاضة، الذين يجمعها علاقة وثيقة مع الحكومة السورية، لم يكن لهذين التنظيمين مشاركة فاعلة في الأحداث السورية؛ ربما لصغر حجميهما، مقارنة بالجبهة الشعبية – القيادة العامة، أو لعدم الرغبة في الانخراط الفاعل في الأزمة السورية.

2. المواقف العربية والإسلامية:

اختلفت معاناة اللاجئين الفلسطينيين الذين فروا من ويلات الأزمة في سورية إلى الدول العربية والإسلامية من بلد لآخر، وتمحورت معاناتهم في عدة نقاط أهمها: المعاناة الاقتصادية، والوضع القانوني، والتحصيل العلمي، وتوافر الخدمات الصحية، إضافة لإمكانية وصول اللاجئين الفلسطينيين إلى تلك البلدان، حيث منعت معظم البلدان المجاورة لسورية اللاجئين

الفلسطينيين القادمين من سورية من الدخول إليها بشكل نظامي، ولم تتخذ الدول العربية والإسلامية إجراءات تسمح باستقبال اللاجئين الفلسطينيين في سورية، الفارين من ويلات الصراع، مما زاد من معاناة هؤلاء.

ففي لبنان، سمحت السلطات هناك للاجئين الفلسطينيين في سورية من دخول البلاد في بداية الأزمة السورية، فتجاوز عدد الذي فروا إليه في بداية حزيران/ يونيو 2013[217] الثمانين ألفاً بحسب إحصاءات الأونروا، إلا أن هذا العدد انخفض إلى نحو 44 ألف لاجئ في نهاية سنة 2014 بحسب أرقام الأونروا[218]؛ وذلك بسبب الإجراءات التي اتخذتها الدولة اللبنانية، حيث فرضت قيوداً مشددة على دخول هؤلاء اللاجئين منذ أيار/ مايو 2014، ولم تسمح بدخولهم إلا في استثناءات نادرة، وعاملت الحكومة اللبنانية الفلسطيني على أنه زائر يتوجب عليه المغادرة بعد انتهاء الفترة المسموح له الإقامة فيها، وقامت بترحيل العديد منهم.. ووفقاً للنظرة الرسمية للاجئين ولطريقة التعاطي الأمني معهم؛ فقد تدرجت القرارات اللبنانية في التعامل مع اللاجئ الفلسطيني من سورية بدءاً من إغلاق الحدود بوجهه دون قرار واضح، وانتهاءً بمنع دخوله رسمياً وفق طلبات تعجيزية لم يتمكن اللاجئ الفلسطيني من تحقيقها[219].

ولم تلتزم الحكومة اللبنانية بالمعايير الدولية لجهة حسن استقبال اللاجئين الفلسطينيين الفارين من القتال في سورية، ولم تصدر أرقاماً إحصائية رسمية دقيقة عن أعدادهم وأماكن انتشارهم وعن حاجاتهم الإنسانية، كما لم تقدم لهم مساعدات إنسانية بالحجم المطلوب، كما أصدرت وزارة التربية والتعليم اللبنانية قراراً في بداية العام الدراسي 2015/2014، تمّ بمقتضاه منع الطلاب من أبناء اللاجئين الفلسطينيين من سورية من التسجيل في المدارس والثانويات والمهنيات اللبنانية[220].

وفي الأردن شددت السلطات هناك منذ بداية الأزمة السورية على منع دخول أي لاجئ فلسطيني إلى أراضيها، وعدّت هذا الأمر "خطاً أحمر" لن يسمح بتجاوزه، تحت حجج مخاوف الوطن البديل تارة وتصدير الأزمة السورية تارة أخرى، وعدم قدرة الأردن على تحمل المسؤولية تجاه اللاجئين الفلسطينيين. وبرر ذلك رئيس الوزراء الأردني عبد الله النسور بأن الأردن لن يسمح بتدفق لاجئين فلسطينيين إليه، حفاظاً على حقوقهم في وطنهم الأصلي فلسطين، فحقوقهم في فلسطين[221]، وجاء في كلمة له: "إخواننا الفلسطينيون في سورية أصحاب حقّ في بلادهم الأصلية، وعليهم البقاء هناك لحين انتهاء الأزمة"[222].

وفي مصر سهلت السلطات هناك بعد ثورة 25 يناير على اللاجئين الفلسطينيين دخول البلاد، وأصبحت مصر مقراً مؤقتاً لعدد من العائلات، ريثما تحين لهم فرصة الرجوع إلى سورية عند استقرار الأوضاع، أو لحين تمكنهم من الوصول إلى أوروبا عبر ركوب مراكب بحرية غير آمنة، أو لحين تمكنهم من الدخول إلى ليبيا. على الرغم من ذلك لم تعترف السلطات المصرية بالفلسطينيين الفارين من سورية لاجئين على أراضيها، الأمر الذي يمكّنهم الحصول على خدمات الرعاية الصحية المدعومة من الدولة وغيرها من الخدمات المشابهة، أسوة باللاجئين السورين[223].

ازدادت معاناة اللاجئين الفلسطينيين من سورية الذين فروا إلى مصر بعد عزل الرئيس محمد مرسي، وتعرض اللاجئون للضرب والاعتقال بالعشرات، والخطف والقتل أحياناً (كما حصل في عرض البحر)، بالإضافة إلى توقف كل الإجراءات الإدارية التي منحت لهم، من تجديد إقامات وتصديق الأوراق الثبوتية، وتمّ التضييق على الطلاب في المدارس، ومَنْعُ من كان يعمل في الأعمال الحرة، وحجز المئات منهم في ظروف اعتقال قهرية، ورحّل العشرات بصورة تعسفية وسُلِّموا إلى السلطات السورية، ورحِّل آخرون إلى لبنان[224].

أما تركيا فقد فرضت السلطات هناك تأشيرة دخول على اللاجئين الفلسطينيين الفارين من سورية، ومن استطاع التسلل إلى البلاد كان معرّضاً لخطر الاعتقال، والملاحقة الأمنية في حال عودته، ولم يسمح له بالخروج خارج المخيمات الحدودية إلى داخل تركيا[225]، وقد سمح بداية للاجئين الفلسطينيين بالدخول إلى تركيا بتأشيرة دخول سياحية، يحصل بموجبها على إقامة لمدة ستة أشهر غير قابلة للتجديد[226].

وبعد إغلاق السفارة التركية أبوابها في دمشق[227]، وصدور قانون منع التأشيرات عن اللاجئين الفلسطينيين من سورية مطلع سنة 2014، التي كانوا يحصلون عليها من خلال السفارات التركية في بلدان أخرى، أصبحت الطرق غير المشروعة السبيل الوحيد لدخول اللاجئين إلى تركيا[228].

تميز التعامل التركي الرسمي مع اللاجئين الفلسطينيين بحالة من عدم الوضوح؛ فاللاجئ الفلسطيني من سورية لا يعامل معاملة السوري، وبالتالي لا توجد إقامات لهم، في حين أن المستوصفات والمشافي والجهات غير الرسمية تتعامل معهم كالسوريين. وفي 2014/2/19 صدر قرار يسمح للفلسطينيين الداخلين إلى تركيا بطريقة غير شرعية بالحصول على تسوية وضع، أي ختم دخول مع إقامة لمدة ستة أشهر أو سنة[229].

أما جامعة الدول العربية فقد دعت إلى تجنيب اللاجئين الفلسطينيين مخاطر الاقتتال في سورية، وتجنيبهم آثار النزاع في سورية، والمحافظة على أمن اللاجئين، وتوفير الحماية لهم وتقديم العون الإنساني والصحي العاجل لهم. ودان مجلس الجامعة العربية ما يتعرض له اللاجئون الفلسطينيون في سورية، وقال إن ذلك يهدد بكارثة إنسانية خطيرة، تمس مصير وحياة آلاف الفلسطينيين الموجودين على الأراضي السورية، ويشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني[230].

كما طالب وزراء الخارجية العرب الذي انعقد في 2013/1/13 "كافة جهات الصراع بوقف العدوان على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين [في سورية] وعدم الزج بهم في أتون الصراع رغم حيادهم منذ بدأ الصراع وما مثلته مخيماتهم من ملاذ آمن للسوريين الفارين في المناطق القريبة منها"[231].

وبعد تصاعد الأزمة في مخيم اليرموك في نهاية آذار/ مارس 2015، طالبت الجامعة العربية المجتمع الدولي بالتدخل الفوري لضمان عدم الزج بمخيم اليرموك، والمخيمات الفلسطينية في الصراع الدائر في سورية، وتحييدها تماماً ونهائياً عن ويلات الاشتباكات[232]. وأعرب نبيل العربي، الأمين العام لجامعة الدول العربية، عن قلقه الشديد إزاء الأوضاع الخطيرة والمتدهورة في مخيم اليرموك، وطالب بحماية اللاجئين، والحفاظ على أرواحهم، معرباً عن تخوفه الشديد إزاء إمكانية استخدام القوة ضدّ اللاجئين الفلسطينيين[233]. كما طالب رئيس البرلمان العربي أحمد بن محمد الجروان المجتمع الدولي بالتدخل الفوري من أجل تحييد سكان اليرموك عن القتال الدائر في سورية. ودعا الجروان جميع الأطراف الفاعلة في النزاع تحمل المسؤولية الإنسانية والأخلاقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين وتقديم المعونة لهم[234].

3. الموقف الدولي:

عانى اللاجئون الفلسطينيون في سورية من تقصير المجتمع الدولي ومؤسساته تجاه تأمين الحماية لهم، مما جعلهم في مرمى الاستهداف. وقد اتهمت مؤسسات حقوقية المجتمع الدولي بالتقصير بحق اللاجئين الفلسطينيين، ودعت إلى توفير الحماية الأمنية والقانوني، وتوفير المواد الإغاثية لهم. كما أعربت عن قلقها الشديد إزاء ما أسمته بـ"الوضع الكارثي" في مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين، الذي قالت بأنه "دفع فاتورة باهظة منذ اشتعال الأحداث في سورية"[235]. ورأى رئيس مركز العودة الفلسطيني

في بريطانيا، ماجد الزير، أن المسؤولية في حماية اللاجئين الفلسطينيين بشكل عام، وما يتعرض له مخيم اليرموك بشكل خاص، هي مسؤولية دولية[236].

أ. الأمم المتحدة:

دعت مؤسسات الأمم المتحدة، منذ بداية الأزمة في سورية، إلى تحييد اللاجئين الفلسطينيين في سورية ومخيماتهم الصراع الدائر هناك، كم دعت الفلسطينيين كذلك إلى عدم التورط بالصراع، وأعربت عن قلقها الشديد لوضع اللاجئين الفلسطينيين. وأعرب فيليبو جراندي Filippo Grandi، المفوض العام لوكالة الأونروا، عن قلقه إزاء أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية، وقال: "نتمنى أن تنصت الحكومة السورية لنداء الأمين العام للأمم المتحدة وتوقف العنف"[237]. كما دعت الأونروا، في بيان لها، "كافة الأطراف إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان حماية اللاجئين الفلسطينيين"، وحثت على "احترام حيادية ونزاهة المنشآت التابعة للأمم المتحدة والأماكن التي يعيش فيها اللاجئون الفلسطينيون والمدنيون"[238].

وعند تعرض مخيم اليرموك للقصف في شهر آب/ أغسطس 2012، أعربت وكالة الأونروا عن "قلقها الشديد إزاء ما يتعرض له اللاجئون الفلسطينيون في سورية، وخاصة القصف الذي تعرض له مخيم اليرموك"[239]. وقالت الوكالة إنها أعادت التأكيد للسلطات السورية على ضرورة توفير الحماية للاجئين الفلسطينيين، وغيرهم من المدنيين[240]. كما ندد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بقصف الطيران الحربي السوري مخيم اليرموك في 2012/12/16[241]، وأعرب عن قلقه البالغ، داعياً "دول الجوار كافة بما فيها إسرائيل إلى فتح حدودها أمامهم والسماح لهم بالانتقال إلى أراضيها واستقبالهم"[242].

وبعد تشديد الحصار على مخيم اليرموك، طالبت الأونروا بإقامة ممر إنساني آمن يكون بمنأى عن أطراف النزاع في سورية، وذلك من أجل التوصل لإدخال المواد الحيوية لمخيم اليرموك، والسماح لمن يرغب في مغادرته بطريقة آمنة[243]. وقالت مفوضة الأمم المتحدة العليا لحقوق الإنسان نافي بيلاي Navanethem (Navi) Pillay، إن العقبات التي تضعها قوات جيش النظام السوري أمام وصول المساعدات إلى اللاجئين الفلسطينيين في مخيم اليرموك يمكن أن تشكل جريمة حرب[244]. كما دعت مارغو إليس Margot Ellis، نائبة المفوض العام لوكالة الأونروا، الحكومة السورية إلى إفساح المجال بشكل أكبر لإدخال مساعدات إلى المخيم[245].

وبعد تصاعد الأزمة في مخيم اليرموك في نهاية آذار/ مارس 2015، طالبت وكالة الأونروا جميع الأطراف باحترام التزاماتها بضمان حماية المدنيين والتقيد بهذه الالتزامات، وإنهاء القتال، والعودة إلى الظروف التي ستمكن موظفيها من تقديم الدعم والمساعدة للمدنيين في اليرموك[246]. وقال كريس جانيس، المتحدث باسم وكالة الأونروا إن "الوضع في اليرموك مهين لإنسانيتنا جميعاً، ومصدر للعار العالمي. اليرموك اختبار وتحدّ للمجتمع الدولي. يجب ألا نفشل. إن مصداقية النظام الدولي نفسها على المحك"[247].

كما أعادت وكالة الأونروا مناشدتها كافة الأطراف المسلحة بالتوقف عن القيام بعملياتها العدائية داخل مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين، وبالعمل على الانسحاب الفوري من المناطق الآهلة بالسكان المدنيين. كما طالبت بإتاحة المجال لوصول المساعدات الإنسانية وبتحقيق الظروف الآمنة التي تمكنها من تقديم المساعدات الإنسانية. كما دعت الأونروا الدول المعنية بالعمل وبشكل عاجل على ممارسة سلطاتها ونفوذها من أجل وقف القتال في المخيم، وناشدت المجتمع الدولي بأن يعمل على إنهاء هذا الوضع الحرج بدون تأخير[248].

وعبّر مجلس الأمن الدولي United Nations Security Council عن قلقه إزاء تعرض مخيم اليرموك للقصف، كما دان أعضاء المجلس "بأشد العبارات الجرائم الفظيعة التي يرتكبها تنظيم الدولة [داعش] وجبهة النصرة ضدّ الـ 18,000 من المدنيين في المخيم، ويؤكدون على أن مثل هذه الجرائم لن تمر دون عقاب"[249]. ودعا الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إلى العمل على تفادي "مجزرة" في مخيم اليرموك، وذلك بعد قبول الفصائل الفلسطينية تنفيذ عملية عسكرية مشتركة مع الجيش السوري لإخراج تنظيم داعش من المخيم، وشدد على أن ما يجري في اليرموك غير مقبول، ووجه نداءً "للدول التي لديها نفوذ لدى الحكومة (السورية) وكافة الأطراف على الأرض" بهدف إقناع المتحاربين بتفادي المدنيين[250].

ب. الولايات المتحدة الأمريكية:

طالبت الولايات المتحدة الأمريكية بتحييد المدنيين الفلسطينيين عن الصراع الدائر في سورية، وقالت إن قصف الطيران التابع للنظام السوري مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين يمثل تصعيداً كبيراً وينذر بالخطر. وأشارت المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية فيكتوريا نولاند Victoria Nuland إلى أن هذه الهجمات أظهرت أنه لم يحدث أي تغيير في "سلوك النظام بما في ذلك الوحشية التي ينتهجها ضدّ شعبه"[251].

وبعد تصاعد الأزمة في مخيم اليرموك في نهاية آذار/ مارس 2015، قالت الناطقة باسم وزارة الخارجية الأمريكية ماري هارف Marie Harf إن "الولايات المتحدة تدين الهجمات التي وقعت هذا الأسبوع على مدنيين سوريين". وأضافت هارف أن الولايات المتحدة "تشعر بقلق عميق" من الهجمات على مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين من قبل المتطرفين، وأن "الولايات المتحدة تؤكد من جديد أن كل القوى يجب أن توقف هجماتها غير الشرعية على المدنيين وتمتثل للقانون الدولي"[252]. ودعت هارف كافة

الأطراف "للسماح بدخول المواد الغذائية والإنسانية إلى المخيم بشكل منتظم وغير متقطع إلى المواطنين"[253].

كذلك دعا البيت الأبيض إلى حماية المدنيين في مخيم اليرموك، مطالباً بالسماح لهم بمغادرة المخيم بأمان. ودعت برناديت ميهان Bernadette Meehan، المتحدثة باسم مجلس الأمن القومي National Security Council الأمريكي، النظام السوري إلى وقف القصف الجوي للمخيم[254].

ج. روسيا:

دعت روسيا أطراف النزاع في سورية إلى عدم توريط اللاجئين الفلسطينيين في نزاع بلدهم الداخلي، وعدم تحويل أماكن سكناهم إلى مواقع قتالية. ونقلت وسائل إعلام روسية عن بيان لوزارة الخارجية الروسية، أن "موسكو قلقة جداً بسبب هذا التطور للأحداث، وخاصة من الأخبار التي تفيد بأن أطراف النزاع السوري تحاول الحصول على دعم ومساندة مختلف المجموعات الفلسطينية وتسليحها"[255]. كما أعربت الخارجية الروسية عن قلقها من تفاقم أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية، وخصوصاً في مخيم اليرموك[256].

وبعد تصاعد الأزمة في مخيم اليرموك في نهاية آذار/ مارس 2015، دانت الخارجية الروسية "الأعمال العدوانية" من قبل عناصر تنظيم داعش بحق اللاجئين الفلسطينيين. وجاء في بيان صادر عنها أن "روسيا تدين وبشدة الأعمال العدوانية الجديدة من قبل الإرهابيين والتي يذهب ضحاياها بجانب المواطنين السوريين لاجئون فلسطينيون وجدوا في سورية ملجأ منذ عشرات السنوات". هذا، وأكدت الخارجية "على تضامننا مع الفلسطينيين وسكان سورية المدنيين، ونؤمن بأن ما يجري في اليرموك من الأحداث المأسوية يشهد على ضرورة توحيد الجهود الإقليمية والدولية في مواجهة الجماعات الإرهابية أينما كانت، وإن ازدواجية المعايير في هذه الأمور خطيرة جداً"[257].

الخاتمة

انعكست الأحداث التي وقعت في سورية بعد 2011/3/15، تدريجياً على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين هناك، ولم تفلح سياسة الحياد التي اتبعتها معظم الأطراف الفلسطينية في تجنيب الوجود الفلسطيني في سورية ويلات الحرب والدمار.

زاد غياب الرؤية الفلسطينية الموحدة والاستراتيجية الفاعلة من معاناة اللاجئين هناك، ولم تكن ردة الفعل من قبل منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية ومعظم الفصائل الفلسطينية، تجاه ما يجري من تطورات هناك، على مستوى أهمية الحدث ومكانة موضوع اللاجئين الفلسطينيين في صلب القضية الفلسطينية.

استمرت "سلسلة دفع الثمن" التي دائماً ما يتكبدها اللاجئون الفلسطينيون المتواجدون في الدول العربية عند كل حالة حرب، أو نزاع محلي، أو أزمة داخلية؛ فبعد حالات القتل والاعتقال والتهجير التي واجهها اللاجئون الفلسطينيون في العراق في أعقاب الغزو الأمريكي سنة 2003، تكرر ذلك هذه المرة في سورية؛ الدولة التي لطالما عاش اللاجئون الفلسطينيون فيها متساوين مع سائر المواطنين السوريين —إلى حدّ ما— في قوانينها المحلية.

كشفت معاناة اللاجئين الفلسطينيين الذين تركوا منازلهم قهراً، متوجهين إلى جيرانهم في الدول العربية، التقصير العربي الرسمي والشعبي تجاههم؛ حيث لم يعاملوا كما عومل نظراؤهم من السوريين، أو اللاجئين الذين لم يستطيعوا تحمل كلفة السفر أو الانتقال، فبقوا حيث الحصار، والجوع، والقتل. كشفت هذه المعاناة عن مدى الظلم الذي وقع ويقع على هؤلاء، في ظلّ غياب بارز للجامعة العربية والمجتمع الدولي بكل مكوناته بل غياب الطرف الفلسطيني الفاعل نفسه.

على مدار أكثر من أربع سنوات، قُتل من الفلسطينيين في سورية أكثر مما قُتل على يد الجيش الإسرائيلي في عدوان غزة سنة 2014، وتمّ تدمير وتهجير معظم المخيمات، وبات مخيم اليرموك "عاصمة الشتات" عنواناً للمأساة الفلسطينية، حيث لم يتبقَ فيه سوى أقل من 18 ألف لاجئ، ومن اختار من اللاجئين مكرهاً، بعد أن سُدت في وجهه السبل، أن يجتاز عباب البحر عله يجد ملجأً آمناً في أوروبا، وجد في كثير من الأحيان الموت غرقاً مصيراً حتمياً، ولم يجد باكياً عليه.

لم تجد السلطة الفلسطينية ما تخفف به من عذابات اللاجئين، سوى حفنة من المساعدات، لم تصل وجهتها، في كثير من الأحيان، بسبب الحصار والتشريد الذي يعاني منه اللاجئون. وحتى تحقيق إمكانية استقبال هؤلاء في أراضي السلطة في الضفة الغربية وغزة، بات من المستحيلات، إما بسبب مخرجات اتفاقيات أوسلو، التي تمنع استقدام اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضي السلطة إلا بعد موافقة دولة الاحتلال الإسرائيلي، أو بسبب الحصار المضروب على القطاع وإجراءات الدول العربية التعسفية.

من المتوقع أن تستمر معاناة هؤلاء اللاجئين، بعد أن تقطعت بهم السبل، في ظلّ الظروف الحالية القاسية والظالمة، في انتظار ما سيؤول على الظروف والأوضاع في قادم الأيام.

الهوامش

[1] موقع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، انظر: http://www.unrwa.org

[2] الأونروا تطلق خطة الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية لعام 2015، وكالة الأونروا، 2014/12/18.

[3] بلال عبد الحفيظ سلايمة، "اللاجئون الفلسطينيون في سوريا والثورة السورية،" بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات دبلوم دراسات اللاجئين 2011–2012، أكاديمية دراسات اللاجئين – لندن، نُشرَ في موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012/7/27، انظر: http://www.alzaytouna.net/permalink/22418.html

[4] هشام منور، "اللاجئون الفلسطينيون في سورية: "النكبة الثانية"،" موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية، انظر: http://www.palestine-studies.org

[5] ضياء أيوب، اللاجئون الفلسطينيون في سورية، مجلة **حق العودة**، العدد 47، السنة العاشرة، شباط/ فبراير 2012.

[6] **المرجع نفسه**.

[7] اللاجئين الفلسطينيين، وكالة الأونروا، انظر:
http://www.unrwa.org/ar/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86

[8] صحيفة **الشرق الأوسط**، لندن، 2008/10/10.

[9] طارق حمود، "توجهات اللاجئين الفلسطينيين في سورية تجاه الأونروا مع مرور ستين عاماً على عملها،" ورقة عمل مقدمة إلى "المؤتمر الدولي بمناسبة مرور الذكرى الستين لتأسيس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) – لندن"، موقع تجمع العودة الفلسطيني – واجب، 2009/12/16، انظر:
http://www.wajeb.org/index.php?option=com_content&task=view&id=5493&Itemid=333

[10] إقليم سورية، وكالة الأونروا، انظر:
http://www.unrwa.org/ar/where-we-work/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

[11] سمير الزبن، الفلسطينيون في سوريا: حقوق مدنية لا سياسية، صحيفة **السفير**، بيروت، ملحق فلسطين، تموز/ يوليو 2011.

[12] رجا ديب، الفلسطينيون في سوريا: نكبة متجددة في ظل الأزمة السورية، **حق العودة**، العدد 57، السنة الـ 12، 2014/3/31.

[13] صلاح حسن، "الفلسطينيّون في سورية والانتفاضة السوريّة،" موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012/9/26، انظر:
http://www.dohainstitute.org/release/8156c03c-e126-4ccd-a64c-5f92ae2c7f48

[14] رجا ديب، **مرجع سابق**.

[15] سمير الزبن، الفلسطينيون في سوريا.

[16] إبراهيم العلي، الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في سورية، مجلة **العودة**، العدد 72، السنة السادسة، أيلول/ سبتمبر 2013.

[17] نبيل السهلي، اللاجئون الفلسطينيون في مرحلة مفاوضات الحل النهائي – اتجاهات التطور بين اللاجئين الفلسطينيين في سورية منذ عام 1948، التشريع السوري وحقوق اللاجئين الفلسطينيين 2 من 4، صحيفة **الحياة**، لندن، 1999/11/16، انظر:
http://daharchives.alhayat.com/

[18] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين في سورية، إلى أين؟!، سلسلة تقدير استراتيجي (64)، آذار/ مارس 2014، انظر:
http://www.alzaytouna.net/permalink/62571.html

[19] إقليم سورية، وكالة الأونروا.

[20] علي بدوان، مخيم اليرموك وجيرانه وسوسيولوجيا التداخل، موقع الجزيرة.نت، 2012/11/28، انظر: http://www.aljazeera.net/

[21] المرجع نفسه.

[22] سمير الزبن، هشاشة اللجوء.. فلسطينيو سورية نموذجاً، موقع العربي الجديد، 2015/3/23، انظر: http://www.alaraby.co.uk/

[23] علي بدوان، حماس والفصائل الفلسطينية بسوريا واللغط المثار، الجزيرة.نت، 2012/18/1.

[24] موقع مؤسسة ياسر عرفات، انظر: www.yaf.ps

[25] مصطفى فولي، دور الفصائل الفلسطينية في سوريا، موقع الحملة العالمية لمقاومة العدوان، 2012/10/7، انظر:
http://ar.qawim.net/index.php?option=com_content&task=view&id=8303

[26] فرسان إبراهيم صالح تايه، القضية الفلسطينية في فكر حزب البعث العربي الاشتراكي 1947–1978، رسالة ماجستير، جامعة القدس، عمادة الدراسات العليا، 2011، نشرت في: صحيفة دنيا الوطن الإلكترونية، 2011/8/2، انظر:
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2011/08/02/234081.html

[27] مصطفى فولي، **مرجع سابق**.

[28] المرجع نفسه.

[29] علي بدوان، اليرموك ومبادرة الرئاسة، دنيا الوطن، 2013/8/24، انظر:
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2013/08/24/303870.html

[30] مصطفى فولي، **مرجع سابق**.

[31] فرسان إبراهيم صالح تايه، **مرجع سابق**.

[32] طارق حمّود، "اللاجئون الفلسطينيّون في ظلّ الثورة السوريّة،" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013/1/6، انظر:
http://www.dohainstitute.org/release/9d25d08f-d8c5-43d3-b016-0af2aa1e94e1

[33] صحيفة **الوطن**، دمشق، 2011/3/21.

[34] **الوطن**، دمشق، 2011/3/22.

[35] **الوطن**، دمشق، 2011/3/22.

[36] صحيفة **الدستور**، عمّان، 2011/3/27.

[37] الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، 2013/10/8.
[38] صحيفة **الأهرام العربي**، القاهرة، 2013/11/13.
[39] سانا، 2012/11/8.
[40] المرجع نفسه.
[41] المرجع نفسه.
[42] صحيفة **القدس العربي**، لندن، 2012/11/10.
[43] **القدس العربي**، 2012/11/10.
[44] صحيفة **الحياة الجديدة**، رام الله، 2015/2/10.
[45] صحيفة **البيان**، دبي، 2013/6/11.
[46] وكالة سما الإخبارية، 2013/5/29.
[47] سانا، 2013/10/1.
[48] موقع فلسطين أون لاين، 2013/12/20، انظر: http://felesteen.ps
[49] سما، 2013/12/20.
[50] **الشرق الأوسط**، 2012/7/12.
[51] وكالة قدس برس إنترناشيونال للأنباء، 2012/7/12، انظر: http://www.qudspress.com
[52] **الشرق الأوسط**، 2012/8/4.
[53] وكالة رويترز للأنباء، 2012/10/31.
[54] **الشرق الأوسط**، 2011/8/16.
[55] نبيل محمود السهلي، "فلسطينيو سورية وتراجيديا اللجوء والنزوح القسري،" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، المجلد 25، العدد 97، 2014، ص 143–144، انظر:
http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/139-149.pdf
[56] **المرجع نفسه**.
[57] مركز أنباء الأمم المتحدة، 2013/4/30، انظر:
http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=18505#.VQLNsY5_dZk
[58] أزمة سوريا الإقليمية.. النداء العاجل 2015، وكالة الأونروا، 2015/2/15، انظر:
http://www.unrwa.org/sites/default/files/syria_regional_crisis_emergency_appeal_2015_arabic_final_2.pdf
[59] علاء البرغوثي، اللاجئون الفلسطينيون في سوريا: أزمات داخلية وخذلان دولي، موقع منظمة العفو الدولية، انظر:
http://www.amnestymena.org/ar/magazine/Issue21/PalestinianRefugeesinSyriaCrisesandBetrayal.x?articleID=1125
[60] **الشرق الأوسط**، 2011/8/16.
[61] الواقع المعيشي لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سورية، موقع مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، 2014/2/25، انظر:
http://www.actionpal.org.uk/ar/reports/special/The%20living%20conditions%20of%20the%20Palestinian%20refugee%20camps%20in%20Syria.pdf

[62] تقرير موجز ومكثف لأوضاع اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا إلى لبنان تموز/ يوليو – كانون أول/ ديسمبر 2012، منظمة "ثابت" لحق العودة، 2013/1/3، انظر:
www.thabit-lb.org/cms/assets/taq%20-%20pal.syria.issue.doc

[63] أزمة سوريا الإقليمية.. النداء العاجل 2015، وكالة الأونوروا.

[64] صفحة مكتب شؤون اللاجئين في حركة حماس، موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك"، 2015/2/27، انظر:
https://ar-ar.facebook.com/shoaun.lajeen/posts/743869745727375

[65] فلسطينو سوريا: إحصاءات وأرقام حتى 2015/3/13، مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، 2015/3/13، انظر: http://www.actionpal.org.uk/ar/post.php?id=1105

[66] **السفير**، 2013/1/3.

[67] إبراهيم العلي وآخرون، "تقرير حالة حول أوضاع فلسطينيي سورية،" مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، ومركز العودة الفلسطيني، والجمعية التركية للتضامن مع فلسطين (فيدار)، شباط/ فبراير 2014، انظر:
http://www.actionpal.org.uk/ar/reports/special/sitreport.pdf

[68] الأونروا تطلق خطة الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية لعام 2015، وكالة الأونروا، 2014/12/18.

[69] المرجع نفسه.

[70] لبنان– رفض دخول الفلسطينيين وترحيلهم إلى سوريا، موقع منظمة هيومن رايتس ووتش، 2014/5/6، انظر: http://www.hrw.org/ar/news/2014/05/06–0

[71] المهجرون الفلسطينيون من سورية إلى خارجها، موقع حملة الوفاء الأوروبية، 2013/4/6، انظر: http://europal.org/ar/2013/04/32.html

[72] فلسطينيو سورية في لبنان.... مستقبل مجهول "تقدير موقف"، مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، 2014/8/18، انظر:
http://www.actionpal.org.uk/ar/reports/special/palestinians%20of%20syria%20in%20lebanonunknown%20future-ar.pdf

[73] قسم التقارير والدراسات في مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، **فلسطينيو سورية: لا يزال الجرح ينزف (التقرير نصف السنوي الثاني للعام 2014م: تقرير توثيقي يرصد الأحداث المتعلقة بفلسطينيي سورية خلال الفترة من شهر تموز (يوليو) ولغاية كانون الأول (ديسمبر) للعام 2014م** (لندن: مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، ومركز العودة الفلسطيني، شباط/ فبراير 2015)، انظر:
http://www.actionpal.org.uk/ar/reports/special/2014situationreport2woundstillbleeding.pdf

[74] فلسطين أون لاين، 2015/1/24.

[75] التقرير السنوي الثاني: اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى لبنان عام 2014، صفحة مكتب شؤون اللاجئين في حركة حماس، فيس بوك، انظر: https://ar-ar.facebook.com/shoaun.lajeen

[76] **الدستور**، 2012/12/24.

[77] **الحياة**، 2013/1/10.

[78] المهجرون الفلسطينيون من سورية إلى خارجها، حملة الوفاء الأوروبية، 2013/4/6.
[79] المرجع نفسه.
[80] فلسطينيو سوريا في الأردن يخفون جنسيّتهم خوفاً من طردهم وإعادتهم إلى سوريا، موقع المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، 2014/1/13، انظر: http://www.euromid.org
[81] هيومن رايتس ووتش، **غير مرحّب بهم: معاملة الأردن للفلسطينيين الفارين من سوريا** (الولايات المتحدة الأمريكية: منظمة هيومن رايتس ووتش، آب/ أغسطس، 2014)، انظر: http://www.hrw.org/sites/default/files/reports/jordan0814arwebwcover_0.pdf
[82] **المرجع نفسه**.
[83] علاء برغوث، اللاجئون الفلسطينيون السوريون في مصر، فصل جديد في رواية العودة، مجلة **العودة**، العدد 64، السنة السادسة، كانون الثاني/ يناير 2013.
[84] تحذير من التمييز ضد فلسطينيي سوريا في مصر، المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، 2013/4/5.
[85] نيل ساموندز، "كالسمك خارج الماء" ثانيةً: اللاجئون الفلسطينيون في مصر بعد مغادرتهم سورية، منظمة العفو الدولية، 2013/6/25، انظر:
https://www.amnesty.org/ar/latest/campaigns/2013/06/fish-out-of-water-yet-again-palestinian-refugees-from-syria-in-egypt/
[86] مروة عامر، معاناة الفلسطينيين اللاجئين من سوريا في مصر، موقع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 2013/6/18، انظر:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/06/130618_palestiniansyrians_egypt
[87] فلسطين أون لاين، 2013/3/29.
[88] نيل ساموندز، مرجع سابق.
[89] قسم التقارير والدراسات في مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، **فلسطينيو سورية: لا يزال الجرح ينزف**.
[90] وكالة معاً الإخبارية، 2013/10/4، انظر: http://maannews.net/
[91] علاء برغوث، **مرجع سابق**.
[92] قسم التقارير والدراسات في مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، **فلسطينيو سورية: لا يزال الجرح ينزف**.
[93] **القدس العربي**، 2013/9/20.
[94] **القدس العربي**، 2013/11/28.
[95] **القدس العربي**، 2013/12/11.
[96] استمرار احتجاز لاجئين فلسطينيين في سجن كرموز بمصر لليوم 159 على التوالي، مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، 2015/4/11، انظر:
http://www.actionpal.org.uk/ar/post.php?id=1448
[97] المرجع نفسه.
[98] عشرات اللاجئين السوريين والفلسطينيين عرضة لخطر الترحيل الوشيك من مصر، منظمة العفو الدولية، 2014/11/14، انظر:
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2014/11/scores-syrian-and-palestinian-refugees-imminent-risk-deportation-egypt/

[99] اللاجئون الفلسطينيون والسوريون يستمرون بالإضراب عن الطعام لليوم 25 في سجن كرموز في مصر، مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، 2015/3/5، انظر: http://www.actionpal.org.uk/ar/post.php?id=1025

[100] صحيفة **الفجر**، الجزائر، 2013/4/7.

[101] شبكة بيت لحم الإخبارية، 2015/2/14، انظر: http://bethlehemnews.ps

[102] المرجع نفسه.

[103] المهجرون الفلسطينيون من سورية إلى خارجها، حملة الوفاء الأوروبية، 2013/4/6.

[104] الأزمة في سورية، وكالة الأونروا، 2015/2/15، انظر: http://www.unrwa.org/ar/syria-crisis

[105] **القدس العربي**، 2014/1/30.

[106] إبراهيم العلي وآخرون، "تقرير حالة حول أوضاع فلسطينيي سورية."

[107] أحمد حسين، "فلسطينيو سورية في تركيا،" مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، والجمعية التركية للتضامن مع فلسطين (فيدار)، 2014/11/3، انظر: http://www.actionpal.org.uk/ar/reports/special/palestinians%20of%20syria%20in%20turkey-ar.pdf

[108] إبراهيم العلي وآخرون، "تقرير حالة حول أوضاع فلسطينيي سورية."

[109] أحمد حسين، مرجع سابق.

[110] المرجع نفسه.

[111] المرجع نفسه.

[112] قسم التقارير والدراسات في مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، **فلسطينيو سورية: لا يزال الجرح ينزف**.

[113] **المرجع نفسه**.

[114] **المرجع نفسه**.

[115] **المرجع نفسه**.

[116] **المرجع نفسه**.

[117] **المرجع نفسه**.

[118] علي هويدي، 340 لاجئ فلسطيني من سوريا في قبرص: مستقبل مجهول، دنيا الوطن، 2015/1/8، انظر: http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2015/01/08/353481.html

[119] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2015/2/3، انظر: http://www.wafa.ps

[120] قسم التقارير والدراسات في مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، **فلسطينيو سورية: لا يزال الجرح ينزف**.

[121] فلسطين أون لاين، 2013/4/24.

[122] الرسومات البيانية، مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، 2015/4/14، انظر: http://www.actionpal.org.uk/ar/charts.php

[123] التقرير اليومي الخاص بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية، مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، 2015/4/16، انظر: http://www.actionpal.org.uk/ar/charts.php?cat=1&title=none&type=map

[124] المرجع نفسه.

[125] **القدس العربي**، 2011/5/16.
[126] **الوطن**، دمشق، 2011/6/6.
[127] نضال بيطاري، "مخيم اللاجئين في اليرموك والانتفاضة السورية: نظرة من الداخل،" ملفات خاصة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، انظر:
http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/uploads/files/Bitari.pdf
[128] وفا، 2011/6/6؛ وموقع عرب 48، 2011/6/6، انظر: www.arab48.com
[129] صحيفة **الأيام**، رام الله، 2012/12/17.
[130] **الحياة**، 2012/12/18.
[131] **السفير**، 2012/12/20.
[132] الجزيرة.نت، 2012/12/20.
[133] معاً، 2012/12/20.
[134] نضال بيطاري، مرجع سابق.
[135] **القدس العربي**، 2014/1/6.
[136] الجزيرة.نت، 2014/2/10.
[137] **الحياة**، 2014/3/4.
[138] **الحياة**، 2014/6/23.
[139] **السفير**، 2014/7/3.
[140] الجزيرة.نت، 2014/12/28.
[141] **الحياة**، 2015/3/31.
[142] فلسطين أون لاين، 2015/4/11.
[143] **الحياة**، 2015/4/7.
[144] موقع عربي21، 2015/4/8.
[145] الجزيرة.نت، 2015/4/6.
[146] **الشرق الأوسط**، 2015/4/9.
[147] **القدس العربي**، 2015/4/9.
[148] فلسطين أون لاين، 2015/4/9.
[149] وفا، 2015/4/9.
[150] موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 2015/4/3.
[151] **القدس العربي**، 2015/4/15.
[152] الجزيرة.نت، 2015/4/15.
[153] **الأيام**، 2015/4/18.
[154] موقع دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية، 2012/8/3، انظر:
http://www.plord.ps
[155] رويترز، 2012/8/3.
[156] دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية، 2013/2/11.
[157] صحيفة **الغد**، عمّان، 2013/2/13.
[158] علي بدوان، فلسطينيو سوريا في ميزان المنظمة، الجزيرة.نت، 2013/6/17.

[159] دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية، 2013/5/25.
[160] علي بدوان، فلسطينيو سوريا في ميزان المنظمة.
[161] دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية، 2014/5/5.
[162] صلاح حسن، مرجع سابق.
[163] **الغد**، 2011/8/17.
[164] قدس برس، 2012/9/7.
[165] وفا، 2011/8/15.
[166] وفا، 2012/7/18.
[167] وفا، 2012/7/18.
[168] الجزيرة.نت، 2012/8/3.
[169] قدس برس، 2012/11/6.
[170] **القدس العربي**، 2012/12/20.
[171] وفا، 2014/1/3.
[172] **القدس العربي**، 2014/3/27.
[173] **الحياة الجديدة**، 2014/4/23.
[174] صحيفة **السبيل**، عمّان، 2012/9/24.
[175] **الدستور**، 2012/9/26.
[176] **الأيام**، 2012/12/17.
[177] **القدس العربي**، 2013/1/3.
[178] **الحياة الجديدة**، 2013/2/28.
[179] **الحياة**، 2012/8/4.
[180] **الحياة**، 2012/12/17.
[181] المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/12/22.
[182] فلسطين اون لاين، 2012/12/31.
[183] قدس برس، 2013/1/23.
[184] **الحياة**، 2013/1/22.
[185] قدس برس، 2013/8/13.
[186] **القدس العربي**، 2013/10/17.
[187] فلسطين أون لاين، 2013/11/17.
[188] فلسطين أون لاين، 2013/12/4.
[189] **الحياة الجديدة**، 2014/6/10.
[190] صلاح حسن، مرجع سابق.
[191] قدس برس، 2012/7/12.
[192] **القدس العربي**، 2012/8/4.
[193] صلاح حسن، مرجع سابق.
[194] **الحياة الجديدة**، 2012/12/20.

[195] صحيفة **القدس**، القدس، 2013/9/3.
[196] **القدس العربي**، 2014/10/14.
[197] فلسطين أون لاين، 2015/4/9.
[198] **الوطن**، دمشق، 2011/8/16.
[199] صحيفة **الخليج**، الشارقة، 2012/10/24.
[200] سما، 2013/3/6.
[201] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/4/2.
[202] المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/8/3.
[203] الجزيرة.نت، 2012/9/15.
[204] قدس برس، 2012/11/5.
[205] المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/9/17.
[206] **الحياة**، 2013/8/11.
[207] المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/12/21.
[208] **السفير**، 2013/1/4.
[209] **القدس العربي**، 2013/9/19.
[210] **السفير**، 2012/9/18.
[211] وفا، 2011/6/6.
[212] طارق حمود، مخيم اليرموك و"القيادة العامة" في ساعة حقيقة، مجلة **العودة**، العدد 72، السنة الـ 6، أيلول/ سبتمبر 2013، انظر:
http://alawda-mag.com/Default.asp?ContentID=2522&menuID=8
[213] **المرجع نفسه**.
[214] قدس برس، 2012/12/16.
[215] **السفير**، 2012/12/20.
[216] **السفير**، 2014/4/16.
[217] الأونروا تطلق خطة الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية لعام 2015، وكالة الأونروا، 2014/12/18.
[218] المرجع نفسه.
[219] فلسطينيو سورية في لبنان.... مستقبل مجهول "تقدير موقف"، مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، 2014/8/18.
[220] المهجرون الفلسطينيون من سورية إلى خارجها، حملة الوفاء الأوروبية، 2013/4/6.
[221] **الدستور**، 2012/12/24.
[222] **الحياة**، 2013/1/10.
[223] نيل ساموندز، مرجع سابق.
[224] قسم التقارير والدراسات في مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، **فلسطينيو سورية: لا يزال الجرح ينزف**.
[225] إبراهيم العلي وآخرون، "تقرير حالة حول أوضاع فلسطينيي سورية."
[226] أحمد حسين، مرجع سابق.

[227] إبراهيم العلي وآخرون، "تقرير حالة حول أوضاع فلسطينيي سورية."
[228] أحمد حسين، مرجع سابق.
[229] المرجع نفسه.
[230] **الحياة**، 2012/12/24.
[231] صحيفة **المستقبل**، بيروت، 2013/1/14.
[232] صحيفة **الشرق**، الدوحة، 2015/4/6.
[233] **الشرق**، 2015/4/10.
[234] **الشرق**، 2015/4/7.
[235] المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، 2013/4/20؛ والمركز الفلسطيني للإعلام، 2013/10/19.
[236] قدس برس، 2014/1/17.
[237] **الشرق الأوسط**، 2011/11/19.
[238] **الغد**، 2012/7/23.
[239] **الغد**، 2012/8/5.
[240] **الحياة الجديدة**، 2012/9/8.
[241] **الحياة**، 2012/12/17.
[242] **الحياة**، 2012/12/20.
[243] **الشرق**، 2014/1/12.
[244] فلسطين أون لاين، 2014/1/19.
[245] **الخليج**، 2014/10/30.
[246] **الخليج**، 2015/4/3.
[247] **الشرق الأوسط**، 2015/4/5.
[248] الأونروا تطالب وبشكل عاجل بضمان سلامة المدنيين وحمايتهم في اليرموك، وكالة الأونروا، 2015/4/6، انظر:
http://www.un.org/arabic/news/story.asp?newsID=23233#.VYkJVlI2Y0Q
[249] **القدس العربي**، 2015/4/7.
[250] صحيفة رأي اليوم الإلكترونية، لندن، 2015/4/9.
[251] الجزيرة.نت، 2012/12/18.
[252] **الشرق الأوسط**، 2015/4/5.
[253] **القدس**، 2015/4/7.
[254] **القدس العربي**، 2015/4/11.
[255] **الخليج**، 2012/11/10.
[256] فلسطين أون لاين، 2012/12/30.
[257] **القدس**، 2015/4/7.

إصدارات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

الإصدارات باللغة العربية:

سلسلة التقرير الاستراتيجي الفلسطيني:

1. بشير نافع ومحسن محمد صالح، محرران، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005**، 2006.
2. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006**، 2007.
3. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007**، 2008.
4. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008**، 2009.
5. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009**، 2010.
6. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010**، 2011.
7. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011**، 2012.
8. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012–2013**، 2014.

سلسلة الوثائق الفلسطينية:

9. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **مختارات من الوثائق الفلسطينية لسنة 2005**، 2006.
10. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2006**، 2008.
11. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2007**، 2009.
12. محسن محمد صالح ووائل سعد وعبد الحميد فخري الكيالي، محررون، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2008**، 2011.
13. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2009**، 2012.
14. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2010**، 2015.

سلسلة اليوميات الفلسطينية:

15. محسن محمد صالح، إشراف وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2014**، 2015.

سلسلة أولست إنساناً:

16. عباس إسماعيل، **عنصرية إسرائيل: فلسطينيو 48 نموذجاً**، سلسلة أولست إنساناً؟ (1)، 2008.
17. حسن ابحيص وسامي الصلاحات ومريم عيتاني، **معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (2)، 2008.
18. أحمد الحيلة ومريم عيتاني، **معاناة الطفل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (3)، 2008.
19. فراس أبو هلال، **معاناة الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (4)، 2009.
20. ياسر علي، **المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني**، سلسلة أولست إنساناً؟ (5)، 2009.
21. مريم عيتاني ومعين منّاع، **معاناة اللاجئ الفلسطيني**، سلسلة أولست إنساناً؟ (6)، 2010.
22. محسن محمد صالح، **معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (7)، 2011.
23. حسن ابحيص وخالد عايد، **الجدار العازل في الضفة الغربية**، سلسلة أولست إنساناً؟ (8)، 2010.
24. حياة الددا، **معاناة الطالب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (9)، 2015.
25. مريم عيتاني وأمين أبو وردة ووضّاح عيد، **معاناة العامل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (10)، 2011.
26. فاطمة عيتاني وعاطف دغلس، **معاناة المريض الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (11)، 2011.
27. فاطمة عيتاني ونظام عطايا، **معاناة البيئة والفلاح الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (12)، 2013.
28. فاطمة عيتاني ومحمد داود، **معاناة الفلسطينيين من الحواجز الإسرائيلية في الضفة الغربية**، سلسلة أولست إنساناً؟ (13)، 2015.

سلسلة تقرير معلومات:

29. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (1)، 2008.
30. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **معابر قطاع غزة: شريان حياة أم أداة حصار**، سلسلة تقرير معلومات (2)، 2008.
31. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **أثر الصواريخ الفلسطينية في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (3)، 2008.
32. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين "أنابوليس" والقمة العربية في دمشق (خريف 2007 – ربيع 2008)**، سلسلة تقرير معلومات (4)، 2008.
33. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الفساد في الطبقة السياسية الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (5)، 2008.
34. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الثروة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين الحاجة الفلسطينية والانتهاكات الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (6)، 2008.
35. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **مصر وحماس**، سلسلة تقرير معلومات (7)، 2009.
36. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2009/1/18–2008/12/27)**، سلسلة تقرير معلومات (8)، 2009.
37. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **حزب كاديما**، سلسلة تقرير معلومات (9)، 2009.
38. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (10)، 2009.
39. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل**، سلسلة تقرير معلومات (11)، 2009.
40. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **اللاجئون الفلسطينيون في العراق**، سلسلة تقرير معلومات (12)، 2009.

41. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **أزمة مخيم نهر البارد**، سلسلة تقرير معلومات (13)، 2010.
42. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996–2010**، سلسلة تقرير معلومات (14)، 2010.
43. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الأونروا: برامج العمل وتقييم الأداء**، سلسلة تقرير معلومات (15)، 2010.
44. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**، سلسلة تقرير معلومات (16)، 2010.
45. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **تركيا والقضية الفلسطينية**، سلسلة تقرير معلومات (17)، 2010.
46. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **إشكالية إعطاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية**، سلسلة تقرير معلومات (18)، 2011.
47. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **حزب العمل الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (19)، 2011.
48. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **قوافل كسر الحصار عن قطاع غزة**، سلسلة تقرير معلومات (20)، 2011.
49. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993–2011**، سلسلة تقرير معلومات (21)، 2012.
50. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **شاليط: من عملية "الوهم المتبدد" إلى صفقة "وفاء الأحرار"**، سلسلة تقرير معلومات (22)، 2012.
51. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية**، سلسلة تقرير معلومات (23)، 2012.
52. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الجيش الإسرائيلي 2000–2012**، سلسلة تقرير معلومات (24)، 2013.
53. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الأحزاب العربية في فلسطين المحتلة 1948**، سلسلة تقرير معلومات (25)، 2014.
54. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **المقاومة الشعبية في فلسطين**، سلسلة تقرير معلومات (26)، 2014.

55. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **مصر وقطاع غزة منذ ثورة 25 يناير 2011 وحتى صيف 2014**، سلسلة تقرير معلومات (27)، 2015.
56. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **واقع اللاجئين الفلسطينيين في سورية 2011–2015**، سلسلة تقرير معلومات (28)، 2015.

كتب عامة:

57. وائل سعد، **الحصار: دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولات إسقاط حكومة حماس**، 2006.
58. محمد عارف زكاء الله، **الدين والسياسة في أميركا: صعود المسيحيين الإنجيليين وأثرهم**، ترجمة أمل عيتاني، 2007.
59. أحمد سعيد نوفل، **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي**، 2007، ط 2، 2010.
60. محسن محمد صالح، محرر، **منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء**، 2007.
61. محسن محمد صالح، محرر، **قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006–2007**، 2007.
62. خالد وليد محمود، **آفاق الأمن الإسرائيلي: الواقع والمستقبل**، 2007.
63. حسن ابحيص ووائل سعد، **التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006–2007**، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (1)، 2008.
64. محسن محمد صالح، محرر، **صراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية 2006–2007**، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (2)، 2008.
65. مريم عيتاني، **صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006–2007**، 2008.
66. نجوى حساوي، **حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية**، 2008.
67. محسن محمد صالح، محرر، **أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان**، 2008، ط 2، 2012.
68. إبراهيم غوشة، **المئذنة الحمراء**، 2008.

69. عدنان أبو عامر، مترجم، **دروس مستخلصة من حرب لبنان الثانية (تموز 2006): تقرير لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي**، 2008.
70. عدنان أبو عامر، **ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي**، 2009.
71. قصي أحمد حامد، **الولايات المتحدة والتحول الديموقراطي في فلسطين**، 2009.
72. أمل عيتاني وعبد القادر علي ومعين منّاع، **الجماعة الإسلامية في لبنان منذ النشأة حتى 1975**، 2009.
73. سمر جودت البرغوثي، **سمات النخبة السياسية الفلسطينية قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية**، 2009.
74. عبد الحميد الكيالي، محرر، **دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان**، 2009.
75. عدنان أبو عامر، مترجم، **قراءات إسرائيلية استراتيجية: التقدير الاستراتيجي الصادر عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي**، 2009.
76. سامح خليل الوادية، **المسؤولية الدولية عن جرائم الحرب الإسرائيلية**، 2009.
77. محمد عيسى صالحية، **مدينة القدس: السكان والأرض (العرب واليهود) 1275–1368هـ/ 1858–1948م**، 2009.
78. رأفت فهد مرة، **الحركات والقوى الإسلامية في المجتمع الفلسطيني في لبنان: النشأة – الأهداف – الإنجازات**، 2010.
79. سامي الصلاحات، **فلسطين: دراسات من منظور مقاصد الشريعة الإسلامية**، ط 2 (تمّ النشر بالتعاون مع مؤسسة فلسطين للثقافة)، 2010.
80. محسن محمد صالح، محرر، **دراسات في التراث الثقافي لمدينة القدس**، 2010.
81. مأمون كيوان، **فلسطينيون في وطنهم لا دولتهم**، 2010.
82. محسن محمد صالح، **حقائق وثوابت في القضية الفلسطينية: رؤية إسلامية**، طبعة مزيدة ومنقحة (تمّ النشر بالتعاون مع مؤسسة فلسطين للثقافة)، 2010.
83. عبد الرحمن محمد علي، محرر، **إسرائيل والقانون الدولي**، 2011.
84. كريم الجندي، **صناعة القرار الإسرائيلي: الآليات والعناصر المؤثرة**، ترجمة أمل عيتاني، 2011.
85. وسام أبي عيسى، **الموقف الروسي تجاه حركة حماس: 2006–2010**، 2011.

86. سامي محمد الصلاحات، **الأوقاف الإسلامية في فلسطين ودورها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي**، 2011.

87. نادية سعد الدين، **حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بين حل الدولتين ويهودية الدولة**، 2011.

88. عامر خليل أحمد عامر، **السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا: السودان نموذجاً**، 2011.

89. إبراهيم أبو جابر وآخرون، **الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة**، 2011.

90. عبد الرحمن محمد علي، **الجرائم الإسرائيلية خلال العدوان على قطاع غزة: دراسة قانونية**، 2011.

91. محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، طبعة مزيدة ومنقحة، 2012.

92. نائل إسماعيل رمضان، **أحكام الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي: دراسة فقهية مقارنة**، 2012.

93. حسني محمد البوريني، **مرج الزهور: محطة في تاريخ الحركة الإسلامية في فلسطين**، 2012.

94. غسان محمد دوعر، **المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية: الاعتداء على الأرض والإنسان**، 2012.

95. دلال باجس، **الحركة الطلابية الإسلامية في فلسطين: الكتلة الإسلامية نموذجاً**، 2012.

96. وائل عبد الحميد المبحوح، **المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) 1994–2006: دراسة تحليلية**، 2012.

97. محسن محمد صالح، محرر، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة**، 2013.

98. بلال محمد، محرر، **إلى المواجهة: ذكريات د. عدنان مسودي عن الإخوان المسلمين في الضفة الغربية وتأسيس حماس**، 2013.

99. أحمد جواد الوادية، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001–2011**، 2013.

100. ناصر عبد الله عبد الجواد، **الديموقراطية الزائفة والحصانة المسلوبة: زفرات نائب عن الضفة الغربية في المجلس التشريعي الفلسطيني**، 2013.

101. محسن محمد صالح، **الطريق إلى القدس: دراسة تاريخية في رصيد التجربة الإسلامية على أرض فلسطين منذ عصور الأنبياء وحتى أواخر القرن العشرين**، ط 5، 2014.

102. عبد الله عياش، **جيش التحرير الفلسطيني وقوات التحرير الشعبية ودورهما في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي 1964–1973**، 2014.

103. محسن محمد صالح، **مدخل إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين** (تمّ النشر بالتعاون مع أكاديمية دراسات اللاجئين)، 2014.

104. محسن محمد صالح، محرر، **حركة المقاومة الإسلامية (حماس): دراسات في الفكر والتجربة**، 2014، ط2، 2015.

105. محسن محمد صالح، محرر، **منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني: تعريف – وثائق – قرارات**، 2007، ط 2، 2014.

106. ماهر ربحي نمر عبيد، **البناء التنظيمي والفصائلي للأسرى الفلسطينيين في سجن النقب**، 2014.

107. محسن محمد صالح، محرر، **قطاع غزة: التنمية والإعمار في مواجهة الحصار والدمار**، 2014.

108. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في مصر في عام: منتصف يونيو 2013 – منتصف يوليو 2014**، ملف معلومات 21، 2014.

109. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية "العصف المأكول" – عملية "الجرف الصامد" 2014/7/7–2014/8/26**، ملف معلومات 22، 2015.

110. محسن محمد صالح، محرر، **السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسات في التجربة والأداء 1994–2013**، 2015.

111. عطا محمد زهرة، **البرنامج النووي الإيراني**، 2015.

تقرير معلومات (28)

Information Report (28)
The Conditions of the Palestinian Refugees in Syria
2011–2015

هذا التقرير

يسلط هذا التقرير الضوء على واقع اللاجئين الفلسطينيين في سورية، وخصوصاً في الفترة التي تلت الأحداث التي وقعت في سورية بعد 2011/3/15، وحتى منتصف شهر نيسان/ أبريل 2015. ويبرز التقرير انعكاسات الأحداث في سورية على واقع اللاجئين الفلسطينيين. ويوضح ما تعرض له اللاجئون من قتل، وتهجير، وتدمير لمنازلهم، ويتناول الموقف والأداء الفلسطيني، كما يتناول موقف الأطراف السورية والدول العربية والأجنبية تجاههم.

وهذا التقرير هو الإصدار الثامن والعشرون من سلسلة تقارير معلومات، التي يقوم قسم الأرشيف والمعلومات بمركز الزيتونة بإعدادها. وتهدف هذه التقارير إلى تسليط الضوء في كلّ إصدار على إحدى القضايا المهمّة، التي تشغل المهتمين والمتابعين لقضايا المنطقة العربية والإسلامية، وخصوصاً فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني. وتزود هذه التقارير، التي تصدر بشكل دوري، القرّاء بمعلومات محدَّثة وموثقة ومكثفة في عدد محدود من الصفحات.

رئيس التحرير

ISBN 978-9953-572-07-9

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت - لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net